

**دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات
السياسة الخارجية الجزائرية**

دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية

د. محمد الطاهر عديلة
جامعة المسيلة - الجزائر

سلسلة دراسات أكاديمية (13)
مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
جامعة باتنة 1 - الجزائر

كل الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة 1- الجزائر

E- mail: lsh@univ-batna.dz

الرقم التسلسلي للناشر 9931-740

دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية

المؤلف: محمد الطاهر عديلة

الناشر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق



الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: السادس الثاني 2019

ر. د. م. ك - ISBN 978-9931-740-124



Copyright © LSH-AEP 2019

الفهرس

الصفحة	العنوان
7	مقدمة
9	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.....
10	المبحث الأول: موقع العوامل الشخصية في تحليل السياسة الخارجية.....
11	المطلب الأول: مقرب التحليل الجزئي.....
15	المطلب الثاني: مقرب التحليل الكلي.....
19	المبحث الثاني: تأثير البيئة النفسية لصانع القرار على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية.....
21	المطلب الأول: التصورات.....
23	المطلب الثاني: الإدراكات.....
26	المطلب الثالث: العقائد.....
32	المبحث الثالث: أسباب تعظيم دور العوامل الشخصية
33	المطلب الأول: الأسباب المرتبطة بصانع القرار
37	المطلب الثاني: الأسباب المرتبطة بالبيئة الداخلية.....
39	المطلب الثالث: الأسباب المرتبطة بالبيئة الدولية.....
43	الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.....
44	المبحث الأول: المسيرة السياسية والخصائص الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.....
45	المطلب الأول: المسيرة السياسية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.....
47	المطلب الثاني: الخصائص الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.....
50	المبحث الثاني: أهداف وأسلوب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إدارة السياسة الخارجية.....
50	المطلب الأول: أهداف الرئيس بوتفليقة في مجال السياسة الخارجية.....
53	المطلب الثاني: أسلوب الرئيس بوتفليقة في إدارة السياسة الخارجية
56	المبحث الثالث: النسق العقيدي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.....
56	المطلب الأول: رؤية الرئيس بوتفليقة لطبيعة العلاقات الدولية
60	المطلب الثاني: رؤية الرئيس بوتفليقة لعلاقات الجزائر الدولية
65	الفصل الثالث: تأثير البيئة الداخلية النظام السياسي على دور العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية.....
66	المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري.....
67	المطلب الأول: الطبيعة الشكلية للنظام السياسي الجزائري.....
72	المطلب الثاني: الطبيعة الوظيفية للنظام السياسي الجزائري.....

75	المبحث الثاني: مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.....
75	المطلب الأول: المؤسسة العسكرية.....
78	المطلب الثاني: مؤسسة الرئاسة.....
81	المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية.....
82	المطلب الأول: العوامل الداخلية المحددة لدور الأحزاب السياسية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية.....
85	المطلب الثاني: العوامل الخارجية المحددة لدور الأحزاب السياسية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية.....
89	الفصل الرابع: تأثير البيئة الخارجية على دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية.....
95	المبحث الأول: طبيعة التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة.....
95	المطلب الأول: طبيعة التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة.....
99	المطلب الثاني: تأثيرها على دور العوامل الشخصية.....
103	المبحث الثاني: تأثير الدول الكبرى على دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية.....
103	المطلب الأول: بالنسبة لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية.....
107	المطلب الثاني: بالنسبة لتأثير الدول الأوروبية.....
111	الخاتمة.....
114	قائمة المصادر والمراجع.....

مقدمة:

لا يحتاج الطالب والباحث المهتم بدراسة العلاقات الدولية إلى عناء وجهد كبيرين كي يدرك أن السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، عموماً، تتسم بطغيان المحددات أو العوامل الشخصية على باقي العوامل الأخرى المؤثرة في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، وذلك لأسباب واعتبارات عديدة، متداخلة، ومتساندة في الوقت نفسه، تتدرج تصاعدياً من مستوى الفرد صانع القرار السياسي، إلى مستوى النظام السياسي للدولة، إلى مستوى النظام الدولي ككل.

تعتبر الجزائر حالة دراسية إمبريقية ونموذجية في هذا الإطار، حيث أنها تقاسم دول العالم الثالث الكثير من الخصائص والسمات المتعلقة تحديداً بنظمها السياسية وكيفيات إدارتها للشؤون الخارجية، وتشارك معها كذلك في خضوعها وتحملها لتبعات النظام الدولي القائم. ورغم أن المسار العام للسياسة الخارجية الجزائرية، منذ نشأتها، قد عرف فترات متباينة من النشاط والتمثيل الخارجيين، بحيث توهجت في فترة السبعينيات من القرن العشرين، وتراجعت في فترتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن نفسه، فإن المرحلة التي تزامنت مع مجيء الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة* وتسلمه مقاليد الحكم في الجزائر قد أظهرت تحركاً ونشاطاً ملفتين لألية الدبلوماسية الجزائرية، على الأقل من ناحية الحضور الخارجي المكثف والعودة إلى واجهة الأحداث الدولية، خاصة في إطار ما عرف بمبادرة النيباد، وجهود الوساطة الدولية التي خاضتها من أجل تسوية بعض النزاعات (مالي كمثال)، وانضمامها إلى التحالف الدولي من أجل مكافحة الإرهاب ... إلخ. وفي الحقيقة يطرح هذا التزامن أسئلة تستحق الإجابة، وذلك فيما يخص ارتباط هذا الوجه الجديد للسياسة الخارجية الجزائرية بشخص الرئيس، وكذا العوامل الأخرى المساعدة على تقوية هذا الارتباط.

إن الحركة الكبيرة التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية من حيث النشاط والعودة إلى مسرح الأحداث الدولية قد أثار اهتمامنا وجعلتنا نتساءل عن سر ذلك، ولا نخفي أن انطباعنا الأولي قد ربط هذه الحركة بمجيء الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وتسلمه لمقاليد الحكم في الجزائر. لقد خلق هذا الإنطباع لدينا شعوراً حقيقياً بالرغبة في معرفة لماذا

* سوف نركز في هذه الدراسة على الفترة الرئاسية الأولى (1999-2004) التي تقلد فيها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم في الجزائر، باعتبارها فترة نموذجية لدراسة تأثير المحددات والعوامل الشخصية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.

هذا الربط بين المحددات أو العوامل الشخصية وعملية صنع قرارات السياسة الخارجية في دول العالم الثالث من مثل الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى محاولة وضرورة البحث عن الأسباب العميقة التي تقف وراء ظاهرة الشخصية في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية. وقد تبين لنا أن هذا الموضوع يعرف قصورا ونقصا في معالجته من الناحيتين النظرية والعملية، بحيث أن الأدبيات الموجودة تتحدث بصفة عامة عن العوامل الشخصية كأحد المحددات المهمة في صنع وفي تحليل السياسة الخارجية، خاصة في دول العالم الثالث، لكن لا تعالج بالتفصيل أسبابها ودواعيها، كما أن غياب هذه الظاهرة تقريبا في الدول الغربية وفي الدول الديمقراطية عموما- ربما يُفسّر جزئيا- جعلها لا تأخذ نصيبها الكامل من الدراسة والتحليل. هذا ما قوى رغبتنا في إثارة النقاش ولفت الإنتباه إلى موضوع جد مهم لا يزال يستحق المزيد من البحث والإهتمام على المستوى النظري، وعلى المستوى العملي يقع العبء الأكبر على باحثي العالم الثالث في التعرّض لهكذا مواضيع، لأنها ترتبط مباشرة بدولهم.

إن التفسير العلمي للسياسة الخارجية ينطلق من تحديد الوزن النسبي لكل من متغيراتها ومحدداتها، بغية الوصول إلى معرفة أيّ منها يمتلك قدرة تفسيرية أكبر، مع الإشارة إلى أن ما يعتبر المحدد الأساسي للسياسة الخارجية لدولة ما لا يعني بالضرورة أولويته بالنسبة إلى دول أخرى. وإذ يشير الباحثون إلى أن العوامل الشخصية تلعب الدور الرئيس في عمليات صنع السياسات الخارجية لدول العالم الثالث بما فيها الجزائر، فإن التساؤل الذي نعتقده جديرا بالطرح في هذه الدراسة هو:

لماذا تلعب العوامل الشخصية دورا كبيرا في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية؟

**الفصل الأول:
الإطار النظري للدراسة**

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يعتبر الإطار النظري بمثابة الضابط المنهجي والمعرفي، والمحدد العام للموضوع محل البحث، بحيث يحاول أن ينزع عن الظاهرة المدروسة طابعها التفردى، ويحاول أن يربطها أكثر بمختلف المداخل النظرية والمناهج والإقتربات التي عالجتها مثيلاتها، وبالتالي إعطائها بعدا تفسيريًا أكثر علمية، وسندا نظريًا يزيد الإقتراب من الظاهرة فهما وإدراكا. كما أنه يتيح إمكانية ربط النظرية بالواقع، وبالتالي فحصها واختبار مدى موافقتها التفسيرية، وكذا صلاحيتها التعميمية. وبالمقابل تبين الدرجة التي يمكن بها إخضاع الواقع أو الظاهرة المدروسة إلى مجال أو حيز نظري معين، مع وجوب الإعتراف بالخصوصيات التي يمكن أن تثيرها ظاهرة ما عن بقية ما يماثلها. وإذا كانت العوامل الشخصية تشغل مكانا متميزًا ضمن المحددات الرئيسية لعملية صنع قرارات السياسة الخارجية، خاصة في دول العالم الثالث، فإن الأجدى بنا هو معرفة المجال أو الحيز النظري الذي تندرج ضمنه هذه العوامل. وفي شكل تساؤلي: أين يمكن موقعة العوامل الشخصية في الدراسات والكتابات التي تناولت دراسة وتحليل السياسة الخارجية؟ كيف يمكن تمثّل البيئة النفسية لصانع القرار الخارجي؟ ما الذي يجعل دور العوامل الشخصية يتعاظم في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية؟

المبحث الأول: موقع العوامل الشخصية في تحليل السياسة الخارجية

يستخدم الجدل والنقاش حول أهمية دراسة الدور الذي يقوم به القادة أو الزعماء في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بشؤون دولهم الداخلية أو الخارجية، وحول مدى قدرتهم على التأثير في الأحداث من حولهم. وقد لخص سيدني هوك Sidney Hook لب هذا الجدل عندما تساءل قائلا "هل يصنع الزعماء الأحداث، أم أن هذه الأحداث هي التي تصنعهم".¹ وفي محاولة الإجابة على هذا السؤال يواجه الباحثون عددا من الأطروحات المختلفة والمتناقضة أحيانا. فإذا كان البعض من المهتمين بدراسة السياسة الخارجية، وعلى رأسهم ريتشارد سنايدر Richard Snyder، يرون أن زعماء الدول يلعبون الدور المحوري في عملية صنع السياسة الخارجية لبلداتهم، فالزعماء على حد تعبير مارغريت هيرمان Margaret Hermann يدركون ويترجمون مختلف القيود المفروضة في بيئاتهم المحلية والدولية، يصنعون القرارات السياسية، ويتمكنون من مواجهة الضغوط السياسية المحلية في اختياراتهم للسياسة

¹ سلوى شعراوي جمعة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988). ص 15.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الخارجية؛¹ فإن البعض الآخر يعتقد أن الإهتمام بدراسة دور الزعماء والقادة في عملية صنع القرارات السياسية المتعلقة بالشؤون الخارجية والدولية هو أمر غير ضروري وغير مهم، ذلك أن القيود الدولية المفروضة على الدول تجعل القادة يختارون عددا محصورا من إستراتيجيات السياسة الخارجية التي تمنحها أو تتيحها هذه القيود. ويمكن التحدث عموما عن عدة مقتربات متضاربة لمعالجة هذا الجدل الدائر بين الباحثين والمفكرين، سنعتمد منها اثنين، يتمثل الأول في مقترب التحليل الجزئي Micro-Oriented Approach بينما يتركز الثاني في مقترب التحليل الكلي Macro-Oriented Approach

المطلب الأول: مقترب التحليل الجزئي

يؤكد هذا المقترب على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الزعماء أو القادة في رسم وتوجيه سياسات دولهم الخارجية، ويعتبر أن تحليل السياسة الخارجية لدولة ما لا بد أن يأخذ بعين الإعتبار الطموحات والأهداف الشخصية لصانعي القرار. وتكمن أهمية ذلك في أن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية تتأثر بالخصائص والقيم الشخصية والخلفية الإجتماعية والخبرة التي يتمتع بها القائمون على هذه العملية، وإلى أبعد من ذلك يعتقد كريستوفر هيل Christopher Hill أنه "حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره الشخصية أن تُفسّر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة".² ويضيف أصحاب هذا المقترب أن التغيير في أنماط الزعامات والقيادات السياسية الحاكمة يُنتج في كثير من الأحوال تغيرات مهمة في الإتجاهات الخارجية للدولة، وفي بعض الحالات يكاد يكون نفوذ القائد السياسي وتأثيره على تحديد أهداف السياسة الخارجية أمرا مطلقا.³ ولعل التاريخ يؤكد دور هتلر في زعامة ألمانيا النازية، ودور ستالين في زعامة روسيا السوفيتية، ودور غاندي في زعامة الهند، ونكروما في غانا، وسوكارنو في أندونيسيا، وجمال عبد الناصر في مصر .. إلخ. هذا ما عمق الحاجة والدوافع لدى الباحثين الأكاديميين لمضاعفة الإهتمام بهذه الحالات وغيرها على الصعيدين الواقعي والنظري، وبذل المزيد من الجهود العلمية لبلورة نظريات سياسية جديدة تُسلط اهتماماتها على دراسة سلوك هذه الشخصيات

¹ Margaret G. HERMANN and Joe D. HAGAN, International Decision Making : Leadership Matters (The Frontiers of Knowledge).

http://articles.findarticles.com/p/articles/mi_m1181/is_n110/ai_20492570

² حسن العلكيم، السياسة السوفياتية تجاه الخليج في عهد غورباشيف، المستقبل العربي، العدد125، جويلية 1989، ص 128.

³ محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير (الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 1998) ص 178.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

القيادية وردود أفعالها، وذلك من أجل فهم أفضل للأحداث الدولية. ولعل أهم إسهام في هذا المجال، تلك الجهود التي بذلت في تطوير ما سمي بنظرية "صنع القرار" في السياسة الخارجية، والتي تعتبر من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية، فهي تُركّز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل، وبالتحديد على وحدات معينة في صنع القرار. وهذا يمثل في الحقيقة تحولاً في دراسة وتحليل العلاقات الدولية، فبعد أن كانت تُدرس على أساس الدول أصبحت تُدرس على أساس تشخيص الدول، أي دراسة الدولة من خلال أشخاص معينين، واعتبار هؤلاء الأشخاص أحد أطراف النظام الدولي.¹ ولذا يُعتبر أصحاب هذه النظرية أنها تساعد على تحديد الكيفية التي تعمل أو تشتغل بها الدول، أو بالأحرى صنّاع القرار؟ ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين؟ إنها تضيف في البحوث التي تسعى لدراسة الأفراد بوصفهم صنّاع قرار بشكل أفضل من النظريات الأخرى.² ويضيف جون سبانير John Spanier أن النقطة المركزية في مقترح صناعة القرار أنه يسمح للملاحظ أن يفهم ويحلّل قرارات الفرد ببعض التفصيل.³

إن التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية يتيح إمكانية تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولاً إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية، وذلك باعتبار أن السلوك الإنساني هو محصلة لتأثير العديد من العوامل النفسية المعقدة، كالذواضع والمشاعر والتصورات، وأيضاً باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني.⁴

كما تعتبر هذه النظرية أيضاً بمثابة المنظار الذي يُمكننا من رؤية الفاعلين السياسيين، والأوضاع، وسيرورة الأحداث، تحديد من هو صانع القرارات⁵ المهمة Decisions Key التي تجعل الأعمال السياسية ترى النور،

¹ جيمس دوغرتي و روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي (الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985). ص 308.

² سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية (عمّان، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 2000). ص 120.

³ John SPANIER, *Games Nations Play* (Congrissional Quarterly INC, 7 edition, 1990). p33.

⁴ سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 118.

⁵ يذهب جوزيف فرانكل إلى أن السياسة الخارجية تتكون من القرارات Decisions والنشاطات Actions، وإذا كان البعض قد ذهب إلى أن القرارات هي صنف فرعي Sub-Category من النشاطات (حسب هارولد ومارغريت سبروت)، فإنه قد جاء في قاموس ويبستير Webster's Dictionary تفريق هام بينهما يرتبط بمجالات العملية Sphers of Operation، فالقرارات تأخذ مكانها في ذهن أو عقل صنّاع القرار، على أن النشاطات تأخذ مكانها في البيئة العملية. أنظر في هذا الصدد:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

وكذلك تقدير الأشخاص والدوائر التي يقيم معها صانع القرار اتصالاته للاستعانة بهم في اتخاذ قراره.¹ إذن نقطة ارتكاز هذه النظرية هي كما ذهب إليه سنايدر من أن الدولة هي كيان مجرد، ويُعبّر عنها في الحقيقة موظفون أو رسميون هم صانع القرار، لهم سلطة التصرف باسمها، وبالتالي فإن مفتاح تفسير سلوك الدولة هو مرتبط بمعرفة وفهم كيفية رؤية صانع القرار وتعريفهم لمختلف المواقف.²

ويلاحظ ضمن هذه النظرية تنوعات عديدة، يمكن حصرها في توجهات ثلاثة كما يلي:

أولاً- التوجه الإدراكي- النفسي:

ويرتبط بالدراسات التي اهتمت بالطريقة التي يُعرّف بها صانع القرار الموقف، لذلك يتم التركيز على مجموعة المتغيرات التي أكدت عليها دراسات علم النفس الاجتماعي، وعلى جدواها في تفسير السلوك الفردي. ويمكن القول أن هذا التوجه ارتكز على التمييز الذي قام به كل من هارولد ومارغريت سبروت Harold and Margaret Sprout بين البيئة النفسية والبيئة العملية، حيث أن صناع القرار لا يستجيبون ويختارون تصرفاتهم وسلوكاتهم على أساس العالم الحقيقي أو الواقعي، ولكن على أساس تصوراتهم وإدراكاتهم لهذا العالم، والتي يمكن أن تكون مطابقة أو غير مطابقة لهذا العالم الحقيقي، أي أن صناع القرار يتصرفون أو يسلكون وفق إدراكهم للواقع وليس بالضرورة وفق الواقع نفسه.³ وعليه فإن صانع القرار يمكن اعتباره محور عملية صنع القرار، وأن خصائصه الشخصية ونسقه العقيدي يلعبان دوراً مهماً في تحديد سلوكياته وقراراته المتعلقة بالسياسة الخارجية، هذا ما يجعل صانع القرار يختار من بين البدائل المتاحة ما يوافق نسقه العقيدي ويرفض ما يتعارض معها تلقائياً، وفي هذا الصدد يقول كينيث بولدينغ Kenneth Boulding "إن لكل إنسان مقياساً معيناً يؤثر في عقائده ويعطيه مقدرة على تقييم ومقاومة كل ما لا يتلاءم مع عقائده، كالشخص المسلم الذي يرفض شرب الخمر لأنه لا يتلاءم مع

Joseph FRANKEL, *The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision – Making* (Lodon, Oxford University Press, 1963), p01.

¹ منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي (مركز الدراسات العربي-الأوروبي، ط1، 1997) ص 98.

² Bahgat KORANY with Contributors, *How Foreign Policy Decisions are Made in The Third World: A Comparative Analysis* (Westview Press INC, 1986). p51.

³ Idem.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

عقيدته"¹. إذن عملية صنع القرار هي تفاعل دائم بين عقائد صانع القرار والمعلومات في إطارها.

إن النقد الأساسي لهذا التوجه يتمثل في إفراطه التركيز بصفة رئيسية على الشخص، كما أنه يجعل من البيئة العملية أو الموضوعية لا وجود لها في البنائية القائمة. ويعتقد بهجت قوراني Bahjat Korany أنه رغم ملائمة هذا التوجه لأحوال العالم الثالث وشخصنة السلطة السياسية فيه، إلا أنه لا يمكن اختزال عملية معقدة ومتشعبة في آراء واتجاهات شخص واحد في هرم السلطة مهما كانت قدراته، ومهما كان تركيز سلطة القرار بين يديه، نظرا لأن هذا الأخير هو محاط بشلُّ لها أهدافها ومصالحها.²

ثانيا- التوجه التنظيمي- البيروقراطي:

جاء كرد فعل لتوجه التحليل الإدراكي- النفسي، وذلك بغية توسيع مجال صناعة القرار ليشمل كذلك فئة أعلى البيروقراطيين، ولأنه يرفض النظر إلى عملية صناعة القرار كإختيار متعمد ومدروس، تدار من طرف أي فرد، حتى لو كان الرئيس أو أعلى صانع قرار. ويفترض هذا التوجه أن الحكومة هي الوحدة الأساسية للتحليل، والتي هي عبارة عن منظمات وأجهزة، لها برامج وأنظمة وقواعد وإجراءات روتينية، وعليه فإن سلوكها محكوم أو تابع لهذه الإجراءات والقواعد، هذه الأخيرة تؤثر في سلوك الأفراد وتحد من حرية اختياراتهم مهما كانت درجة مسؤولياتهم وموقعهم في السلطة. وعلى هذا الأساس فإن القرارات السياسية هي نتاج التفاعل، التسوية والتفاوض، لا نتاج حسابات عقلانية كما يفترض التوجه العقلاني.³ إن هذا التوجه هو على النقيض مع التوجه السابق، إذ يعمد إلى إهمال وزن الخصائص الشخصية لصانع القرار، ويبالغ في الدور الذي يلعبه البيروقراطيون في مجال عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. ويلاحظ أن أغلب من يتبنون هذا التوجه كانت لديهم خبرات سابقة في العمل الحكومي، وربما طوروا إحساسا مبالغيا فيه لأهمية دورهم في صناعة القرار.

¹ سعد أبو دية، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية (الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1983). ص14.

² بهجت قوراني، ما هي شروط صنع القرار الناجح: قراءة لحرب أكتوبر في عيدها الثلاثين، السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003، ص 10.

³ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات (الجزائر، دار هومة، ط4، 2002). ص165.

ثالثاً: التوجه العقلاني:

يفترض هذا التوجه أن عملية صنع القرار تُبنى على أسس عقلانية، يمكن أن تكون بمثابة ثوابت أو عوامل موضوعية لتقييم وتفسير سلوكية دولة معينة. يقوم صانع القرار بحصر شامل للبدائل المتاحة، ثم يدرس كل بديل على حدة، وكذلك النتائج المترتبة عليه، ثم بعد ذلك يختار البديل الذي يحقق أكبر قدر ممكن من المنافع وأقل قدر ممكن من الخسائر. وتعتبر الحكومة ضمن هذا التوجه كياناً متجانساً، يؤمن كل أفرادها بالأهداف نفسها، كما أنهم يعتمدون الأسلوب ذاته في تقييم البدائل.¹ وعليه فإن هذا التوجه ينظر إلى وحدة صناعة القرار على أنها متجانسة، وبالتالي تنعدم روح الإبداع والخصوصية والتغيير بالنسبة لكل فرد، ويصبح الإهتمام بالخصائص الشخصية لصانع القرار حينئذ غير ذي أهمية. ويبدو أن هذا التوجه ينظر إلى الأفراد أو صنّاع القرار نظرة آلية أو ميكانيكية بحيث يستجيبون للبيئة العملية بطريقة عفوية وتلقائية، وفق حسابات عقلانية فقط، كما أن مفهوم هذه الأخيرة يختلف من شخص إلى آخر، وما يبدو للمراقب الموضوعي- الذي هو خارج عملية صناعة القرار- عقلانياً قد لا يبدو كذلك بالنسبة لصانع القرار، ثم بماذا نفسر اختلاف السلوك بين الدول إزاء نفس المواقف، بل حتى في سلوك الدول ذاتها؟

إن مقرب التحليل الجزئي للسياسة الخارجية لم يستطع أن يمتلك القدرة التفسيرية اللازمة لتفسير شامل وكاف لسلوك الدول الخارجي، كما قد اعترته نقائص وشوائب عديدة، جعلت الكثير من الباحثين يتبنون مقرباً آخر رأوا فيه مصداقية أكبر في تحليل وتفسير السياسات الخارجية للدول.

المطلب الثاني: مقرب التحليل الكلي.

يتجه هذا المقرب إلى التقليل من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القادة أو الزعماء في عملية صنع سياسات دولهم الخارجية. ويعتقد أصحابه وعلى رأسهم ديفيد سينجر David Singer أن السياسة الخارجية هي التعبير الواضح عن المصالح القومية، وبناء عليه فإن الإطار الذي يمكن للقائد أن يتحرك من خلاله يكون قد تحدد إلى درجة كبيرة، بطريقة لا تتيح لشخصيات الزعماء أو القادة أن تؤثر في الموقف أو أن تتحكم في بلورته. إن صانعي القرار ليس لشخصياتهم تأثير يذكر في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية،

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998)، ص480.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

وتصرفاتهم إنما تعكس خصائص النظام القائم أكثر من أن تؤثر فيه، وبمعنى آخر "إن الأسماء والوجود قد تتبدل، أما المصالح والسياسات فلا تتغير، لأنها متأصلة في السمات الهيكلية السياسية الدائمة"¹.

إن أطروحات هذا المقرب ترتكز على نظرة فوقية، أو مقتربات (فوق-تحت) Top-Down Approches والتي تتكلم مجازاً عن رؤية سلوك الدول "من فوق"، من منظار النظام الدولي، واستناداً إلى هذه الأطروحات فإن مفتاح سلوك الدول هو الحوافز، القيود، أو قواعد السلوك Standards التي تكون خارجية بالنسبة لأي فاعل، وتلك التي تكون نسقية في الأصل.² وإذا جئنا إلى مجال تحليل السياسة الخارجية فإننا نجد محدداتها في طبيعة النظام السياسي الدولي، باعتباره المتغير المستقل الذي يمكن أن يفسر بكفاية واقتدار سلوك الدول في محيطها الخارجي. وعليه فلا يمكن التعويل على دراسة عملية صنع القرار لفهم وتفسير السلوكات الخارجية للدول، لأنها هذه العملية هي محددة أكثر منها مُحددة.³

لقد حاولت الواقعية الكلاسيكية الوصول إلى نظرية متكاملة لتفسير العلاقات الدولية، بدت أكثر تماسكا ومحাকা للواقع، ركزت على أن الفاعل الأول في النظام الدولي هو "الدولة- الأمة" Nation-State، وفي نظام دولي سمته الفوضوية فإن جميع الدول تتصرف بعقلانية من أجل الوصول إلى القوة وتعزيزها، لتحقيق مصلحتها القومية المتمثلة في أمن الدولة أولاً، بعده تأتي الأهداف الأخرى من حيث الأهمية والترتيب، وبهذا الشكل فإن السياسات الخارجية للدول لا يمكن فهمها وتحليلها إلى في إطار مقتضيات المنطق السابق، منطق فوضوية النظام الدولي. في هذا الصدد، وفي إطار تبرير المنطق الذي تعتمد عليه الدول في إدارة شؤونها الخارجية، يجادل هانز مورغانو Hans Morgenthau أن كل نظرية في العلاقات الدولية يجب أن تتجنب الأخذ بعين الاعتبار التبريرات الأيديولوجية ومشاعر الفاعلين، وكذا أن أحسن سياسة خارجية هي تلك التي تُقلل من الأخطار وتُعظم من الفوائد⁴، ويتضح من خلال هذا أن دور القائد السياسي لا يكون إلا في تمثّل هذه العقلانية أثناء عملية صنع

¹ سلوى شعراوي جمعة، مرجع سابق، ص16.

² Volker RITTBERGER, Approaches to The Study of Foreign Policy Derived From International Relation Theories.

<http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html>

³ Steve SMITH, Theories of Foreign Policy : An Historical Overview, **International Studies**, vol 12, December 1986, p14.

⁴ عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2002. ص06.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

القرار. وبالنسبة لكينيث والتز Kenneth waltz فإن المناقشات حول الطبيعة الإنسانية بين المثالية والواقعية لا تهتم بتاتا، وإنما ما يهم هو بنية النظام الدولي، كيف ترتبط الدولة بغيرها من الدول، وأكثر أهمية من ذلك هو القوة النسبية لها مقارنة مع غيرها من الدول الأخرى.¹ إن محددات السياسة الخارجية ومصادر فهمها وتحليلها توجد في وضعية الدولة في النظام الدولي، وهذا يلغي بالطبع دور البيئة الداخلية وتأثيرها في عملية صنع القرارات السياسية الخارجية، وضمنا فإن تأثير الخصائص الشخصية أو العوامل المتعلقة بالفرد يؤول إلى الإنعدام، من خلال نظرة عقلانية لصناع القرار، وذلك حينما افترض الواقعيون أن قادة الدول لا يتصرفون وفق مبادئ أخلاقية كالأفراد، ولكن يضعون دائما في اهتماماتهم المصلحة العليا للدولة وإهمال كل الإهتمامات الأخرى، وعلى هذا الأساس فإن القادة أحيانا يتصرفون بطرق يمكن اعتبارها لا أخلاقية تماما بالنسبة للأفراد. في هذا الصدد يُحذرننا مورغانتو من الوقوع في فخ أو خطأ الإهتمام بالحوافز والاختيارات العقائدية، فهذان العاملان حسبه لا يمكن أن يُقدما كمؤشرين للتنبؤ بالسياسة الخارجية.² وفي هذا إشارة واضحة إلى إهمال كل ما يتعلق بالفرد أو صانع القرار أثناء دراسة أو تحليل السياسة الخارجية.

من جهتها، تبنت الواقعية الجديدة وجهة نظر نسقية في تحليل السياسة الخارجية، وركزت على تأثير النظام الدولي في سلوك الدول الخارجي، واعتبرت الدولة فاعلا وحدويا Unitary Actor تواجه العالم الخارجي كوحدة مندمجة، وعليه فإن للدولة سياسة خارجية واحدة في أي زمان وفي أية مسألة كانت.³ إن الواقعية الجديدة ورغم اعترافها بوجود مستويات تحليل ثلاثة في السياسة الدولية (فردية، وطني، دولي) إلا أنها استغنت عن المستويين الفردي والوطني، باعتبارهما يقدمان تفسيرات تجزئية واختزالية Reductionist للظواهر الدولية بدل التفسيرات الكلية،⁴ ومنه يمكن القول أنها أهملت المتغيرات الفردية لصناع القرار وتأثيرها في صنع قرارات السياسة الخارجية.

يفترض الواقعيون الجدد أن الدول ترغب في ضمان بقائها في نظام دولي يتسم بالفوضوية، وداخل بيئة دولية عدائية وتنافسية، الدول كفاعلات عقلانية هي مجبرة على التأكد من أن لا خطر يهدد أمنها من هذه البيئة

¹ Name, Approaches to International Relations.
http://www.yorku.ca/dmuntimer/lect03.htm

² ناصيف يوسف حتّى، النظرية في العلاقات الدولية (دار الكتاب العربي، ط1، 1985)، ص26.

³ عمار حجار، مرجع سابق، ص 08.

⁴ نفس المرجع، ص 11.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الدولية. ويضيفون أنه لا يمكن أن يوجد أمن كامل أبدا للدول في ظل هذه الفوضوية، لذا فإن الدول دائما تبذل المزيد من الجهود لأجل صيانة أو زيادة أمنها الداخلي، فالأمن هو المصلحة الأساسية لكل دولة، وهو الذي يُحدّد سلوكها.¹ وحسب الواقعية الجديدة دائما، تُرى الدول على أنها وحدات متماثلة Like Units كلها تسعى لتحقيق الأهداف نفسها والتمثلة في توسيع الأمن، الاستقلالية، ومزيد من التأثير Influence. وعن سؤال يتعلق باختلاف سلوكيات هذه الدول، فإنها تبرر ذلك باختلاف الدرجة التي يمكن بها أن تترجم الدول هذه الأهداف في سلوكياتها، فالدول الضعيفة Weak States أقل حفا وقدرة في تجنب التأثير الممارس عليها من طرف البيئة الدولية، بينما الدول القوية Strong States هي أكثر احتمالا للنجاح في الدفاع أو حتى زيادة استقلاليتها أو تأثيرها على الدول الأخرى.²

ويمكن التكلم عن ثلاثة اتجاهات فرعية ضمن الواقعية الجديدة:

أولاً- الواقعية الهجومية:

وأحيانا يطلق عليها الواقعية العدوانية Aggressive Realism، تؤكد على أن العوامل النسقية تلعب دائما الدور الأهم، وترفض مطلقا دور العوامل الأخرى بما في ذلك الشخصية، تفترض أن الفوضى الدولية عامة هي على الطريقة الهوبزية، وهنا يكون الأمن نادرا، وبالتالي تحاول الدول تحقيقه عن طريق تعظيم منافعها النسبية.

ثانيا- الواقعية الدفاعية:

كما الواقعية الهجومية، تعتمد الواقعية الدفاعية إلى حصر المحددات أو المتغيرات التي تؤثر على عملية صنع القرار في السياسات الخارجية للدول في النظام الدولي. فقط، على خلاف الهجومية، ترى الدفاعية أن النظام الدولي هو أقل فوضوية، وأن الأمن هو متوفر (أو على الأقل يمكن توفيره)، والدول تستطيع فهم هذا أو تعلمه مع مرور الوقت ومن خلال التجربة.³

ثالثا- الواقعية النيوكلاسيكية:

تركز على أن المتغيرات النسقية تشكل متغيرات مستقلة في السياسة الخارجية، ولكن هناك متغيرات أخرى إلى جنب الأولى، تدعى بالمتغيرات

¹ Volker RITTBERGER, op.cit .

² Ibid.

³ Rose GIDEON, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, *World Politics*, vol 51, N°1, October1998, p149.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الوسيلة أو المتدخلّة Intervening Variables وهي ذات طبيعة داخلية، وأول هذه المتغيرات هو إدراكات صنّاع القرار، والتي من خلالها تترشح أو تتصّفى الضغوطات النفسية (الدولية)، أي أن الإدراكات هي واسطة بين هذه الضغوط النفسية وصنّاع القرار.¹ ويبدو أن الواقعية النيوكلاسيكية تعترف ولو جزئياً بالدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل الشخصية للفرد في التأثير على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية.

نستطيع الإستخلاص مما سبق أن موقفي هذين المقتربين- مقترّب التحليل الجزئي ومقترّب التحليل الكلي- يمثلان جانبيين متطرفين في مسألة دراسة دور وتأثير المحددات والعوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية. كما أنه يمكن القول أن لا أحد من المقتربين يمكنه تقديم إجابات قاطعة وكافية بمفرده. ويذهب العديد من الباحثين خاصة المهتمين بدراسة الحالة، لا المهتمين بالتنظير، إلى أنه لا يمكن إهمال متغير أو محدد للسياسة الخارجية بالنسبة إلى آخر، وإنما يتمثل التفسير العلمي لهذه الأخيرة- أي السياسة الخارجية- في تحديد الوزن النسبي لكل من هذه المتغيرات. وإذا كانت دراستنا هذه مهتمة أساساً بدراسة المتغيرات المتعلقة بالعوامل الشخصية دون التطرق إلى المتغيرات الأخرى، فإننا سوف نعمل من خلال المبحث الموالي على إبراز كيفية تأثير البيئة النفسية لصنّاع القرار على القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية.

المبحث الثاني: تأثير البيئة النفسية لصنّاع القرار على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية.

يذهب أغلب الباحثين في مجال السياسة الخارجية إلى أن هناك تفاوتاً بين الواقع كما هو موجود فعلاً وكما يدركه أو يتصوره الإنسان، وأن الطريقة أو الأسلوب الذي يُشخّص به الإنسان هذا الواقع هي التي تحدد سلوكه في النهاية. وقد قام كل من هارولد ومارغريت سبروت بدراسة رائدة في الخمسينيات، أوضحاً من خلالها أن الفرد يترجم الواقع من خلال مجموعة من المتغيرات المعرفية² التي كوّنّها عبر مدة طويلة من الزمن، تشكل هذه المتغيرات المعرفية في مجموعها ما يعرف بالبيئة النفسية Psychological Environment. ويجري تعريف هذه الأخيرة على أنها¹¹ تشير إلى اتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم ومعتقداتهم، وقيمهم، وخبراتهم وآرائهم

¹ Ibid, p157.

² تتصرف المتغيرات المعرفية إلى كل العمليات الذهنية المتعلقة بالتفكير، التسبب، حل المشكلات، التعلم، وتطوير المفاهيم العقلية وغيرها، وتحتل الصور والإدراكات والعقائد الصف الأول ضمن هذه المتغيرات. أنظر في هذا الصدد: محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1983). ص24.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

السابقة، ودوافعهم وخصياتهم الإجتماعية، وأصولهم النفسية، وهم يتخذون القرارات"¹. وتُعرف كذلك على أنها "مجموعة المفاهيم (الإدراكات) والعقائد والخصائص المرتبطة بصانع القرار الذي يتصرف في مجال السياسة الخارجية بناء على رؤيته الذاتية للمتغيرات الموضوعية، وليس بناء على الأوزان الحقيقية لتلك المتغيرات"². فالأفراد يتصرفون أو يسلكون وفق ما يتصورونه عن العالم المحيط بهم، وليس بالضرورة أن يتطابق هذا التصور مع الواقع الفعلي أو الحقيقي، وبالتالي يجب أن نُميز بين البيئة كما ندركها أو نتصورها وبين البيئة كما هي موجودة فعلا، وعدم المطابقة بينهما يخلق ما يسمى بـ "الخطأ الإدراكي" Misperception، وعليه فإنه إذا كانت تصورات صانع القرار للعالم خاطئة أو غير صحيحة، فإن سياساتهم تكون مختلفة وربما فاشلة عنها إذا كانت صورهم عن العالم صحيحة.³ وبمعنى آخر، إن عوامل البيئة النفسية تُحدّد صحة قرارات السياسة الخارجية إلى حد كبير، وذلك كلما زاد تطابق تصورات وإدراكات القائد مع البيئة العملية، أو كلما قل التفاوت بين التصور والواقع. ويضيف جوزيف فرانكل Joseph Frankel أنه إذا كانت البيئة النفسية هي التي تحدد مدى صحة وسلامة قرارات السياسة الخارجية، فإن مدى نجاح أو فشل هذه الأخيرة يرتبط بالبيئة العملية،⁴ أي أن القرار يتخذ بناء على تصور وفهم القائد السياسي للمتغيرات ذاتها. بينما يؤكد جون سبانير على أن إدراكات صانع السياسة للعالم هي مهمة جدا لسبب واضح، ذلك أنها تربط بين البيئة الخارجية وبين قرارات السياسة، فالعالم الحقيقي هو العالم المدرك سواء كان هذا صحيحا أم لا.⁵

تلعب البيئة النفسية دور الوسيط أو الرابط المنطقي بين البيئة العملية وقرارات السياسة الخارجية، وتمتاز بالديناميكية لا بالجمود، وبالتالي فهي قابلة للتغير والتبدل بتغير تصورات وإدراكات وعقائد القائد السياسي أو صانع القرار. ويعتمد هذا الأخير دائما على بيئته النفسية في عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، بيد أن المشكلة التي يواجهها الباحثون المهتمون بهذا المجال تتعلق بكيفية معرفة البيئة النفسية للقائد السياسي؟ وبالآدوات التي نستعملها في ذلك؟

¹ محمد شلبي، مرجع سابق، ص 162.

² سعد أبو دية، مرجع سابق، ص 142.

³ Michael SULLIVAN, *International Relations: Theories and Evidence* (Prentice-Hall INC, 1976). p 43.

⁴ Joseph FRANKEL, op.cit, p 04.

⁵ John SPANIER, op. Cit, p 33.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

لقد حاولوا إيجاد طرق وأساليب لحل هذه المشكلة، تراوحت بين:¹

- المقابلة الشخصية مع صناع القرار.
- الإعتماد على مقابلات وأبحاث الآخرين الذين عرفوا صانع القرار أو كتبوا عنه.
- الإعتماد على تحليل المضمون لأقوال صانع القرار في خلال فترة الدراسة.

وربما يكون الأسلوب الثالث هو الأفيد والأنجع، ذلك أن المقابلة مع صانعي القرار قد تقودنا إلى معرفة البيئة النفسية له أثناء فترة المقابلة، والتي يمكن أن لا تكون مطابقة لبيئته النفسية أثناء مرحلة الدراسة، لأن الإدراكات والعقائد والمفاهيم قد تتغير مع مرور الزمن، كما أنها قد تختلف باختلاف المواقف.

وبالنسبة لأبعاد أو عناصر البيئة النفسية التي يتم اعتمادها في الدراسة والتحليل، فإنها محل جدل واختلاف، ويرتبط كل تقسيم بالتعريف أو المفهوم الذي يعطيه الباحث لهذه البيئة، ومن جهتنا سنعتمد التقسيم الثلاثي التالي: التصورات، الإدراكات، العقائد.

المطلب الأول: التصورات.

يطلق عليها كذلك الصور، ويقصد بها "الإنطباع الأولي والعام للقائد السياسي عن موضوع معين دون تعمق في تحليل ماهية الموضوع"²، فالفرد يرتبط بالبيئة العملية بواسطة العديد من المتغيرات المعرفية، من بينها الصور التي تتسم بأنها انطباعات عامة لا تتعمق كثيرا في تفاصيل الظاهرة محل الإهتمام. ويؤكد الباحثون على أن هناك علاقة ارتباطية بين الصور والسلوك، إذ يقول كينيث بولدينغ في هذا الصدد "إن من يصنعون القرارات التي تُحدّد سياسات وسلوكيات الأمم، لا يتصرفون بناء على الحقائق الموضوعية للموقف، بصرف النظر عما يعينه ذلك، ولكن بناء على تصوراتهم للموقف"³. ويزيد دور التصورات لدى صناع القرار في التأثير على سلوكياتهم وتصرفاتهم وقراراتهم كلما ازداد جمود هذه التصورات، أي

¹ سعد أبو دية، مرجع سابق، ص 49.

² محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 423.

³ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

أنه كلما حافظ الفرد على الصورة التي يحملها عن موقف معين لمدة طويلة كلما ازداد تأثير هذه الصورة على مجمل سلوكياته.

ويُعتقد أن الصور أو الإنطباعات التي يطورها الفرد عن البيئة العملية محكومة بعدة عوامل أو مؤثرات، كالثقافة السياسية والميراث التاريخي لصانع القرار، المزايا الشخصية له، وخبراته الإجتماعية. ويضيف بولدينغ الأهمية الخاصة التي تكتسبها المعلومات في هذا المجال، حيث أن هذه الأخيرة تعني الحقائق، بينما الصور هي تقييم الإنسان لتلك الحقائق ونظراته الشخصية إليها، ويؤكد على أن المعلومات وتدققها يؤثر كثيرا على طبيعة التصور، وربما أدى في بعض الأحيان إلى تغيير جذري فيه،¹ وعليه فإن صحة وسلامة التصور يتوقفان على صحة المعلومات التي يحصل عليها صانع القرار من جهة، ومن جهة أخرى على نسبة تدفق هذه المعلومات، فإذا كانت النسبة كبيرة جدا، فإن هذا يجعل التصور يتشتت لدى صانع القرار، وتقل عنده القدرة على الإختيار الصحيح بين البدائل، وإذا كانت النسبة صغيرة جدا فإن هذا يجعل التصور مشوها وغامضا. ويزيد على هذا لويد جنسن Lloyd Jenson الدور أو المكانة التي يشغلها صانع القرار وارتباط ذلك بحجم المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها، ومن ثمة تكون تصورات متناسبة مع حجم المعلومات التي يحوزها.²

وفيما يخص أشكال تأثير التصورات أو الصور على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، يذهب الباحثون إلى أن الصور المتعكسة Mirror Images تعد أهم هذه الأشكال. ويفترض مفهوم الصور المتعكسة أن شعوب الدول المنخرطة في مواجهة عدائية طويلة تُطوّر كل منها صورا مشوهة عن الطرف الآخر، فيذهب كل طرف إلى المبالغة في تصوير نفسه على أنه الأفضل والأكثر حبا للسلام والحامل لقيم الخير، ويرى العكس تماما في الطرف الآخر،³ هذه الصور تأخذ وقتا طويلا كي تتغير، ولذلك يُعتقد أن هذه الصور المتعكسة هي التي ذكّت الحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي- سابقا- والولايات المتحدة الأمريكية، وعملت على استمرارها.

ونشير إلى أن هناك مشكلة تطرح لدى الباحثين عند محاولة تحديدهم أي عناصر التصورات تؤثر على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فزي

¹ سعد أبو دية، مرجع سابق، ص 45.

² لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة محمد أحمد مفتي ومحمد السيد سليم (السعودية، عمادة شؤون المكتبات، ط1، 1989). ص 38.

³ جيمس دوغرتي و روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 218.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

حين ركز البعض على ضرورة تحليل تصورات القائد السياسي للعدو وقوته، ذهب البعض الآخر إلى وجوب التركيز على تصورات القادة للنظام الدولي، من حيث هيكله وأنماط التفاعلات الحاصلة فيه.

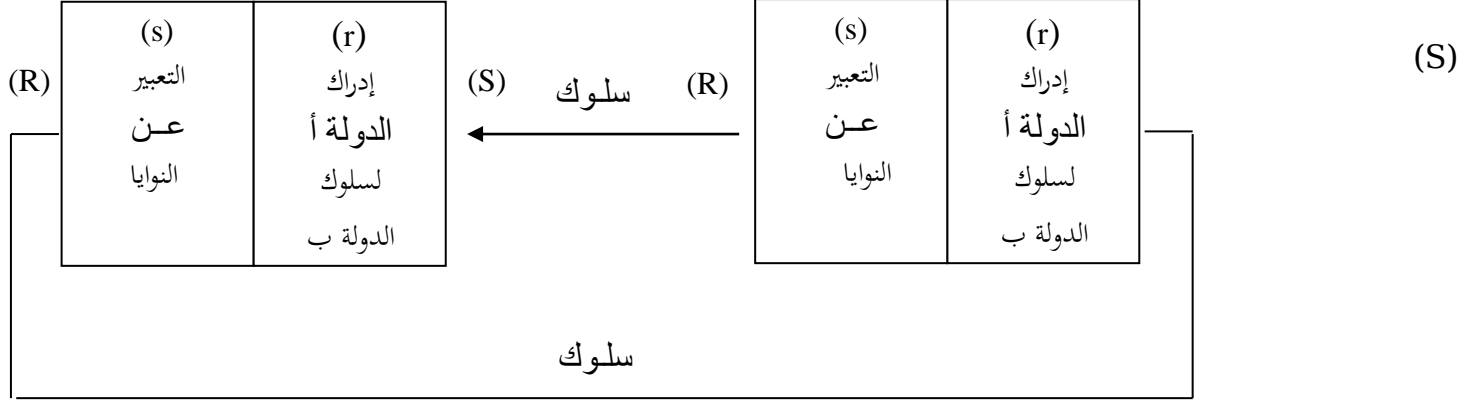
المطلب الثاني: الإدراكات.

يعتبر الإدراك المتغير المعرفي الثاني، يلي التصور مباشرة، ويعرف على أنه "تعبير عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معين"¹، فصناع القرار أثناء ممارستهم لحياتهم اليومية يستقبلون مجموعة من المعلومات التي ترتبط بمواقف البيئة العملية، والتي تخلق لديهم وعيا ذاتيا بهذه المواقف، هذا الوعي الذاتي يتجدد بالتعرض إلى المواقف الجديدة، وبناء عليه يصير الإدراك وظيفة ربط بين بيئة صناع القرار العملية وبيئتهم النفسية. ومن الباحثين من ذهب إلى أن عملية الإدراك هي "عملية وسيطة بين الحافز والإستجابة"²، وفي هذا قدم نخبة من الأساتذة يتقدمهم هولستي، نورث وبرودي Ole Holsti, R.North, and R. Brody نموذجهم الذي أسموه "النموذج الوسيط للحافز والإستجابة" The Mediated Stimulus- Response Model والشكل رقم (01) هو توضيح له.

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 398.

² المرجع نفسه، ص 415.

الشكل 01: النموذج الوسيط للحافز - والإستجابة (النموذج التفاعلي)



S = Stimulus حافز

r = Perception إدراك

s = Expression تعبير

R = Response (Behavior) (سلوك) استجابة

المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 414.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يوضح هذا النموذج أن العملية الإدراكية هي الرابط أو الحلقة الواصلة بين ما يسمى الحوافز- التي تعتبر مجموعة الوقائع التي تحدث في البيئة العملية، بغض النظر عن طبيعتها المادية أو المعنوية- والإستجابة التي هي سلوك تردّ به الدولة على هذه الحوافز، ويلاحظ أن كلا من الحافز والإستجابة لهما طابع موضوعي، وعلى العكس من ذلك تكتسي العوامل الوسيطة (الإدراك والتعبير) طبيعة إدراكية، ودائما حسب هذا النموذج فإن صانع القرار في الدولة أ يتلقى حافزا (S) من البيئة الخارجية، هذا الحافز يدركه على شكل معين (I)، ثم يعبر عن نواياه وخططه واتجاهاته إزاء الحافز تعبيرا معيناً (S)، بعد ذلك يقوم بترجمته إلى سلوك (R) ليشكل حافزا جديدا لدولة أخرى، وهكذا دواليك. مع ملاحظة أن الإستجابة للحافز تختلف باختلاف صناع القرار واختلاف إدراكاتهم.

لقد أكدت دراسات عديدة أن الإدراك هو الحلقة الأهم في سلوكيات أو استجابات الدول لمحيطها الخارجي، وأثبتت انتفاء العلاقة السببية بين الحافز والإستجابة إلا من خلال وعن طريق الإدراك. ففي دراسة حاولت معرفة مدى ارتباط السلوك، قامت باختيار فرضية أن إدراك العداة يؤدي إلى التعبير عن عداة مماثل، وتوصلت إلى أن هناك ارتباطا وثيقا بين الإدراك والتعبير عن العداة،¹ فإذا كان الحافز ذا طبيعة عدائية، فليس بالضرورة أن تكون الإستجابة ذات طبيعة عدائية كذلك، ولكن الإستجابة ترتبط بإدراك صانع القرار للحافز، فربما كانت عدائية إذا أدرك صانع القرار أن الحافز هو سلوك عدائي، والعكس صحيح.

وتساهم عوامل عديدة في عملية الإدراك نذكر منها:²

- التجربة السابقة لصانع القرار فيما يخص البيئة التي يتفاعل معها، فهي تحدد بدرجة كبيرة ما ننتظره من رد فعل أو سلوكية معينة تصدر منه.
- الأهداف العامة لصانع القرار، والتي تؤثر بشكل متواصل ومستمر على إدراكه للأمور حسب موقع هذه الأخيرة من أهدافه، فأحيانا يرى الإنسان ما يريد أن يراه وإن لم يكن موجودا، ولا يرى ما لا يحب أو لا يتمنى وجوده حتى ولو وجد.

¹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 182.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- القناعات الراسخة لدى صانع القرار نتيجة تكوينه الثقافي والإجتماعي والسياسي والعقائدي، ومن الصعب تغيير القناعات بالسرعة المطلوبة أحيانا.

وقد تتحدد عملية الإدراك كذلك من خلال توقعات صناع القرار لما يحدث في العالم الخارجي، فمثلا القادة الغربيون يحكمون على الدول الأخرى بالعدوانية بمجرد أن يصل إلى السلطة دكتاتور، في حين يرون التعاونية في الدول التي يصل فيها الحاكم عن طريق انتخابات حرة.¹

ولما كانت العلاقة بين السلوك والإدراك وثيقة كما أسلفنا، فإن صحة وسلامة السلوك من صحة وسلامة الإدراك، لذا فإن اتباع سياسة خارجية سليمة تقتضي إدراكا سليما، بيد أن هذا لا يتأتى للكثيرين من صناع القرار، فقد يحصل لهم سوء الإدراك أو ما يسمى بالخطأ الإدراكي، هذا الأخير تتعدد أشكاله، والتي تعتبر في الوقت نفسه أسبابا له، منها:²

- مبالغة القائد السياسي في تقدير مكانة دولته على الصعيد الدولي، أو العكس من ذلك، تحقير هذه المكانة.

- الإعتقاد بأن كل ما يأتي من العدو يمثل الشر ويعكس حقيقته، وأن السلوك الحسن منه هو نتيجة ضغوط خارجية.

- الميل إلى الإعتقاد بأن حلفاء العدو هم بالضرورة أتباع آليين له.

- الميل إلى تفسير كل الأحداث الدولية في ضوء سلوك العدو الرئيسي (نظرية المؤامرة).

ولا يشترط أن تكون هذه الأسباب أو الأشكال مجتمعة، بل يكفي وجود أحدها لأن يجعل الإدراك مشوها، والذي يؤثر بدوره سلبا على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: العقائد.

هي المتغير المعرفي الثالث، وتأتي بعد الإدراك.³ يشير مصطلح العقيدة إلى أنها "حكم احتمالي ذاتي، نُص عليه صراحة أو ضمنا في شكل

¹ لويدي جنسن، مرجع سابق، ص 37.

² محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 420.

³ إن ترتيب المتغيرات الثلاثة بهذا الشكل يخضع لمنطق التسلسل في الوقوع والتكوين، بحيث أن الصور (الانطباعات العامة) هي التي تحدث أولا وتتطور فيما بعد إلى إدراكات، بعدها إلى عقائد. وفي الحقيقة إن هذا الفصل و الترتيب بين المتغيرات الثلاثة هو نظري، بيد أنه من الناحية العملية يصعب التفرقة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تأكيد أو مقولة، هذا الحكم يصف أو يوصي أو يُقوّم ظاهرة أو أسلوباً للعمل، بحيث يربط بين هذه الظاهرة أو الأسلوب وبين صفة محددة¹. ومن هذا التعريف نستطيع استخلاص أربع خصائص تتعلق بالعقائد:²

- إن العقائد لها طبيعة احتمالية، فقد تكون سليمة تعبر بصدق عن الشيء موضع الحكم، وقد لا تكون كذلك، ودرجتا الإحتمال واليقين هنا تختلف باختلاف الأشخاص.

- تأخذ شكل تأكيد أو مقولة صريحة أو ضمنية، وبالتالي فإن الفرد يعبر عن الحكم الإحتمالي بطريقة علنية، أو تُستشف من خلال تعبيره.

1. تؤدي العقائد وظيفة سلوكية، إذ تعمل كأدوات لتوجيه السلوك الفردي.

2. تعمل العقائد على إنشاء علاقة بين الشيء موضع العقيدة وبين صفة محددة، قد تتضمن هذه العلاقة وصف الشيء أو تقييمه، أو التوصية باتباع سلوك معين اتجاهه.

وتكتسي العقائد³ أهمية بالغة لدى صانع القرار في ترجمة بيئته العملية إلى بيئة نفسية، وفي تحديد وتفسير سلوكياته، إذ يؤكد روبرت جرفيس Robert Jervis أنه "قد يكون من المستحيل تفسير قرارات وسياسات أساسية بدون الرجوع إلى عقائد صانعي القرارات عن العالم وتصوراتهم للآخرين"⁴، ويضيف كل من بونهام وشابيرو Bonham and Shapiro أنه "في عملية صنع القرار تشكل العقائد أدوات لنقل المعلومات للربط بين البدائل

بينها، كما أنها- المتغيرات- تدخل فيما بينها في علاقات تفاعلية تبادلية، تجعل من الصعب إخضاعها لمنطق ترتيبي.

¹ محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مرجع سابق، ص 28.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ إضافة إلى اختلاف مفهوم العقائد عن مفهومي التصور والإدراك، فإنها تختلف كذلك عن الإتجاه Attitude الذي هو تقويم لظاهرة معينة في شكل استعداد باطن يعبر عن المسافة العاطفية بين الشخص والظاهرة. و القيم Values التي هي رموز تعبر عن تصور الشخص لما يعتبره الحياة المثالية. ويسوق محمد السيد سليم مثالا يوضح به الفروق بين هذه المفاهيم. فالفرد مثلا قد تكون لديه صورة لعبد الناصر كزعيم قومي عربي (صورة)، رغم أنه يحب أو يكره مفهوم عبد الناصر للقومية العربية (اتجاه). فإذا أثير أمامه موضوع عبد الناصر تذكر تأميم قناة السويس، أو حرب 1967 (إدراك)، فإذا أكد صحة استراتيجية عبد الناصر إزاء إسرائيل فإنه يعبر بذلك عن عقيدة. انظر في ذلك: محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مرجع سابق، ص ص 28، 29.

⁴ المرجع نفسه، ص 29.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المتاحة وبين إدراك صانعي القرار لنوايا وسلوك الأمم الأخرى وبين أهداف صانع القرار ذاته".¹

وتنقسم عقائد القادة السياسيين إلى عقائد فلسفية تتميز بطول الإستقرار وصعوبة التغيير، وعقائد أدائية- تتعلق بالإستراتيجية والتكتيك- وهي أقل استقرار وثباتا، إذ أنها ترتبط مباشرة بالواقع، لذا قد يغير القادة عقائدهم الأدائية عندما يتبين لهم أنها لا تتفق مع حقائق الواقع. وإذا كانت البيئة العملية شديدة الإتساع والتنوع، فإن هذا يؤدي بصانع القرار إلى أن يطور نفسه العديد من العقائد المختلفة التي تمكنه من التعامل مع هذه البيئة، هذه العقائد في تناسقها وتداخلها وترابطها تُشكّل ما يسمى بالنسق العقيدي Belief System، والذي يساعد على الإتساق المعرفي لديه. ويرى فيتسنغر Vitsinger أنه في حالة عدم الإتساق المعرفي لدى الفرد فإن هذا يؤدي به إلى تقليص عدم الإتساق الذي قد يحدث في معلوماته الخاصة، بقيمه أو بيئته أو سلوكه، ومن ثم يتم تقليصه بتعديل إحدى الأسس الثلاثة السابقة (القيم، البيئة، السلوك).² ويمكن القول أن النسق العقائدي يعمل على:³

- تيسير عملية استيعاب المعلومات الواردة إليه من المحيط الخارجي، ومحاولة جعلها أكثر اتساقا وترابطا.
 - يساعد على تحديد الكم المعلوماتي الذي يمكن قبوله واستيعابه من البيئة الخارجية، حيث أن الفرد يميل إلى قبول المعلومات التي توافق نسقه العقيدي، ويرفض الأخرى أو يتجاهلها.
 - مساعدة صانع القرار في المفاضلة بين الخيارات العديدة، أو البدائل المطروحة أمامه، بحيث يكون أميل إلى البدائل التي تتفق مع نسقه العقيدي.
 - توفير مجموعة من المبادئ أو المعايير الأدبية والأخلاقية، والتي يركز عليها صناع القرار في تقييم الإتجاهات والتصرفات، سواء المتعلقة بالذات أو بالآخرين.
- بيد أن هذا الدور يختلف باختلاف الأفراد، وعلى حسب درجة تماسك أنساقهم العقيدية، وكذا صحة المعلومات المستقاة من البيئة العملية.

¹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² جيمس دوغرتي و روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 219.

³ عبد الرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999). ص 39.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

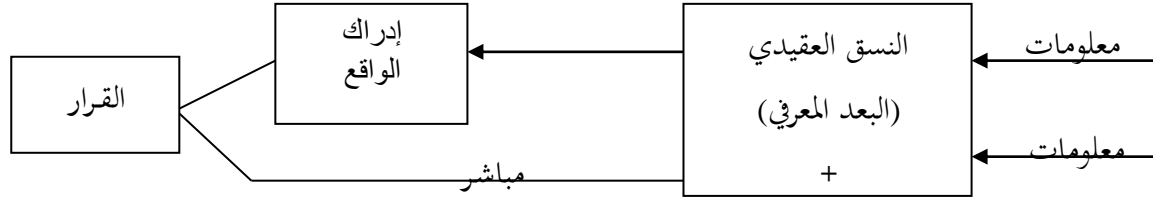
ونستطيع تمييز بعدين في النسق العقيدي:

أولاً- البعد المعرفي للنسق العقيدي: والذي ينتج آثارا غير مباشرة في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، حيث أنه يُنمط إدراكات القائد للمواقف، فيعمد هذا الأخير إلى أخذ المعلومات التي تتوافق مع نسقه العقيدي فقط، والإعتماد عليها أثناء عملية صنع القرار.

ثانياً- البعد التفضيلي للنسق العقيدي: وهذا ينتج آثارا مباشرة في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، حيث أن القائد السياسي له عقائده المحددة سلفا عن طبيعة النسق الدولي، وعن النظام السياسي، وعن طبيعة الأعداء والعلاقة بينهم، وكذا عن أهدافه والطرق الأنسب لتحقيقها... إلخ، وبالتالي عند صنعه واتخاذة للقرار يستند إلى هذه العقائد في اختيار وتفضيل البديل المناسب.

ولقد أوضح هولستي دور هذين البعدين من خلال الشكل التالي:

الشكل 02: العلاقة بين النسق العقيدي والسياسة الخارجية.



المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 407.

في الأثر غير المباشر للنسق العقيدي يعمد القائد السياسي إلى إحداث اتساق معرفي Cognitive Consistency بين نسقه العقيدي وبين ما يرد إليه من معلومات جديدة، أما إذا كانت هذه الأخيرة تتعارض وتتناقض مع نسقه العقيدي فإن ذلك يؤدي إلى ما يعرف بالإختلال المعرفي Cognitive Dissonance. ويحاول القائد السياسي التغلب عليه بإتباع إحدى الطرق التالية:¹

- 1- تجاهل ورفض ما لا يتوافق مع النسق العقيدي من المعلومات.
- 2- الطعن في صحة المعلومات وفي مصدرها.
- 3- البحث عن معلومات جديدة تتوافق مع النسق العقيدي.
- 4- إعادة تفسير المعلومات المناقضة بما يجعلها متوافقة ومنسجمة مع النسق العقيدي.
- 5- إحداث تعديل في النسق العقيدي بما يتوافق مع المعلومات المناقضة الجديدة.

قد يتبع القائد السياسي أكثر من طريقة من الطرق السابقة في آن واحد، وإذا كانت الطرق الأربعة الأولى ربما تؤدي به إلى الوقوع في الخطأ الإدراكي، فإن الطريقة الخامسة يمكن أن تقوده إلى اتباع سياسة متوافقة مع معطيات الموقف.

أما الأثر المباشر للنسق العقيدي فيمكن في وضع إطار عام لمجموعة البدائل التي يمكن للقائد السياسي أن يفاضل بينها، وبالتالي فإنه من المفترض أن كل ما يخالف نسقه العقيدي فهو خارج الإطار العام للبدائل، وقد يطال هذا الأمر حتى الأشخاص، حيث عادة ما يلجأ القادة إلى اختيار وتعيين مساعدين ومعاونين لهم ممن تتشابه معتقداتهم مع معتقدات هؤلاء القادة، ويميلون في المقابل إلى التخلص من الذين يناقضونهم معتقداتهم.²

رغم تأكيد أغلبية الباحثين على أن سلوك الفرد في أغلبه هو نتاج بيئته النفسية، وبالتالي فإن دراسة سلوك صناع القرار في السياسة الخارجية يجب أن يتم من خلال فهم وتحليل بيئتهم النفسية، إلا أن هناك من يعترضون على هذا، ويحتجون بـ:

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 408.

² سعد أبو دية، مرجع سابق، ص 44.

- إن التركيز على البيئة النفسية لصانع القرار في تفسير قرارات السياسة الخارجية يوقعنا في فخ التبرير، حيث تصبح السياسة الخارجية رهينة مزاجية ونفسية القائد السياسي، وبالتالي يصبح السلوك الخارجي نتيجة آلية لما يتصوره ويراه.
- إن المبالغة في التركيز على عناصر البيئة النفسية في تحليل وتفسير السياسة الخارجية يجعل من صانع القرار أسير هذه العناصر، ومنه عدم قدرته على بناء استراتيجيات رشيدة تتجاوز تصوراته الذاتية.
- هناك صعوبات جمة تحول دون معرفة البيئة النفسية الحقيقية للقائد السياسي، ذلك أن الغالبية من القادة لا يكشفون عن معتقداتهم الحقيقية، كما قد يلجأون إلى التزييف والتضليل والتقنع بمبادئ وأفكار تكون آنية وظرفية تنتهي بتحقيق الغاية التي وُظفت لأجلها، ويضاف إلى ذلك استحالة إخضاع القادة للفحوص والتجارب النفسية لاستخلاص بياناتهم النفسية الحقيقية.
- في كثير من الأحيان لا يتصرف القائد السياسي وفق ما تمليه عليه بيئته النفسية، ذلك أنه قد تعوقه قوى هيكلية ضخمة من ترجمة بيئته النفسية وتجسيدها في مخرجات السياسة الخارجية، ومثال ذلك أن يحمل القائد السياسي صورة سيئة جدا عن العدو، إلا أن سياسته اتجابه تكون دفاعية، وهذا على افتراض أن ميزان القوى في غير صالحه، كما قد يتصرف عكس إدراكه للواقع تحت ظروف معينة، كأن يعتبر أن دولا معنية هي عدوة له، ومع ذلك يقيم علاقات اقتصادية معها.
- إن الاعتراف ببعض النقائص والصعوبات التي يواجهها تفسير السياسة الخارجية من خلال فهم ومعرفة البيئة النفسية لصانع القرار لا يعني التخلي عن هذا التوجه، ولكن يفرض على الباحثين بذل المزيد من الجهود لتطوير الأساليب والوسائل التي تمكننا من تجاوز هذه الصعوبات.

المبحث الثالث: أسباب تعظيم دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية

هناك من يرى أن دور وتأثير العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية هو محدود جدا، وبالتالي غير مهم دراستها. وعلى العكس من ذلك، يرى آخرون أن مسألة التأثير شيء مفروغ منه، لكن المهم هو بحث الظروف أو الأسباب التي يمكن أن تزيد أو تنقص من هذا التأثير، إذ قرارات السياسة الخارجية في الحقيقة يصنعها أفراد، وهم الذين يترجمون المعلومات الواردة إليهم من البيئة الخارجية ويختارون كيفية التعامل معها، وعلى هذا

الأساس سنحاول في هذا المبحث إبراز الأسباب التي تساعد على زيادة تأثير العوامل المتعلقة بصانع القرار على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

حاولت دراسات عديدة تناول هذه الأسباب، فمنها من ركزت على كل ما يتعلق بصانع القرار من خصائص شخصية وأهداف وطموحات... إلخ، محاولة إيجاد العلاقة التي تربط بين هذه الأخيرة وسلوك السياسة الخارجية، فيما ركزت دراسات أخرى على متغيرات البيئة الداخلية وكيف تؤثر على زيادة أو نقصان دور الفرد في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، في حين أن الصنف الثالث من الدراسات ارتكز على ما تفرزه البيئة الدولية وتأثير ذلك على دور صانع القرار في مجال صنع القرار السياسي الخارجي.

المطلب الأول: الأسباب المرتبطة بصانع القرار.

يؤكد أصحاب هذا الطرح أن تفسير تأثير العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية يتم من خلال فهم ومعرفة طبيعة الخصائص الشخصية¹ للأفراد، فحينما نرى للقادة أهمية كبيرة في توجيه أو قيادة السلوك الخارجي للدولة فإنه تحت هذه النظرة يمكن القول أن حرية العمل أو النشاط التي يتمتع بها القادة تحدد خصائصهم أو ميزاتهم الشخصية، وليس العوامل الخارجية². والفرضيات التي وضعت في هذا المجال تؤكد وتُدلل على ذلك، فالشخصية التسلطية - والتي أهم سماتها النزعة إلى السيطرة على المرؤوسين، وكذا استعمال المفاهيم النمطية، مع رؤية ثابتة للعالم السياسي على أنه مكون من أصدقاء وأعداء- عادة ما تميل إلى تفضيل الإختيارات الواضحة والمحددة، كما أنها تميل إلى استعمال القوة العسكرية، أما الشخصية التي تتسم بصفة الإنفتاح وعدم الإنطواء فإنما تميل إلى تفضيل سياسات التعاون التي تشمل الإعتراف بالدول الأخرى، والتجارة، ومؤتمرات القمة والمفاوضات لحل النزاعات.³ وتلعب الشخصية الكاريزمية دورا مهما في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، ذلك أن الكاريزما

¹ تعرّف الخصائص الشخصية على أنها مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي و العاطفي والسلوكي للإنسان، كأن يكون الفرد ذا شخصية تسلطية، أو يكون ميّلا إلى الانفتاح على الأفكار الجديدة. انظر في ذلك: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 385.

² Daniel S. MOREY, Presidential Foreign Policy Activity : President – Centered , Presidency – Centered , Or International Pressure? p 03.
<http://www.qaa.ac.uk/cmntwork/benchmark/politics.pdf>

³ محمد إبراهيم فضة، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، السياسة الدولية، العدد 74، أكتوبر 1983. ص 59.

يخلق في نفوس جماهيره ميلا إلى الثقة في معتقداته وأفكاره وآرائه وتصوراتهِ لما ينبغي أن تكون عليه السياسة الخارجية، وبالتالي فإن هذا الإنصياع الإرادي أو المفروض يعطي مجالا واسعا للقائد الكاريزمي في أن يرسم ويقرّر السياسة الخارجية وفق ما يراه ويعتقده مناسباً.¹ وتتسم الشخصية الكاريزمية بميزات ثلاثة تمكّنه مما سبق:²

- القدرة على التصور: تصور الحل الأمثل للخروج من الأزمة التي يمر بها المجتمع (إذ عادة ما يظهر الكاريزما في الأوقات التي يمر بها المجتمع بأزمة).
 - القدرة على الإتصال: أي القدرة على توصيل آرائه وأفكاره وتصوراتهِ التي يسعى إلى تطبيقها من خلال الأفراد، وكذا القدرة على التعامل مع المشاكل المختلفة التي تهّم كل فئة من فئات المجتمع على حدة، ومع طموحاتهم وآمالهم.
 - القدرة على تدعيم السلطة: من خلال تقديم الأسانيد القوية لأفكاره ورسائلته التي قام من أجلها، ويجب أن يستمر في تقديم تلك الأسانيد طيلة وجوده في مركزه في الحياة السياسية.
- بيد أن هناك أسبابا أخرى تجعل من دور القائد السياسي أو صانع القرار يتعاظم في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، نوجزها فيما يلي:

أولا- درجة الإهتمام بالسياسة الخارجية:

حيث أن الإهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال، وبالتالي يقل حجم المهام والمسؤوليات التي يمكن أن يفوضها القائد السياسي إلى معاونيه ومساعديه. وتختلف درجة الإهتمام هذه باختلاف صناع القرار، وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك، والذي يمكن أن يكون زيادة أو تأكيد الشعبية، أو الإعتقاد بأن أمن الدولة هو مهدد من الخارج، أو يرى القادة أن السياسة الخارجية هي الوسيلة الأنسب لتحقيق أهداف السياسة العامة للبلاد. ويذهب كل من ادوارد جورج وستيفن واين Edwards George and Stephen Wayne إلى أن عدم قدرة القادة على التأثير في تراجع السياسة

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 378.

² محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية و تنظير السلطة (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999). ص 289.

الداخلية يؤدي بهم إلى زيادة الإهتمام بالشؤون الخارجية،¹ حيث لاحظنا أن كلينتون مثلاً، في سنواته الأولى في الرئاسة انفق وقتاً قليلاً في الإهتمام بالسياسة الخارجية، لكن بعد 1994 ومع الرقابة المفروضة من طرف الجمهوريين في الكونغرس فإن كلينتون حوّل الإهتمام إلى الشؤون الخارجية من خلال حضوره القمم، وزيارة بلدان أجنبية، واستقبال العديد من الرؤساء في واشنطن. كما يمكن أن ننتبين درجة الإهتمام من خلال خطب السياسة الخارجية، وكذا الأسفار إلى الخارج، حيث تسمح الأولى للقادة بتوجيه الإهتمام نحو الأحداث المهمة خارج السياسة الداخلية، وغالباً ما يستعملونها للتنبيه على أخطار ما، أو بغرض إعلام الجمهور عن بعض الأشياء المهمة، كما قد يستطيعون إحداث تغييرات مهمة في التوجه الخارجي من خلال هذه الخطب، لذا فإن الزيادة في النشاط أو الإهتمام بالشؤون الخارجية يصاحب زيادة خطب السياسة الخارجية،² فيما يعتبر السفر الطريق الثاني للقادة والذي يركزون فيه الإنتباه ويجلبونه حول المسائل الخارجية.

ثانياً- الخبرة السابقة:

تلعب الخبرات السابقة للقائد السياسي في مجال الشؤون الخارجية دوراً مهماً في زيادة ميله وتأثيره على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، ويصدق هذا بالدرجة الأولى على الذين عملوا في هذا المجال قبل وصولهم إلى السلطة، حيث أن خبرتهم تسمح لهم بتكوين آراء وعقائد واضحة عن الأسلوب الأمثل لإدارة السياسة الخارجية، فلقد تأثرت سياسة هتلر الخارجية والعسكرية بماضيه وخبراته كجندي في مشاة الجيش الألماني، بالمقارنة مع روزفلت الذي تأثر بالبحرية، إذ عمل كمساعد لوزير البحرية أثناء الحرب العالمية الأولى.³ لذا فإن الخبرة تزيد من فعالية صانع القرار ويزداد معها دور وتأثير خصائصه الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية.

ثالثاً- المرونة والجمود:

تشير مرونة القائد السياسي إلى حساسيته للمعلومات الواردة إليه من بيئته العملية، ومدى استعدادة لتغيير سياسته وفق ما يتطابق مع هذه

¹ Daniel S. MOREY, op.cit, p03.

² Ibid, p 15.

³ محمد إبراهيم فضة، مرجع سابق، ص 56.

المعلومات،¹ بينما يعني الجمود تصلبه في تكييف بيئته النفسية وفق ما يتلقاه من البيئة العملية. وعموماً يمكن القول أن القائد المتصلب يميل إلى تكييف المعلومات الواردة إليه وفق معتقداته ومفاهيمه، وبالتالي تبدو درجة تغيير سياسته أقل، في حين أن القائد المرن هو أميل إلى إعادة تشكيل تصوراته ومفاهيمه وفق معلومات البيئة الموضوعية، وهذا ما يُضعف تأثيره الشخصي في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية.

رابعاً- الدوافع:

تعرف الدوافع على أنها "مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية والمعنوية) للإنسان، والتي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين، كالدافع نحو القوة والحاجة إلى الإنتماء، واحترام الذات والنزعة نحو السيطرة أو الخضوع وغيرها".² ويتفق الباحثون على أن الحصول على دوافع سلوكيات وتصرفات القادة أمر صعب جداً، إذ يقتضي الأمر الإحاطة جيداً بالبيئة النفسية لهم، هذا الذي لا يتأتى في كثير من الأحيان لأسباب ذاتية تتعلق بالقادة أنفسهم، حيث لا يُعتقد أن يخضع هؤلاء للإختبارات النفسية، وأسباب موضوعية تتمثل في صعوبة وصول الباحث إلى المبحوث أو القائد السياسي، خاصة في دول العالم الثالث، أين يحتجب القائد أو الرئيس عن رؤوسيه. لقد اعتبر البعض أن الحاجة إلى القوة تجعل الأفراد أكثر تطلعا من غيرهم إلى المراكز القيادية وإلى السيطرة على الآخرين، في مقابل ذلك يرى آخرون أن سلوكيات القادة تقف وراءها الحاجة إلى الإنتماء والرغبة في الإنجاز، حيث يسعى القادة إلى ربط أسمائهم بما أنجزوه لدولهم وما حققوه لشعوبهم.³

خامساً- الإستحسان الرئاسي:

أو ما يُعبر عنه بالشعبية، وتمثل أداة مهمة لأي قائد سياسي، فعندما تتحسن شعبيته فإن ذلك يؤدي إلى المزيد من الدعم والمساندة من البيئة الداخلية، وتعطيه هامش تصرف كبير، وتعمل على التخفيض من حدة المعارضة، هذه الأخيرة تشعر أو تدرك أن معارضة قائد يتمتع بشعبية كبيرة هو أمر خطير، لأن هذا يعتبر عرقلة لمهام وعمل قائد أو رئيس من

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 380.

² المرجع نفسه، ص 385.

³ لويد جنسن، مرجع سابق، ص 24.

ورائه شعب.¹ لذا فإن زيادة شعبية القائد تقلل من القيود المفروضة عليه في مجال الشؤون الخارجية.

المطلب الثاني: الأسباب المرتبطة بالبيئة الداخلية.

يؤكد هذا الطرح على أن أسباب ازدياد تأثير العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية تجد مصدرها في البيئة الداخلية، وهي التي تحدد ما يمكن أن يقوم به صنّاع القرار في رسم وتوجيه السلوك الخارجي للدولة، وبالتالي يعد فهم وتحليل طبيعة هذه البيئة أمراً ضرورياً إذا ما أردنا الوصول إلى تفسير أكثر مصداقية للسياسة الخارجية. وتتلخص أهم هذه الأسباب فيما يلي:

أولاً- طبيعة النظام السياسي:

يتمتع القادة في النظم التسلطية بهامش كبير من حرية التصرف، خاصة في مجال الشؤون الخارجية، فهم الذين يرسمون ويوجهون السياسة العامة للبلاد، وهذا ما يجعل القيود المفروضة عليهم من البيئة الداخلية جد محدودة، كما يقل عدد القوى المعارضة المنظمة التي يمكن أن تؤثر في عملية صنع القرار، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول باحتمال زيادة تأثير الخصائص الشخصية لصانع القرار على توجيه السلوك الخارجي للدولة، بينما يزداد في النظم الديمقراطية حجم المشاركة بالمشورة والرأي عند كل مرحلة من مراحل صنع القرار واتخاذها، ومنه تنحسر الفرص أمام استقلالية صنّاع القرار في إدارة شؤون السياسة الخارجية، لتصبح هذه الأخيرة مجرد عملية "إسقاط" لمسرح السياسة الداخلية، ولكن موجه نحو الخارج.² لذا ذهب عدد من الباحثين إلى أن تحليل عملية صنع القرار السياسي تساعد على معرفة طبيعة النظام السياسي ومدى ديمقراطيته إن وجدت.³

ثانياً- درجة المأسسة:

ترتبط درجة المأسسة بطبيعة الأنظمة السياسية، وتختلف باختلافها. ففي الأنظمة التسلطية تشهد تدنٍ وضعفاً واضحين لدرجة المأسسة، يقابله ازدياد سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها القادة، مع غياب مشاركة فاعلة من

¹ Daniel S. MOREY, op.cit, p07.

² مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية. ترجمة حسن ناعمة (القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 1986). ص 342.

³ تركي بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، التحليل السياسي لقرار تطوير الهجوم في حرب أكتوبر 1973، السياسة الدولية، العدد 140، أبريل 2000، ص 37.

طرف القوى والمؤسسات السياسية الأخرى إن وجدت، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من تأثير القادة على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، وعلى العكس من ذلك، تبدو الدول الديمقراطية أكثر مأسسة، وهذا ما يجعل درجة المشاركة في صنع القرار من طرف المؤسسات السياسية تزيد، ومجال حرية صانعي القرار يضيق. ويؤكد جوزيف فرانكل على أن الوضع المؤسسي لصناع القرار لا يحدد فقط سلطاتهم، ولكن يفرض عليهم العديد من القيود.¹

ثالثا- مركز صانع القرار:

حيث أنه كلما ارتفع مستوى صانع القرار في السلم الهرمي الحكومي فإن المسؤوليات تصبح أكثر و أدق، وأن الضوابط أو القيود تقل عليه، ومن ثمة زيادة تأثيره الشخصي على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية. وتأثيره الشخصي هنا مرتبط بوجوده في موقع صنع القرار، حيث يفقد هذا التأثير بمجرد خروجه من موقعه هذا. كما يحدد مقدار السلطة التي يحوزها القائد السياسي مدى تأثيره الشخصي على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، فمتى كان كبيرا فإن الشخصية تلعب دورا أكثر أهمية.² بيد أن هناك من ذهب إلى إن سلوك صانع القرار هو محكوم بعامل الدور³ الذي يعمل على إلغاء تأثير العوامل الشخصية على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، لكن هذا يرتبط بالدول الديمقراطية أين تكون الأدوار واضحة، والحياة السياسية أكثر مأسسة، بينما يجري في الدول غير الديمقراطية تطويع الدور وفق ما يراه و يعتقد صانع القرار.

رابعا- الأحزاب السياسية والرأي العام:

تنشأ الأحزاب السياسية في العادة من أجل الوصول إلى السلطة، لذا تولي اهتماما كبيرا للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في برامجها الانتخابية، أي تركز على مسائل السياسة الداخلية التي تعتبر أقرب للمواطنين من المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، ولا تحتل هذه الأخيرة إلا موقعا ثانويا في اهتماماتها، وهذا ما يقلل من القيود التي يمكن أن تفرض على صانعي القرار في مجال السياسة الخارجية، لكن الأمر يختلف ما بين النظم الديمقراطية والنظم

¹ Joseph FRANKEL, op.cit, p 10.

² Michael SULLIVAN, op.cit, p 32.

³ يشير إلى مجموعة السلوكيات التي يفترض أن يقوم بها كل شخص كان في مركز معين في السلطة بغض النظر عن آرائه. فالوظيفة تحدد سلوكيات وتصرفات معينة تسمى بمحصلتها الدور. ويعتقد سيدني فيربا Sidney Verba أن لا علاقة لعامل الشخصية بالسياسة الخارجية لأن ممارسة الفرد لتدريبه ومهاراته، وتحليل المعلومات واستعمالها في البيئة البيروقراطية وموقع المسؤولية، بالإضافة إلى المصلحة القومية، كلها عوامل تعمل على الحد من تأثير الخصائص الشخصية في صنع القرارات. للمزيد انظر: محمد إبراهيم فضة، مرجع سابق، ص60.

غير الديمقراطية، إذ يُفترض في الأولى أنه كلما زادت الأغلبية البرلمانية للحزب السياسي كلما زادت إمكانية تأثيره على السياسة الخارجية،¹ بينما في الثانية فإن الأحزاب عادة ما تكون ضعيفة وغير فعالة- حتى في الدول التي اختارت نظام الحزب الواحد- ومسيطرًا عليها في الكثير من الحالات من طرف زعامات كاريزمية أو عسكرية. وبالنسبة للرأي العام فإن الملاحظ أن تأثيره على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية يبقى محدودًا مقارنة بقضايا السياسة الداخلية، إذ يتميز بافتقاره للمعلومات والحقائق الأساسية المتعلقة بالشؤون الخارجية، وفي الدول المتخلفة يميل إلى الإهتمام بقضايا المعيشة والأمور المحلية، وهذا من شأنه أن يُخفّف الضغوط على صانعي القرار فيما يخص عملية صنع قرارات السياسة الخارجية.

خامسا- الإنقسام الحكومي:

دلت دراسات عديدة على أنه في ظل الإنقسام الحكومي يتناقص مقدار التشريعات المهمة في السنة، وذلك بتقلص نشاط كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتزيد الرقابة عليهما من طرف مختلف الأحزاب، وإزاء هذه المشكلة السياسية الداخلية فإن القادة السياسيين يكونون أكثر ميلا إلى الإنخراط والإهتمام بالشؤون الخارجية،² أي أن اهتمامهم وتأثيرهم على السياسة الخارجية يزداد كلما زادت درجة الإنقسام الحكومي. لكن هناك بحوث أخرى أفضت إلى أنه يمكن أن يؤدي إلى انخفاض نشاط واهتمام القادة بالشؤون الخارجية، فديفيد كلارك David Clark يؤكد على أنه إذا كانت الحكومة المنقسمة تعرف حالة من عدم التطابق في الإختيارات أو التفضيلات السياسية فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض نشاط واشتراك القادة في الأنشطة المتعلقة بالسياسة الخارجية.³

المطلب الثالث: الأسباب المرتبطة بالبيئة الدولية.

يعتقد بعض الباحثين في حقل العلاقات الدولية أن القادة يستجيبون للحوافز الخارجية متى لجأوا أو اشتغلوا بالسياسة الخارجية. وتؤكد كل من الواقعية الجديدة Neorealism والليبرالية الجديدة Neoliberalism على أن سلوك الدول هو محدد أو موجه من طرف النظام الدولي، فبدلا من أن تكون لها الحرية الكاملة في اختيار طريقها الخاص بها، يجب على الدول أن تستجيب للأحداث في النظام الدولي لأجل تأمين أو ضمان بقائها. ويشرح وولتز هذه

¹ لويد جنسن، مرجع سابق، ص 155.

² Daniel S. MOREY, op.cit, p 06.

³ Idem.

النقطة بوضوح، حينما يؤكد على أن النظام الدولي يعمل كمُقيدٍ لسلوك الدول، وبالتالي فإن سلوك القادة في السياسة الخارجية يمكن تفسيره من خارج الدولة فقط، لا ضمنها أو من داخلها.¹ وعليه فإن زيادة أو نقصان اشتراك القادة واهتمامهم بالشؤون الخارجية يرتكز على حالة العلاقات الدولية، وطبيعة القضايا التي تطرحها. ولمزيد من التوضيح سنعرض لبعض الحالات المتعلقة بالوضع الدولي وكيفية تأثيرها على مكانة القادة ودورهم في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية.

أولاً- الأزمة الدولية:

قدم تشارلز هيرمان Charles Hermann تعريفاً دقيقاً للأزمة، أوضح فيه أن وضع الأزمة يتسم ب:²

- تهديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار (أو الدولة).
- الوقت المحدود الممكن لصناعة القرار قبل أن يحدث تغيير في الوضع.
- مفاجأة صناع القرار بالحدث.

إن اجتماع هذه العوامل الثلاثة المتمثلة في تهديد كبير، وقت قصير، وعنصر المفاجأة يعمل في الحقيقة على زيادة حجم ومقدار السلطة التي يمكن أن يتمتع بها صانع القرار، وكذلك يؤدي إلى زيادة تأييد الرأي العام له، كتعبير منه عن التضامن القوي لمواجهة الأزمة. كذلك تعمل هذه الأخيرة على التقليل من عدد المشاركين في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، لأنها تتطلب اتخاذ قرارات سريعة لمواجهة الموقف، وقدراً كبيراً من السرية، وهذا ما يجعل دور القائد يتعاظم في التأثير على سلوك السياسة الخارجية، لذا يقول جون سبانير "إن أحد أهم ميزات صناعة القرار وقت الأزمات هو الدور المحوري للرئيس الذي يُترجم الأحداث ويُقيّم المخاطر".³ إن فترة الأزمة تخلق تهديداً جدياً للدولة، وتولد قلقاً كبيراً لدى صانع القرار، وتحت ضغط إيجاد الحل في أسرع وقت يلجأ صانع القرار هنا إلى مفاهيمه وخبراته السابقة لاختيار أفضل البدائل المناسبة، على قلتها، ومن هذا كله يفترض أن تعكس القرارات التي تتخذ أثناء الأزمات شخصية القائد السياسي إلى حد كبير.

¹ Ibid, p11.

² ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 183.

³ John SPANIER, op.cit, p 278.

ثانيا- غموض الموقف الدولي:

يفترض أنه يؤدي إلى تعظيم دور وتأثير العوامل الشخصية للقائد السياسي في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية. ويعتقد ستانلي بودنر Stanley Budner أن المواقف الغامضة هي أحد أشكال ثلاثة:¹

- أن يكون الموقف جديدا تماما، بمعنى لم يحدث من قبل للقائد السياسي.
- أن يكون الموقف معقدا إلى حد كبير.
- أن يتضمن الموقف معلومات متناقضة بحيث يصعب معها تفسير الموقف

وتضيف مارغريت هيرمان إلى ذلك حالة أن تكون المعلومات متفرّدة، أو نادرة إلى درجة صعوبة التعرف على الموقف. وفي الحالات جميعها يعمد القائد السياسي إلى توظيف قدراته الذاتية للتوصل إلى القرار المناسب. ويمكن أن يواجه القائد بحالة عدم اليقين الهيكلي- القلة الشديدة أو الوفرة الشديدة للمعلومات بخصوص موقف معين- بالنسبة لخيارات ومواقف السياسة الخارجية، ويعتقد أن المعارضة في هكذا مواقف لا تعارض خيار صانعي القرار، الذين يعتمدون على قدراتهم الشخصية في الوصول إلى القرار بشأن هذه المواقف.

ثالثا- توزيع القوى في النظام الدولي ودرجة التوتر:

نجد في هذا الصدد أن الواقعية الجديدة تركز على نمط توزيع القوى في النظام الدولي كمتغير تفسيري أول لسلوك الدول. ففي عهد الحرب الباردة أين كانت الثنائية تهيمن على مسرح العلاقات الدولية، تميز النسق الدولي بدرجة عالية من التوتر، وأدى ذلك إلى تميز السياسات الخارجية للدول بالكثير من الشك و الحذر، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة المركزية والشخصنة في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية.² على أن نهاية الحرب الباردة يمكن أن يكون لها تأثير على ضعف قوة القادة أو تراجعها في مجال الشؤون الخارجية، استنادا إلى تراجع وتقلص مخاطر الأمن الرئيسية³، وهذا دائما حسب الواقعية الجديدة. لقد أنتقد هذا الاتجاه من حيث تركيزه في فهم سلوك ونشاط السياسة الخارجية على دراسة سلوك الدولة في فترة الأزمات، بيد أن هذا قد يؤدي إلى تضليلات كبيرة، لذا يفضل العديديون التركيز على دراسة سلوك الدول في الفترات العادية.

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 383.

² لويد جنسن، مرجع سابق، ص 300.

³ Daniel S. MOREY, op.cit, p 12.

نشير إلى أنه ليس بالضرورة وجود عامل من العوامل السابقة - سواء تعلق الأمر بالفرد أو بالبيئة الداخلية أو بالبيئة الخارجية - بمفرده يؤدي إلى زيادة تأثير العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، كما أنه لا يشترط تواجد جميعها كي يزيد هذا التأثير، بل يقتضي ذلك، الحالة التي تشترط قدرا محددًا من العوامل أو الأسباب السابقة في تفاعلها التبادلي تخلق أو تنتج هذا التأثير.

ومن خلال ما تقدم في هذا الفصل، نستجلي بوضوح أن مسألة الدور الذي يمكن أن يعمله الفرد في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية لا تزال محل خلاف وجدل، بين من يعتقدون بانتفاء هذا الدور، حيث ترد الكثير من القيود على صانع القرار تحول دون تفرده بعملية صنع القرار الخارجي، من ضمنها القيود الداخلية المتمثلة في الأجهزة البيروقراطية المختلفة، والحدود والضوابط التي يرسمها عامل الدور، وعلى الصعيد الخارجي فإن النظام الدولي يعتبر المحدد الأساسي والمتغير المستقل بالنسبة للسياسة الخارجية كما يفترض الواقعيون. وبين من يؤكدون على المكانة المهمة التي يتمتع بها صناع القرار في مجال صنع السياسة الخارجية، حيث أن القائد السياسي ليس مجرد آلة منتجة للقرارات والسلوكيات التي صنعت من قبل قوى أخرى، و لكنه يتأثر بخصائص شخصيته و دوافعه الذاتية وبيئته النفسية في كيفية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.

إن التصورات والإدراكات والعقائد تمثل المنظار الذي يدرك به صانع القرار العالم الخارجي، وبالتالي فهي وسيلة ربط بين البيئة العملية Operational Environment وبيئته النفسية. إنها تُحدد بدرجة كبيرة سلوكاته وتصرفاته وكل علاقاته بالعالم الخارجي، ومن باب أولى سلوكاته وتصرفاته المهنية، وهذا ما يؤدي إلى أن يتزايد تأثير خصائصه الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية.

و تجتمع عوامل كثيرة تسهم في تزايد هذا التأثير، منها ما يرتبط بصانع القرار في حد ذاته، كاهتمامه الكبير وخبرته وسلطته في ميدان السياسة الخارجية، ومدى كاريزمية شخصيته جماهيريًا ... إلخ. ومنها ما يرتبط ببيئة النظام السياسي، فالأنظمة التسلطية عموماً تزيد من درجة تأثير القائد السياسي على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، بينما الأنظمة الديمقراطية تمنع هذه الزيادة. على أن مواقف الأزمة الدولية وتلك التي تتسم بالغموض، تعمل على أن تكون القرارات السياسية الخارجية أكثر شخصنة.

الفصل الثاني:
تأثير رئيس الدولة
على عملية صنع القرار
في السياسة الخارجية الجزائرية

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

درجت الأدبيات السياسية التي اهتمت بتحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث على اعتبار أن شخص رئيس الدولة يلعب الدور المركزي في عملية صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية لبلاده، وعلى هذا الأساس فإنها نَحَتْ إلى معرفة كل ما يتعلق بنمط تفكيره وتوجهاته، وكذا العوامل التي يمكن أن تؤثر في نظرته إلى العالم المحيط به داخليا، إقليميا ودوليا. ولتحقيق هذا الغرض، يعتبر المختصون في هذا المجال أن الوسيلة الأنسب لذلك تتمثل في تحليل الخطاب السياسي لرئيس الدولة، وكذا تتبع ظروف تنشئته السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى المعرفة والإحاطة بخصائصه الشخصية، إذ يُمكن كل ذلك من الوصول إلى الخريطة المعرفية أو الإدراكية للرئيس، والتي تكشف بدورها عن منظومة الوعي بالمحيط الإقليمي والبيئة الدولية التي يتحرك في إطارها، إضافة إلى أسلوبه وتصوره لإدارة السياسة الخارجية.¹ لذا سنعتمد في تحليلنا لكل ما يتعلق بتأثير صانع القرار² على السياسة الخارجية على أعلى قمة في هرم النظام السياسي الجزائري، ألا وهو رئيس الدولة، والمتمثل في شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، محاولين بإيجاز التعرف إلى نشأته ومسيرته السياسية، وأهم الخصائص المتعلقة بشخصيته، وكذا أسلوبه وإدارته للسياسة الخارجية الجزائرية، فضلا عن أهم معتقداته عن البيئة الخارجية.

المبحث الأول: المسيرة السياسية والخصائص الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة

ذكرنا سابقا أن الحصول على المعلومات المتعلقة بحياة الرؤساء ونشأتهم وتكوينهم وبيئاتهم النفسية هو أمر صعب جدا، خاصة في دول العالم الثالث، أين يكاد يستحيل وصول الباحث إلى المبحوث، كما أن هذا الأخير لا يكتب أو يتحدث عن نفسه كثيرا، فضلا عن عدم تصوره الخضوع إلى تحليل نفسي واجتماعي، ولذلك يجد الباحث نفسه مضطرا إلى تحليل خطبه وتصريحاته، والإعتماد على كتابات الآخرين عنه. ورغم عدم كفاية كل هذا،

¹ جمال علي زهران، النمط العقلاني لتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000. ص 51.

² مصطلح "صانع القرار" هو مصطلح غربي خالص، دخيل على الأدبيات السياسية العربية، وهو ترجمة للمقابل الإنجليزي Decision Maker، ويعبر في الحقيقة عن المشاركة في عملية اتخاذ القرار لأكثر من طرف في إطار عام يتميز بالمأسسة، لذا يُترجم البعض هذا المصطلح بـ"صانعي القرارات". وفي السياق العربي ينحو لأن يعبر عن النخبة الحاكمة أو السلطة الأمرة، وداخل هذه الأخيرة تتمحور سلطة اتخاذ القرار في شخص واحد هو الملك أو الرئيس أو الأمير. وعليه فالمصطلح في الغرب ينطوي على التعددية، بينما يجسّد عند العرب فكرة الأحادية. أنظر في ذلك: سعد الدين إبراهيم، تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 64، جوان 1984. ص 6، 7.

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

إلا أنه لا يمنع الإحاطة- ولو بالنزر اليسير- بأهم جوانب حياته الشخصية، وأفكاره، ومختلف معتقداته.

المطلب الأول: المسيرة السياسية لرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

هو من مواليد 02 مارس 1937 بمدينة وجدة المغربية، فيها تلقى تعليمه من الابتدائي حتى الثانوي. وإذ عاش سنوات عمره الأولى- إلى غاية التاسعة عشر من عمره- بعيدا عن الجزائر، إلا أنه كان دائما يشعر ويستحضر أصوله الجزائرية، واستغل أول فرصة أتاحت له ليلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني بعد مضي عامين على انطلاق ثورة أول نوفمبر المجيدة، أي سنة 1956.¹ مكنته خبرته وحنكته في ظرف وجيز من تقلد العديد من المناصب أثناء الثورة التحريرية، حيث عمل مراقبا للولاية الخامسة سنتي 1957 و1958، بعدها ضابطا في المنطقتين الرابعة والسابعة بالولاية الخامسة، ليلتحق بعد ذلك بهيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب، ثم بهيئة قيادة الأركان بالغرب، فلدى هيئة قيادة الأركان العامة. وحملته سنة 1960 لأن يقود "جبهة المالي" على حدود البلاد الجنوبية، وذلك بغرض إحباط مساعي النظام الإستعماري الذي كان يروم تقسيم البلاد.² وفي عام 1961 أنيطت به مهمة الإتصال بالزعماء التاريخيين المعتقلين بمدينة " أولنوا " الفرنسية، وذلك في سرية تامة.

تلك هي أهم محطات تاريخه الثوري وهو لا يتجاوز الخمس والعشرين سنة. أما فترة ما بعد الإستقلال فقد استهلها بعضوية المجلس الوطني التأسيسي، ثم وزيرا للشباب والسياحة، ليُعين سنة 1963 وزيرا للخارجية، أين بقي في هذا المنصب حتى وفاة الرئيس بومدين ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد سنة 1979.

إن السنوات الستة عشر التي قضاها بوتفليقة على رأس الخارجية الجزائرية جعلته يُسخر لها كامل اهتمامه وإمكاناته وخبراته، ويتمسك بها إلى درجة رفضه التنازل عن هذا المنصب مقابل منصب نائب رئيس الجمهورية المعروف عليه من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين.³ لقد جعل من منصب وزير الخارجية منبرا يدافع من خلاله عن المصالح العليا للبلاد، ومناصرة

¹ أنظر في ذلك : نبذة رسمية عن حياة بوتفليقة. مأخوذ من موقع انترنيت:

[http:// www.el-mouradia.dz/arab/ president/presidentar.htm](http://www.el-mouradia.dz/arab/president/presidentar.htm)

² المرجع نفسه.

³ رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين (الجزائر، دار المعرفة، د س ط). ص122.

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

القضايا العادلة بإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وكل العالم الثالث، ومكّنه هذا من أن يُنتخب بالإجماع رئيساً للدورة التاسعة والعشرين لجمعية الأمم المتحدة سنة 1974، وكذا بالنسبة للدورة الإستثنائية السادسة المخصصة للطاقة والمواد الأولية التي كانت الجزائر أحد البلدان المنادين لانعقادها. لقد ساهم هذا المنصب في إثراء تجربته السياسية ومكّنه من أن يتواصل مع العديد من الأطراف الخارجية، دولاً وحكومات ومؤسسات وأفراداً ... إلخ، وبالتالي تعزيز موقعه السياسي داخليا، وبالأخص على المستوى الخارجي، لذلك هناك من يذهب إلى أن بوتفليقة وبسبب علاقاته الخارجية الوطيدة أُستبعد عن سباق من يخلف الرئيس بومدين إثر وفاته سنة 1978.¹

بعد مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد إلى السلطة استقال بوتفليقة من منصبه، واضطر إلى أن يغادر الجزائر متجولاً بين بعض العواصم العربية والأوروبية، ليعود سنة 1988 إثر الأحداث التي عرفتها الجزائر آنذاك، ويوقع بيانا مع سياسيين جزائريين آخرين، أطلق عليه بيان السبعة عشر،² داعين من خلاله الرئيس الشاذلي بن جديد إلى فتح مجال الديمقراطية ولو بشكل محدود. إن ابتعاده عن الجزائر لمدة طويلة نسبياً، لم يكن ليمنعه أن يتقاعد من السياسة، بل ظل يتابع باهتمام كل ما يدور في الجزائر، ولقد تردد اسمه سنة 1994 فيمن يُرجى توليهم مقاليد الحكم في الجزائر، واشترط على النظام آنذاك أن يكون صاحب القرار السياسي الفعلي في البلاد،³ غير أن اشتراطه هذا قوبل بالرفض، وعاد أدرجه إلى المنفى الإختياري. ليقرر العودة بعدها مرة ثانية، ولكن هذه المرة بصفة رئيس للجمهورية، وفق ما أفرزته الإنتخابات الرئاسية لسنة 1999، حيث فاز بنسبة 70% من الأصوات المعبر عنها، وتتجدد ثقة الشعب فيه، بمنحه عهدة ثانية استناداً إلى الإنتخابات الرئاسية لسنة 2004، والتي كشفت عن نسبة 85% من الأصوات المعبر عنها كذلك.

إن هذه المسيرة مكنته في النهاية لأن يمتلك رصيداً كبيراً من الخبرة والتجربة والإطلاع الواسع على مختلف القضايا والشؤون السياسية، خاصة ما تعلق منها بمجال السياسة الدولية. وساهمت في أن تكون له رؤية واضحة ومحددة لطبيعة العلاقات الدولية، وللإتجاهات العامة للسياسة الخارجية الجزائرية، وأهدافها، وكيفية إدارتها، كما سئرى فيما بعد.

¹ المرجع نفسه، ص 194.

² يحي أبو زكرياء، الجزائر في عهد بوتفليقة. مأخوذ من موقع انترنيت:

<http://www.arabtimes.com/mixed3/doc82.html>

³ رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 256.

المطلب الثاني: الخصائص الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

يعتقد جوزيف دي ريفيرا Joseph De Revera أن الفهم الكافي للشخصية، واكتشاف أهم متغيراتها ومحدداتها هو أمر في غاية الصعوبة، ذلك أن هذه المعضلة أو الصعوبة تنبع من "عدم معرفتنا للأسس التي تدور حولها العديد من ديناميكيات الشخصية"¹. وعليه فإن الخصائص الشخصية تضحل قدرتها التفسيرية للسلوك الدولي، فوجود واستمرار الحرب الباردة لا يعني أنها كانت نتاجا خالصا لتأثير جوزيف ستالين على السلوك الدولي، كما أن الزعم بأن ريتشارد نيكسون له شخصية تنافسية- عدوانية ليس وسيلة تفسير لاستمرار الحرب أثناء سنواته الأربع في الرئاسة. إلا أن هناك من يعتقد خلاف ذلك، بحيث تؤثر الخصائص الشخصية لصانع القرار في نمط ونوع الإستراتيجية السياسية الخارجية التي سيتبعها، أي فيما يخص تصوره لنمط العلاقات التي تربط دولته بغيرها من الدول، أو بالأحرى بالعالم الخارجي، وكذا برنامج العمل الموجه نحوه، بالإضافة إلى تحديد أسلوب التعامل أو إدارة السياسة الخارجية، وفي هذا توجّه إلى الوسائل والأدوات الممكن استخدامها في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.² ومع أنه من الصعب تحديد أي الخصائص تؤثر في سلوك صانع القرار أثناء صنعه قرارات السياسة الخارجية، فإننا سنعتمد على الخصائص ذات العلاقة المباشرة أو التي لها أثر ظاهر في سلوك السياسة الخارجية. ويمكن تلخيص أهم الخصائص الشخصية لبوتفليقة فيما يلي:

أولاً: إنه شخصية ذات توجه ليبرالي، ميّال إلى الإنفتاح وعدم الإنطواء، وهذا ما يُترجمه تفضيله لسياسات التعاون التي تشمل الإعتراف بالدول الأخرى، والتجارة، ومؤتمرات القمة، والمفاوضات لحل النزاعات ... إلخ. يصفه البعض بأنه يمثل "الشخصية المشاركة" The Participater والتي تبدي نشاطا واهتماما كبيرين بالتعاطي مع السياسة الدولية.³ بينما يضعه آخرون في خانة الزعامات الكاريزمية، على أساس أن تعريف الزعامة الكاريزمية يتمحور حول الإعتراف من جانب الجماهير بتمتع الزعيم - وهنا الرئيس- بصفات موهوبة وشخصية ثابتة حاذقة.⁴ ويلاحظ أن الأساس هنا هو الإعتراف الجماهيري في موهبة الزعيم وصفاته الشخصية، سواء تمتع فعلا بتلك الصفات أم لا. ويزيد على ذلك الأستاذ حسن صعب أن ما يدفع الناس إلى الإلتفاف حول الزعيم أو

¹ Michael SULLIVAN, op.cit, p 27.

² سعد أبو دية، مرجع سابق، ص ص 43 ، 44.

³ Michael SULLIVAN, op. cit, p 32.

⁴ محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة. مرجع سابق. ص 285.

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

القائد هو شعورهم بأنه الأمين على قيم ومصالح عزيزة عليهم،¹ وهذا ما نجده في تعهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأن يعيد للجزائر أمنها الداخلي، وصورتها الخارجية، وعزة وكرامة مواطنيها، واعتبرها - هذه المحاور الثلاثة- ليست قضيته الشخصية فقط، وإنما حاول أن يجعلها قضية الشعب الجزائري ككل، يسعى بإخلاص وتфан لتحقيقها، مما يؤدي إلى إشاعة- في نفوس المواطنين- ضرورة الإلتفاف وتقديم الدعم والمساندة للرئيس.

ثانيا: يقول عنه ويليام كونت William Quandt أنه رجل دولة حقيقي، يحرص على إقامة العلاقات مع العالم الخارجي،² مؤظفاً في ذلك علاقاته الشخصية التي نسجها مع مختلف قادة دول العالم أثناء توليه وزارة الخارجية أيام الرئيس الراحل هواري بومدين، وعلى الرغم من أن العلاقات الشخصية كانت دوماً من أهم العوامل المساعدة على ربط صلات قوية بين الدول، وهذا ما فعله بوتفليقة لإيجاد مخرج للوضع المتأزم الذي تعيشه البلاد، فإنها من ناحية أخرى كانت نقطة انتقاد للرئيس من طرف خصومه.³

ثالثا: يوصف بأنه براغماتي، إذ ما فتئ يؤكد على أن علاقات الجزائر مع غيرها من الدول تحكمها المصالح والمنافع المتبادلة، ولا شيء غير ذلك، حيث يقول " .. أعتقد أن المحن قد علمتنا كيف نتعامل مع الغير، وبما أننا نتعامل مع الغير، ولا شيء يربطنا مع الغير إلا المصالح"⁴. ويضيف أن الجزائر التي تخلت عنها المجموعة الدولية في أسوأ الظروف التي مرت بها - فترة التسعينيات- هي بحاجة ماسة تتجاوز السند السياسي إلى الإسهام في إنعاش اقتصادها، وحل مشاكلها الإجتماعية.

رابعا: من الميزات اللصيقة بالرئيس بوتفليقة هي اعتماده الكثيف على الخطب، وفي هذا الصدد يؤكد كثير من الباحثين على أن الطابع القولي هو السمة الرئيسية للسياسات الخارجية للدول المتخلفة، وحجمه يزيد عن حجم الأفعال، إذ لا يملك رؤساء هذه الدول الوسائل والإمكانات الكافية لترجمة ما

¹ حسن صعب، المفهوم الحديث لرجل الدولة (بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، (1959). ص 13.

² William QUANDT, Flirt Contrarié entre Washington et Alger, in site internet) <http://www.monde-diplomatique.fr/2002/07/quandt/16698>

³ أسبوعية الأيام الجزائرية، العدد 53، من 2003/12/30 إلى 2004/01/05.

⁴ في حديث للرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع شبكة الأخبار العربية (ANN)، 08 جويلية 1999. <http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/interview/recherche.htm>

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

يقولونه عمليا.¹ وهذا ما ينتقد فيه المعارضون لبوتفليقة خطبه وأحاديثه بأنها جوفاء لا يستتبعها التجسيد الميداني.

خامسا: يُعرف عنه الجرأة في طرح القضايا المهمة، وكسر الطابوهات،² واعتبار العمل السياسي فن الممكن المتاح، والمراوغة وعدم الخوف من التناقض، وقد تجلّى هذا في كثير من مواقفه وسلوكاته، ملف التعريب، ملف العنف، العلاقات الجزائرية- الإسرائيلية، التعامل مع الخصوم في الداخل والخارج ... إلخ.

سادسا: يميل إلى المتابعة الشخصية لكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية والتزاماتها الدولية، إذ يؤكّد ذلك في قوله "لست مسؤولاً عن تصريحات صدرت عن مسؤول في يوم من الأيام، نعم أتحمل المسؤولية في كل ما يتعلق بالقرارات السياسية وخاصة ذات الصبغة الدولية، والإلتزامات والإتفاقيات المبرمة بين بلدي وبلد آخر".³ وكثيرا ما أكد على أنه سيمارس صلاحياته كاملة غير منقوصة، ومن ضمنها على الصعيد الخارجي نجد:⁴

- حضور جميع المؤتمرات الدولية التي تتم على أعلى المستويات ومؤتمرات القمة أو افتتاح دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا ما يطلق عليه بـ "دبلوماسية القمة".
- تبادل الزيارات الرسمية مع الدول الأخرى قصد توطيد العلاقات معها.
- المشاركة في حل النزاعات الدولية بالقيام بالمساعي الحميدة أو الوساطة أو التوفيق.

إن هذه الخصائص وغيرها كان لها - دون شك- تأثير كبير فيما يخص أهداف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية، وكذا في توجهاتها وأهدافها. وهذا يترجمه ما سنتناوله في المبحث الثاني.



¹ حسنين توفيق إبراهيم، السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية، السياسة الدولية، العدد 86، أكتوبر 1986، ص 40.

² شريف عبد الرحمن، بوتفليقة.. سياسة ارتكاب المحرمات. مأخوذ من موقع انترنيت: <http://www.islamonline.net.arabic/politics/2000/11/article3.shtml>

³ وذلك ردا على سؤال يدور حول تصريح لمسؤولين جزائريين أكدوا أنه تم القضاء على الإرهاب. أنظر في ذلك: حديث عبد العزيز بوتفليقة مع صحيفة "الحياة" اللندنية، 28 جويلية 1999.

⁴ علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها (الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2001)، ص 74.

المبحث الثاني: أهداف وأسلوب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إدارة السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية جزءا مهما من السياسة العامة للبلاد، ترتبط بأهداف وبرامج تحدد وتُستَطرَّ مسبقا من طرف المظطلعين بصنعها، وتوضع لها الأساليب والأدوات المناسبة لإدارتها وتنفيذها على أرض الواقع. وتأسيسا على ما ورد في المبحث السابق من الإهتمام الخاص الذي أولاه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية وإدارتها والسهر شخصيا على تنفيذها، فإن ما يهمنا في هذا المبحث هو معرفة الأهداف التي كان الرئيس بوتفليقة يسعى إلى تحقيقها، والكيفية أو الأسلوب الذي سوف يتبعه في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: أهداف الرئيس بوتفليقة في مجال السياسة الخارجية.

إن تولي الرئيس بوتفليقة مقاليد السلطة قد تم في ظروف عرفت فيها الجزائر أزمة عميقة وصفها بأنها "أزمة وطنية متعددة الأوجه، كادت تهدد كيان الدولة الوطنية، والنظام الجمهوري"¹. وقد انعكست سلبا على جميع مناحي الحياة الداخلية في الجزائر، وكلفتها مكائنها وسمعتها على المستوى الخارجي، إذ يقول في هذا الصدد "إن الأزمة التي عصفت ببلادنا منذ التسعينات، قد كانت إيذانا بتراجع دبلوماسيتنا، ذلك أن جهودنا آنذاك كانت موجهة أساسا إلى التصدي لوضعية داخلية مأساوية"². ورغم أن هذه الأزمة هي في طريقها إلى الزوال، إلا أن تأثيراتها الجانبية تستغرق وقتا طويلا للتخلص منها ومحو كل آثارها. وإذ يلوم الرئيس بوتفليقة المجموعة الدولية على موقفها السلبي إزاء تعاملها مع الأزمة التي عرفتها الجزائر، فإنه من جهة أخرى يرى أن مكانة الجزائر على الصعيد الخارجي هي مرتبطة أشد الإرتباط بتحقيق الإستقرار على المستوى الداخلي، إضافة إلى الإنطلاقة الإقتصادية الحقيقية، فالسياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس أو مرآة للسياسة الداخلية، حيث يقول "إن سياستنا الخارجية تندرج كامتداد منطقي للتوجهات الكبرى لسياستنا الداخلية، والقدرة على التنافس في المضمار الدولي"³. وأكثر من ذلك جعل الرئيس بوتفليقة السياسة الخارجية في خدمة السياسة الداخلية، حيث يقول "غير أن السياق

¹ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب إلى الأمة، الجزائر، 12 مارس 2002.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

² مداخلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، جوهانسبورغ، 18 أكتوبر 2001.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

³ كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمعهد دراسة السياسة الخارجية لميلانو، إيطاليا، 17 نوفمبر 1999.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

الخاص الذي تمر به بلادنا يُفضي على هذه السياسة صبغة خاصة، ومن ثمة إنها معبأة جملة وتفصيلا في خدمة المسعى العام للتقويم الوطني¹. أي أنها وسيلة مثلى لتحقيق التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو بمعنى آخر تُشكّل أحد الحلول للخروج من الأزمة.

وتنتظم السياسة الخارجية حسب الرئيس بوتفليقة على مبادئ لظالما دافعت، وتدافع عنها الجزائر في جميع المحافل الدولية، وتعتبرها الدعامة التي تبني عليها علاقاتها مع الدول الأخرى، فمن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلى الإحترام المتبادل والتعاون المشترك مع كافة شعوب المعمورة، وكذا العمل على إرساء سلام عالمي عادل وثابت، والتشاور السياسي والتوازن بين المصالح². كل هذه المبادئ وغيرها يُشكّل مرشد أو دليل الجزائر في تعاملها مع العالم الخارجي.

وفيما يخص تصوره لدور الجزائر على الصعيد الدولي، فإن الرئيس بوتفليقة يؤكد على أن عصر الزعامات قد ولى، والجزائر ليست بحاجة إلى بريستيغ ولا أبهة "نريد فقط أن نكون موجودين، وأن يكون وجودنا محترما"³. وعموما يمكن القول أن السياسة الخارجية كأداة لإصلاح الداخل ومخرج للأزمة، يهدف منها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى ما يلي:

أولا- تحسين صورة الجزائر الخارجية:⁴

لقد أدرك الرئيس بوتفليقة أن الصورة السيئة والمشوهة التي يحملها الكثير من الأجانب عن الجزائر تُسهم بقسط وافر في أزماتها وفي عزلتها الدولية، وبالتالي لا بد أن تتجه الجزائر نحو تصحيح هذه الصورة وتغييرها نحو الأفضل "لا بد من تغيير نظرة الآخرين لبلادنا على جميع الأصعدة، السياسية منها والإقتصادية والاجتماعية، مع تحميل المسؤولية لمن يجب أن تُحمّل له، لأننا ننتقل من حقيقة أساسية.. وهي أن الأزمة الخانقة التي عانت منها بلادنا ذات خيوط متشعبة، منها ما تولد عن أوضاع داخلية قد نتحدث عنها، وأوضاع خارجية وجدت لها منفذا إلى جسم المجتمع، فساهمت في تفجيرها

¹ كلمة عبد العزيز بوتفليقة أمام منتدى العلاقات الخارجية، نيويورك، 21 سبتمبر 1999.
<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

² عبد العزيز بوتفليقة في خطاب إلى الأمة، الجزائر، 30 ماي 2003.
<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

³ حديث عبد العزيز بوتفليقة مع صحيفة "الحياة" اللندنية، مرجع سابق.
⁴ يُعتبر هدفا وأسلوبا في الوقت نفسه.

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

وإضعافه"¹. وإذا كانت المنظمات غير الحكومية - خاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان- أكثر من ساهم في رسم هذه الصورة القاتمة، والتي طالما عبرت عن شكوكها وانطباعاتها السيئة عما يحدث في الجزائر، فإن بوتفليقة عمل على تحسين الصورة من خلال دعوته هذه المنظمات بالمجيء إلى الجزائر ومعاينة الواقع الداخلي للبلد عن كثب، مؤكداً على أن الجزائر بيت من "زجاج" وأنه "ليس للجزائر ما تخفيه"، هادفاً بذلك إلى:²

- إزالة الشكوك والإنطباعات السيئة التي تحملها وتروج لها منظمات حقوق الإنسان عن الأوضاع الداخلية في الجزائر في كل المجالات، خاصة الأمنية منها.
- تحطيم تلك الصورة التي ترسّخت لدى الأجانب عن الجزائر، وكانت السبب في حرمانها من الإستثمارات الأجنبية، ومن مصادر التسليح، وحتى من السياح.

ثانيا- تعبئة موارد خارجية وجلب الإستثمارات الأجنبية:

تستطيع السياسة الخارجية النشيطة للدولة أن تحصل على المساعدات الإقتصادية والقروض الأجنبية بأفضل الشروط الممكنة، ومن مصادر متعددة.³ وهذا ما أدركه الرئيس بوتفليقة حينما سعى إلى تنويع علاقات الجزائر، وفتح المجال واسعاً، خاصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعاون الأمني والإقتصادي، وكذا تعريف المستثمر الأجنبي بقوانين وقواعد الإستثمار في الداخل وما تقدمه من ضمانات وتسهيلات ... إلخ. لكن الإعتماد المفرط على تعبئة الموارد الخارجية لتنمية الداخل يخلق مفارقة حقيقية فيما بعد، إذ يؤكد العديد من الباحثين على سلبية العلاقة التي تربط الرغبة في القيام بدور استقلالي نشط بالحاجة إلى القروض والمعونات الخارجية، فكلما زادت الحاجة إلى القروض والمساعدات الخارجية، كلما قلت درجة الإستقلالية وحرية الحركة التي يتمتع بها النظام السياسي،⁴ سواء على المستوى الخارجي أو حتى على المستوى الداخلي.

¹ في حديث لعبد العزيز بوتفليقة مع أسبوعية "الوسط" اللندنية، 29 نوفمبر 1999.

² أسبوعية الأيام الجزائرية، مرجع سابق.

³ حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 45.

⁴ المرجع نفسه، ص 46.

ثالثا- تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي:

وهو في الحقيقة هدف عام تسعى إليه جميع السياسات الخارجية لدول العالم، إذ تنعكس السمعة الطيبة والمكانة اللائقة التي تشغلها دولة ما على طبيعة العلاقات التي تحكمها مع غيرها من الدول الأخرى، وكذا على مواطنيها في الداخل أو في الخارج، فعادة ما يشعر المواطن العادي بالفخر والإعتزاز لزيادة هيبة دولته ومكانتها، أما تدهورها فإنه غالبا ما يؤدي بالمواطنين إلى الشعور بالإستياء وعدم الرضى.¹ ولقد تعهد الرئيس بوتفليقة في هذا الصدد أن يعمل بكل ما في وسعه لإعادة الهيبة والمكانة الدولية للجزائر، وللمواطن عزته وكرامته.

إن الأهداف التي أتينا على ذكرها ترتبط في الغالب بمصالح الدول والشعوب، يسعى الرؤساء والحكام إلى تحقيقها من خلال سياساتهم الخارجية، بيد أن هناك أهداف شخصية تحرك القادة والرؤساء وتجعلهم يضطلعون بكل ما يتعلق بصنع السياسة الخارجية وإدارتها، مثل الحاجة إلى الإنتماء والرغبة في الإنجاز، وبالتالي فإنهم عادة ما يسعون إلى ربط أسمائهم بما أنجزوه لدولهم، وما حققوه لشعوبهم،² لينعكس بدوره على شعبيتهم في الداخل. وربما يفسر هذا إصرار الرئيس بوتفليقة على أن ينجح في سياسته الخارجية، خاصة إذا انعكس هذا النجاح على الحياة اليومية. كما أن السياسة الخارجية تمثل وسيلة تعبئة وتكتيل المواطنين خلف النظام السياسي، وتمثل من وجهة نظر أخرى مجالا لإلهاء المواطنين، أي تحويل اهتمامهم عن السياسة والمشكلات الداخلية.³ وهذا ما يردده المناوئون للرئيس بوتفليقة عندما يعيبون عليه فرط الإهتمام بالسياسة الخارجية -خاصة كثرة الأسفار- وإهمال الشؤون الداخلية والتغطية عنها ... إلخ.

ولتحقيق هذه الأهداف والرؤى، لا بد من تصور واضح ومحدد للأدوات والوسائل والأساليب التي يمكن بها ترجمة ما سبق إلى واقع عملي ملموس، وكل هذا يعتمد على أسلوب الرئيس بوتفليقة في إدارة السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أسلوب الرئيس بوتفليقة في إدارة السياسة الخارجية.

إيماننا منه بأن النجاح في السياسة الخارجية لا يقل شأنًا عن النجاح في السياسة الداخلية، بل جعلُ الأولى في خدمة الثانية، سعى الرئيس بوتفليقة إلى

¹ المرجع نفسه، ص 42.

² لويد جنسن، مرجع سابق، ص 24.

³ حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 53.

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

توظيف خبراته وإرثه الدبلوماسي وحتى علاقاته الشخصية، وتطويرها لغرض تحقيق ما وعد به الشعب أثناء حملته الإنتخابية لرئاسيات أفريل 1999، من إرجاع الهيبة والمكانة الخارجية للدولة، ونهوض بالإقتصاد الوطني... إلخ، ولقد تمثل أسلوبه في ذلك كالتالي:

أولاً: تحسين الصورة الخارجية للجزائر:

إذ يعتبرها المفتاح الرئيس والقاعدة الأساس، والتي يبنى عليها كل عمل السياسة الخارجية فيما بعد، إذ لا بد من التعريف بشكل أفضل بالواقع الداخلي الجزائري في شتى مناحيه،¹ ونقل الصورة الحقيقية له، ثم بعد ذلك تأتي المشاركة دون عقدة في النشاط الدولي. ولقد عمل على الإضطلاع الشخصي بهذا من خلال السفريات العديدة التي قام بها،² وجهود الوساطة التي بذلها في إطار رئاسته لمنظمة الوحدة الإفريقية، وخاصة في إطار النزاع الإثيوبي-الإريتري، لذا أعتبرت النجاحات الحقيقية التي حققها الرئيس بوتفليقة هي فقط على صعيد المبادرات الدبلوماسية.³ وإذ ركز الرئيس بوتفليقة كثيرا على الأسفار إلى الخارج فإن أحدهم علق قائلاً "إنها المرة الأولى في التاريخ أين يكون الرئيس في الوقت نفسه وزير الشؤون الخارجية، إذ لم يتخلف عن أي مؤتمر دولي، ولقد أمضى معظم الوقت في الخارج مقارنة بداخل البلد".⁴ وأضاف آخر، إن السياسة الخارجية تستوجب حذرا وحيطة كبيرين، ذلك أن الخطأ فيها غير مسموح، وقد يكلف الدولة مصالحها الوطنية أو القومية وعلى رأسها البقاء، فعلى حد تعبير جون كينيدي "إذا كانت السياسة الداخلية يمكن أن تهزمتنا، فإن السياسة الخارجية يمكن أن تقتلنا"⁵، لذا حاول الرئيس بوتفليقة أن يضطلع شخصا بمهام السياسة الخارجية، وأبقى للأجهزة الأخرى وعلى رأسها وزارة الخارجية مهمة التنفيذ.

¹ عبد العزيز بوتفليقة في حديث صحفي مع مجلة "الحوادث" اللبنانية، 07 ديسمبر 2003.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/interview/recherche.htm>

² حيث قام بوتفليقة بأزيد من 200 زيارة إلى الخارج، وكان الهدف الأساسي من هذه الزيارات هو إنهاء الحصار الدولي غير المعلن والمفروض على الجزائر، وكذا تسويق صورة الجزائر المنعقدة من الأزمة والمحتاجة إلى الإستثمارات الأجنبية. أنظر في ذلك: جريدة الخبر، العدد 4036، 2004/03/17.

³ International Crisis Group, La Crise Algérienne N'est Pas Finie.

<http://medintelligence.free.fr/bdalger/ crise pas finie.htm>

⁴ L'ahouari ADDI, L'armée, La Nation et La Politique.

http://www.algeria-watsh.org/fr/article/analyse/armee_nation_politique.htm

⁵ Daniel S, MOREY, op.cite, p 03

ثانيا- العمل على تنويع علاقات الجزائر الدولية:

وذلك من خلال الإنفتاح الهادف إلى الإستفادة القصوى من كل ما يتيح هذا التنويع، وكذا تقليص التبعية لطرف معين، إذ يقول الرئيس بوتفليقة " .. لا أخفيكم أنني أرى استقلال بلادي من خلال تعدد الأطراف"¹. وتبني استراتيجية بوتفليقة في هذا التنويع على إقامة العلاقات مع الدول المحورية، سواء في القارة الإفريقية أو خارجها، إضافة إلى تلك التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر اقتصاديا وماليا. كذلك لا يفاضل بين المسارات الثنائية أو المتعددة في العمل السياسي الدولي، إذ يقول في هذا الصدد "إن الجزائر تواصل جهودها، على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء لمواجهة التحولات الإقتصادية العالمية"².

ثالثا- استغلال المنابر الدولية:

يتم ذلك من خلال التعبير عن رؤى وأهداف الجزائر وخدمة مصالحها، فإدراكا منه أن العالم تحكمه القوة، انتبه الرئيس بوتفليقة إلى ضرورة التكتل واستغلال المنظمات الدولية، فهو يرى أن الدبلوماسية الجزائرية خلال السبعينيات من القرن العشرين ظهرت كذلك من خلال حركة عدم الإنحياز ومجموعة الـ 77 اللتين كانتا آنذاك تحملان انشغالاتنا ومطالبنا، واليوم هناك فرصة أخرى وجب أن تُستغل في إطار النيباد، والإتحاد الإفريقي، وحتى مجلس الأمن.. "والآن وقد تبوأ الجزائر مقعدها ضمن مجلس أمن الأمم المتحدة، فإنها في موقع يمكنها من المشاركة أكثر فعالية ... في المنافحة عن مصالح قارتنا وتعزيز السلم والإستقرار في أرجاء إفريقيا كافة"³.

رابعا- المراهنة على الدبلوماسية الاقتصادية:

إذ تشغل الدبلوماسية الاقتصادية حيزا كبيرا في برنامج الرئيس المتعلقة بالسياسة الخارجية، ولقد عبر عن ذلك بقوله "راهننت سياستنا الخارجية على الإستجابة لتحديات الدبلوماسية الاقتصادية التي يستوجبها إحلال الإقتصاد صدارة

¹ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في حديث مع شبكة الأخبار العربية (ANN)، مرجع سابق.
² كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح أشغال الندوة الأولى لوزراء الطاقة لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، الجزائر، 12 فيفري 2004.

³ كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الإجتماع الإفتتاحي لقمة مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي، أديس أبابا، 25 ماي 2004.

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

العلاقات الدولية، إنها تصب نشاطها على إعلام المتعاملين معنا وإقناعهم وطمأنتهم فيما يخص مصداقية الإصلاحات الاقتصادية التي صارت لا رجعة فيها".¹ وتجلى هذا من خلال حضوره المكثف في العديد من المنتديات الاقتصادية "كروس منتانا" ومنتدى "دافوس" و"منتدى العلاقات الخارجية" ... إلخ.

إن كل هذه المحاور جعل منها الرئيس بوتفليقة وسائل وأدوات لتحقيق ما يصبوا إليه من أهداف في السياسة الخارجية الجزائرية. وهي في الحقيقة تنسجم وتتماشى مع ما يؤمن به ومع ما يعتقد، وكذلك مع معرفته وإدارته وصورته لواقع السياسة والعلاقات الدولية عموماً. ولكيفية إدارة السياسة الخارجية على وجه التحديد. في المبحث الموالي سنحاول معرفة النسق العقيدي للرئيس بوتفليقة، لأهميته في فهم السلوك الخارجي الجزائري.

المبحث الثالث: النسق العقيدي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة

من المؤكد أن الخصائص الشخصية للرئيس بوتفليقة وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية تدخل في علاقة تفاعلية متبادلية مع رؤيته وتصوراته لطبيعة العلاقات الدولية الراهنة والمنطق الذي يحكمها، وكذلك نمط العلاقات التي تحكم الجزائر بباقي أطراف المجتمع الدولي، إذ لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر - من الناحية العملية - أو المفاضلة في أيهما أكبر تأثيراً في الآخر، وعلى هذا الأساس كان لزاماً علينا تبين الصور والرؤى التي يحملها الرئيس بوتفليقة عن طبيعة العلاقات الدولية، وعن علاقات الجزائر مع غيرها من الدول.

المطلب الأول: رؤية الرئيس بوتفليقة لطبيعة العلاقات الدولية.

يذهب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى أن العصر الذي نعيشه هو على شاكلته سابقه، إذ تتداخل فيه علاقات الصراع والتعاون، فلئن كانت الأولى يحرّكها "صراع المصالح" والتي هي بحسبه لا تخلق لنا العدوانية، والميل المفرط إلى الهيمنة على الآخرين، فإن الثانية تتمظهر في انتشار المنتجات الصناعية والمعارف العلمية ووسائل المواصلات والاتصال والتواصل.² لكن هذا لا يمنع من ملاحظة أن العالم الراهن يشهد كذلك تغيرات سريعة وعميقة، أفضت إلى تحديات ذات طابع شمولي وكوني، لا قبل للدولة الواحدة بها، إذ يصف الظرف الدولي السائد بقوله إنه " .. ظرف يميزه في الآن نفسه، التصميم

¹ عبد العزيز بوتفليقة في كلمة أمام منتدى العلاقات الخارجية، مرجع سابق.

² كلمة عبد العزيز بوتفليقة في القمة الثالثة عشر لبلدان عدم الإنحياز، ماليزيا، 24 فيفري 2003.

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

الجديد للعلاقات الدولية والتحويلات السريعة والعميقة الناجمة عن العولمة، فألى التهديدات والشروخ التقليدية انضافت تحديات ومخاطر جديدة ذات طابع شمولي وعابر للحدود من مثل الإرهاب والمتاجرة بالمخدرات والإجرام المنظم، ناهيك بالأضرار التي تؤذي بيئتنا وعن الأوبئة الفتاكة. هذا في وقت يتم فيه إقصاء أكثر الناس فقرا، وتزداد فيه قوة أكثرهم ثراء¹. وهو إذ يعترف أن بعض سمات العلاقات الدولية لما قبل نهاية الحرب الباردة لا تزال تجد لها حضورا قويا، من مثل النزعات القديمة إلى الهيمنة الثقافية والإيديولوجية، والأنايات الجهوية والوطنية، بالإضافة إلى ذلك التفاهم الصارخ في مظاهر التفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب² فإنه يعتبر أن كل هذه السمات تؤسس لمنظومة دولية تتضاعف فيها قيم اللامساواة بين الدول، وتشكل المصدر الدائم لشتى أنواع التوترات في العالم.

ويطرح الرئيس بوتفليقة ضمن المصادر الجديدة للإستقرار قضية الإرهاب، الذي يرى بأنه "شكل من الإحتجاج على وضع يتسم بالظلم وانعدام التفهم وحل يرفضه اليأس والقنوط. يصل حد التضحية بالنفس مثلما هو الحال في العمليات الإنتحارية"³. ويربطه بالحالة الفوضوية للمجتمع الدولي، الذي ينحو إلى إحلال الحاجيات المادية محل الصداقة والإرتكاز على حب الكسب وقواعد الربح التي لا ضابط لها، كما يربطه كذلك بالسلبيات التي أفرزتها العولمة حيث "أن الإرهاب.. هو شكل من الأشكال المشوهة للعولمة، التي يتجذر فيها عميق التجذر"⁴. وإذ يركز الرئيس بوتفليقة على الطابع الشمولي للإرهاب، فإنه كثيرا ما أكد على أن الجزائر قد عانت لعشرية من الزمن ويلات، دون أن يحرك ذلك المجموعة الدولية، التي قال عنها "من المؤسف أن يكتب التاريخ أن المجموعة الدولية أعوزتها النظرة السياسية الثاقبة وأعوزها العزم والإصرار، ألم يسبق لها بفعل نقص التبصر أو التخاذل أن أخلت بواجب التضامن مع الشعب الجزائري الذي كابد سنوات طوال مغبة الإرهاب، وهو

¹ كلمة عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح الأسبوع العلمي الوطني الثاني للجامعات، العلوم، التكنولوجيا والبيئة، وهران، 12 أبريل 2003.

² كلمة عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح أشغال الملتقى الدولي حول الحوار المثمر بين الثقافات والحضارات، الجزائر، 24 مارس 2003.

³ مداخلة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، مرجع سابق.

⁴ كلمة عبد العزيز بوتفليقة في مؤتمر قمة المنظمات غير الحكومية لبلدان الجنوب، الجزائر، 16 مارس 2002.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

محاط بسوء الفهم، بل بعدم الإكتراث؟¹ لينتظر العالم أحداث 11 سبتمبر 2001 التي مست الولايات المتحدة الأمريكية حتى يكتشف أن الإرهاب لا جنسية له، ولا تحصره حدود.

وبالنسبة إلى محاربة هذه الآفة، فإن بوتفليقة يرى أن هناك أمورا وجب التعامل معها بحذر شديد، كعدم الخلط بين الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب، ولذا فإن أولى شروط مكافحة الإرهاب تقوم على وضع تعريف دقيق له، يتحرى الموضوعية والحيادية، وينال إجماع الدول والشعوب، كذلك عدم الخلط بين الإسلام والإرهاب، و"السماح بهذا الخلط لا يمكنه إلا أن يزيد من سوء التفاهم بين الشعوب، كما أنه يعني حرمان مكافحة الإرهاب العابر للأوطان من طابع العالمية الضروري لها"²، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القوة العسكرية غير كفيلة بدحره، بل ينبغي أن تتم محاربه في إطار أشمل يتوخى القضاء على مسبباته الاقتصادية والاجتماعية.³ إن التحديات الجديدة - وعلى رأسها الإرهاب - قد غيرت كثيرا في جوهر ومضمون الأمن القومي، إذ يعتقد الرئيس بوتفليقة أن "تصورات الأمن السائدة لحد الآن أصبحت غير ملائمة، بل تجاوزها الزمن وصارت لاغية"⁴ وأصبحت الحاجة إلى أمن جماعي يرتبط فيه أمن الدولة الواحدة بأمن باقي الدول أكثر من ملحة، بل ضرورة لا مفر منها، فالتهديدات والأخطار الجديدة أضحت تتسم بطابع شمولي، وغدت تفرض تحديات تعجز الدولة - بمفردها- عن ردها مهما كانت قوة مكانتها وإمكاناتها، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل أحداث 11 سبتمبر 2001 خير دليل على ذلك. لقد صار الأمن العالمي كلاً لا يتجزأ، وطرق تحقيقه باتت تفرض رؤية جماعية تشترك فيها جميع الدول "إن المبادرات الأحادية الطرف لتحقيق هذا الأمن هي عديمة المفعول وغير مجدية، ويجب أن تفسح المجال لسياسة معززة للأمن الدولي، تبنى على أساس من التنسيق والتضامن"⁵ بل وتمتد إلى إرادة سياسية تجعل استعادة الإستقرار السياسي والإقتصادي والاجتماعي في العالم ركائز ذلك.

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

³ كلمة عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح أشغال الملتقى الدولي حول الحوار المثمر بين الثقافات والحضارات،

مرجع سابق .

⁴ كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الملتقى الدولي حول العولمة والأمن، الجزائر، 04 ماي 2002.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

⁵ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

وإذ نعيش عصر ما يسمى بالعولمة التي يقول بشأنها الرئيس بوتفليقة أنها " .. تفرض نفسها تدريجيا على سائر بلداننا، وسواء أنعتناها بـ "الشر الذي لا مضر منه" أو اعتبرناها حاملة للتقدم، أو نعتناها بالآفة، فإنها قد أضحت أمرا لا مناص منه"¹. وتتجلى أكثر سماتها في التغيرات السريعة والعميقة التي مسّت حياة الشعوب والدول على حد سواء، جعلت العالم بموجبهما أرحب وأوسع وأكثر تعقيدا، وفي الوقت ذاته مالت إلى جعله أضيق رقعة ممكنة، أو ما يسمى "القرية الكونية"، بسبب التطور الهائل الذي شهدته تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة. وترتبط العولمة أكثر ما ترتبط بالجانب الإقتصادي، حيث تعمل على عولمة الإقتصاد العالمي من جهة، ومن جهة أخرى تسهم في زيادة الهوة الإقتصادية وما يستتبعها بين الشمال والجنوب، وإذاك ينبغي علينا التكيف معها باستغلال ما هو إيجابي فيها، ومحاولة تقليل ما هو سلبي فيها كذلك، على أن هذا يبقى مرهونا بما نستطيع توفيره من أدوات وإمكانات هذا التكيف.

وفي خضم كل ما سبق فإن على منظمة الأمم المتحدة أن تلعب الدور المنوط بها، بصفقتها تمثل الشرعية الدولية، ومرجعية الدول والشعوب في حل مشاكلها، وأن تحرص على "تقليص الشروخ العالمية التي تزيد من تفاقم الفقر والإقصاء، وعلى تشجيع العمل على تحقيق أوفى قدر من المواءمة بين الأعمال الرامية إلى خدمة التنمية والقضاء على الفقر"². من هنا وجب التأكيد على ما تكتسيه المنظمة من أهمية في معالجة شؤون العالم، واعتبار أن دعمها وزيادة فعاليتها ونجاحاتها هي مسؤولية تشترك فيها جميع الدول الأعضاء، يتصدرها في ذلك بالخصوص، أعضاء مجلس الأمن الدولي "إن الأمم المتحدة في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الإلتزام السياسي لكل الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي لها مسؤوليات خاصة بموجب ميثاق المنظمة"³. وإلى جانب المنظمة، ما انضك دور المنظمات الدولية غير الحكومية يتزايد يوما بعد يوم، بل وأصبحت أطرافا لها مكانتها وتأثيرها في المجتمع الدولي، وينبغي أن يكون عملها مكملا لجهود الأمم المتحدة في استتباب الأمن والسلم الدوليين.

¹ كلمة عبد العزيز بوتفليقة في مأدبة عشاء على شرف المشاركين في الندوة 129 لوزراء منظمة الدول المصدرة للبترول، الجزائر، 09 فيفري 2004.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

² كلمة عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح اللقاء الثامن للرابطة الدولية للمجالس الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسات المماثلة، الجزائر، 24 جوان 2003.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

³ كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الملتقى الدولي حول العولمة والأمن، مرجع سابق.

المطلب الثاني: رؤية الرئيس بوتفليقة لعلاقات الجزائر الدولية.

إن علاقات الجزائر الخارجية كثيرة ومتشعبة، بحكم الموقع الجيوستراتيجي، والرصيد التاريخي، والإمكانات الطبيعية التي تزخر بها. ولئن كانت الظروف الداخلية والخارجية التي عرفتها جزائر سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين قد رسمت دوائر معينة لعلاقات الجزائر الدولية، فإن هذه الأخيرة محكومة كذلك بما استجد في جزائر التسعينيات على المستويين الداخلي والخارجي. وإذا نظرنا إليها بمنظار الرئيس بوتفليقة فإننا نستطيع تمييز ثلاث دوائر كبرى لعلاقات الجزائر مع غيرها من الدول: دائرة العلاقات الجزائرية- الغربية، دائرة العلاقات الجزائرية- الإفريقية، دائرة العلاقات الجزائرية- العربية. وهذا لسبب الأهمية والمكان الذي يشغله كل منها في خطابه وتصريحاته.

أولاً: دائرة العلاقات الجزائرية - الغربية.¹

أضحى في عصر ما بعد الحرب الباردة الإرتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة علاقة متينة معها مطمح ومطمع العديد من الدول، بما في ذلك التي كانت تحسب وتصنف ضمن التيار المعادي لها، وذلك لما فرضه الواقع الدولي الجديد الذي يتسم حسب الرئيس بوتفليقة بالأحادية القطبية "إن التعددية المتبعة على الصعيد الداخلي لا تجد مع الأسف امتداداً لها على مستوى عالم يعتمد بالعكس على أحادية القطب".² لذا سعى الرئيس بوتفليقة إلى توطيد العلاقات الجزائرية- الأمريكية وترقيتها إلى أفضل مستوى ممكن، واعتبر أن الإنفتاح على الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة هو أكثر من ضرورة استوجبها الظروف الدولية الجديدة، بل ويصب مباشرة في المسعى العام الذي توخاه منذ مجيئه إلى السلطة، والقاضي بإعادة الجزائر إلى مكانتها اللائقة بين الأمم، وجلب الإستثمارات الخارجية، وفي هذا تشكل الولايات المتحدة حجز الزاوية. ويشترط الرئيس بوتفليقة لقيام علاقات جزائرية- أمريكية قوية أن تركز أساساً على المسائل الإقتصادية "إن ترقية العلاقات بين بلدينا الذين وصفهما بوش في نوفمبر 2001 بـ "الحليفين" هي مهمتنا ومهمة الإدارة الأمريكية، وحتى يكون صرح التفاهم الجزائري الأمريكي دائماً، فإنه يجب أن

¹ ونقصد بالغبية الغرب الجغرافي لا الغرب الحضاري، وسنقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، لأنهما يمثلان حلقتين مهمتين بالنسبة لعلاقات الجزائر الخارجية حسب الرئيس بوتفليقة.

² كلمة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد دراسة السياسة الخارجية بميلانو، مرجع سابق.

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

يقوم على أسس اقتصادية فيها المنفعة المتبادلة والدائمة"¹. ولا تتوقف براغماتية الرئيس بوتفليقة عند هذا الحد، بل تتجاوز الإقتصاد إلى الملف الأمني، طمعا في المساعدة الأمريكية للقضاء على الإرهاب الذي تعاني منه الجزائر "نقاسم اليوم إذن، وبطريقة تلقائية، إرادة التعاون مع الولايات المتحدة لتجنيب العالم مطامع الجماعات الإرهابية المزعومة للإستقرار"².

وبخصوص الإتحاد الأوروبي، فإن علاقات الجزائر بدوله هي عريضة ومتجذرة في التاريخ، ويعتبر الخيار الأوروبي خيارا إستراتيجيا، وهو بمنزلة الرهان بالنسبة لمستقبلنا كما قال الرئيس بوتفليقة.³ وإذا كان اتفاق الشراكة الموقع بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في 22 أبريل 2002 يشكل إطارا ملائما لتوسيع وتعزيز العلاقات المتعددة الأشكال القائمة بينهما، فإنه يكرس "الربط الحقيقي بين الجزائر والمجموعة والأوروبية على الصعيد الإقتصادي"⁴، فهو يمثل فرصة حقيقية لإنعاش الإقتصاد الجزائري، كما أنه يتيح الإندماج التدريجي والمنسجم ضمن المجموعة الأورومتوسطية، وفي الإقتصاد العالمي على صعيد أوسع. وضمن الفضاء الأوروبي تحتل فرنسا موقعا متميزا في الأجندة الخارجية للجزائر، بحكم المصالح والجغرافيا والتاريخ، فيؤكد الرئيس بوتفليقة على أن "العلاقات الجزائرية الفرنسية تقوم وتتطور على أساس المصلحة المتبادلة، ويلعب القرب الجغرافي ووجود جالية جزائرية معتبرة بفرنسا دورا مهما في ذلك"⁵.

ثانيا: دائرة العلاقات الجزائرية - الإفريقية.

لقد أولى الرئيس بوتفليقة عناية خاصة لترقية العلاقات الجزائرية- الإفريقية من خلال جهوده المبذولة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ثم بعدها الإتحاد الإفريقي، مبادرة النيباد، الوساطة في فض النزاعات ... إلخ. ويعتبر أن إفريقيا تشكل بحق، إطارا ملائما وامتدادا طبيعيا لسياسة الجزائر

¹ كلمة عبد العزيز بوتفليقة في اجتماع مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي، نيويورك، 22 سبتمبر 2003.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

² المرجع نفسه.
³ كلمة عبد العزيز بوتفليقة، خطاب أمام البرلمان الأوروبي، فرنسا، 03 جوان 2003.
⁴ 22 أبريل 2002.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

⁵ عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي مع مجلة "الحوادث" اللبنانية، مرجع سابق.

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

الخارجية.¹ مثلما يؤكد أن إفريقيا التي مزقتها الحروب والنزاعات الداخلية، وتفاقت فيها مشاكل الفقر والتخلف، انضافت إليها قضايا الديمقراطية وحرية التعبير والحكم الراشد، مدعوة لأن تتلمس طريق الخروج من هذا الوضع عن طريق تكفل الأفارقة أنفسهم بمصيرهم، والإضطلاع بكامل مسؤولياتهم لتحقيق ذلك، على أن تلقى الدعم الخارجي اللازم، الذي يتمثله الرئيس بوتفليقة أساسا في الدعم الإقتصادي "إن إفريقيا، وجدت نفسها في صف من يساند قضايا هي من صميم اهتماماتنا مثل الديمقراطية وحرية التعبير، ولم تجد في صفها من يدعم جهودها في محاربة الفقر والعنف المسلح، لذلك بقيت دون بلوغ الهدف المنشود".²

وانطلاقا من أن العالم اليوم - خاصة في شقه الإقتصادي- يتجه نحو سياسة الكتل، فإن الرئيس بوتفليقة يرى أن مبادرة النيباد تمثل فرصة سانحة لتحقيق شراكة حقيقية ما بين الأفارقة لبلوغ تكامل واندماج إفريقي، وموقعا متميزا لمواجهة التحديات الإقتصادية التي باتت تفرضها العولمة والظروف الدولية الجديدة. وفي الجانب الآخر يُعد إنشاء الإتحاد الإفريقي مؤشرا سياسيا قويا على اعتزام إفريقيا المشاركة الفاعلة في صنع القرارات المتعلقة خاصة بمسار التطورات الجهوية³، وكذا إطارا أمثلا تتوحد وتعمل من خلاله الدول الإفريقية على استتباب السلم والأمن في القارة، وضمان التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ثالثا: دائرة العلاقات الجزائرية- العربية.

يرى الرئيس بوتفليقة أن العالم العربي يقبع في حالة من التشتت والتهميش، يرافقتها عدم الإستقرار والخلافات المتنوعة، وعدد من الأزمات الداخلية، تُذكيها الأطماع والتدخلات الخارجية، كل هذه وغيرها أسست لوضع دائم التوتر. ففي الشرق الأوسط لا تزال إسرائيل تمارس إرهاب الدولة على الشعب الفلسطيني، وتصادر جزءا من أراضي سوريا ولبنان، وغير بعيد عنها يرزح العراق تحت وطأة الإحتلال الأمريكي، بينما لا يزال اتحاد المغرب العربي يراوح مكانه، والجامعة العربية بحاجة إلى إصلاح حقيقي.

¹ عبد العزيز بوتفليقة، كلمة، المنندى الإفريقي للسلم، الجزائر، 07 نوفمبر 1999.

² المرجع نفسه. <http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

³ عبد العزيز بوتفليقة، كلمة، افتتاح أشغال الندوة الأولى لوزراء الطاقة لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، مرجع سابق.

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

في الجوار القريب تروم الجزائر بناء مغرب عربي موحد مستقل، ومزدهر، لكن تظل قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار لم تستكمل الحل بعد،¹ طرفاها هما المغرب والشعب الصحراوي ممثلا بجهة البوليزاريو، ومجالها هو الأمم المتحدة، ولا يتبقى للجزائر إلا أن تسند وتدعم كل مبادرة أو حل يصب في هذا الإتجاه.

وفي الشرق الأوسط، وإذ يُعرب بوتفليقة عن تضامنه المطلق مع الشعبين الفلسطيني والعراقي، فإنه يشترط لعودة الأمن في المنطقة تسوية سلمية نزيهة وعادلة، تمر عبر إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف، والجوء عن الأراضي السورية واللبنانية الواقعة تحت الإحتلال الإسرائيلي،² كما أنه يدعم مسار السلام العادل والشامل والدائم، السلام القائم على الشرعية الدولية، هذه الأخيرة التي يجب أن تُمكن العراق من استرجاع سيادته على أراضيه والحفاظ على وحدته الترابية.

وبخصوص جامعة الدول العربية، فإنه لا مناص من جعلها تستجيب أكثر لما تصبوا إليه الدول العربية، من انسجام سياسي وتعاون مثمر، بصفقتها المحرك الأساسي للعمل العربي المشترك، وإطارة الأوسع، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق إصلاحها وتحديثها ودمقرطتها، وإمدادها بالوسائل الكفيلة بذلك، وتهيئة الظروف المثلى من " .. تنقية العلاقات العربية - العربية، وتوظيف فصائل التضامن، والنهوض الكامل بالمصالح الحيوية التي تجمعنا " ³ . ولا يختلف وضع العالم الإسلامي كثيرا عما يعرفه العالم العربي، إذ ما يزال العمل الإسلامي المشترك هشا وبعيدا عن المستوى المطلوب، وعليه أن يساير ما ترفعه التغيرات الدولية الجديدة من تحديات سياسية، واقتصادية، ونهضة علمية وتكنولوجية... إلخ.

وأخذا بعين الإعتبار لكل ما سبق، فإن الرئيس بوتفليقة يوضح الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها علاقات الجزائر- العربية، والتي بفضلها يمكن أن تؤسس لعلاقات عربية- عربية حقيقية، هذه الأسس يتمثلها في:

¹ عبد العزيز بوتفليقة، خطاب، الدورة الـ 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 21 سبتمبر 2004.

² عبد العزيز بوتفليقة، كلمة، مأدبة عشاء على شرف الرئيس الصيني هوجينتاو، الجزائر، 03 فيفري 2004.

³ عبدالعزیز بوتفليقة، كلمة، القمة السادسة عشر لجامعة الدول العربية، تونس، 22 ماي 2004.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

الفصل الثاني: تأثير رئيس الدولة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

- إن هذه العلاقات يجب أن تتحول إلى علاقات ذات جدوى تتجاوز المستوى العاطفي، ليصبح لها منافع اقتصادية، ومصالح متبادلة بين أطرافها بما يضمن استقرارها.

- إن احتفاظ الجزائر بمواقفها من بعض القضايا الإقليمية لا يجب أن يتعارض مع مصالحها الاقتصادية. وفي هذا الصدد يقول "أنا أذاع عن المصالح القومية على أن لا تتعارض هذه المصالح القومية مع المصالح الوطنية. فأنا أولاً منتخب من طرف الشعب الجزائري وليس من طرف الشعوب العربية، وبالتالي، أنا أمين على الشعب الجزائري ومصالحه العليا".¹

من خلال ما سبق نستطيع القول أن هناك عوامل عدة ساهمت في التأثير المتزايد لدور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية، حيث أن شخصيته الليبرالية والمنفتحة والميالة إلى إقامة العلاقات مع الآخرين، عكست رؤيته لعلاقات بلده مع غيره من البلدان، من حيث تعددها، وتنوعها، وقيامها على أسس عقلانية براغماتية بعيدا عن العواطف. إضافة إلى الخبرة الكبيرة في مجال إدارة الشؤون الخارجية التي اكتسبها أثناء توليه وزارة الخارجية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، والتي تدفعه إلى المتابعة الشخصية لكل ما يتعلق بالشؤون الخارجية.

ويتجلى هذا التأثير كذلك من خلال الإهتمام الكبير الذي أبداه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالسياسة الخارجية وأهدافه منها، حيث جعلها في مقدمة الحلول للأزمة المتعددة التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة، وهذا ما أدى به إلى أن يحرص شخصيا على إدارة السياسة الخارجية الجزائرية، ويوجه كل جهده وطاقاته وخبراته إلى أن ينجح في مهمته هذه. وجاء أسلوبه ليدعم كل هذا من خلال الأسفار الكثيرة التي قام بها وحضوره الدائم للمقمم والمنتديات...إلخ.

كما أن رؤيته الواضحة لطبيعة العلاقات الدولية والمنطق الذي يحكمها، وكذا تصوره الواضح لما ينبغي أن تكون عليه علاقات الجزائر الدولية، قد ساهما في سهولة تحديد الأهداف الخارجية للجزائر من جهة، ومن جهة أخرى الأدوات والوسائل الممكنة لتحقيق ذلك. وهذا طبعا، في ظل غياب تصور عقائدي وطني عام حول أهداف ومنطلقات السياسة الخارجية، وبالتالي تصبح التصورات الشخصية هي المهيمنة على عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

¹ عبد العزيز بوتفليقة، حديث مع قناة التلفزيون اللبنانية "المستقبل"، 09 نوفمبر 1999.
<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/interview/recherche.htm>

الفصل الثالث:
تأثير النظام السياسي
على دور العوامل الشخصية في عملية
صنع السياسة الخارجية الجزائرية

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

يعتبر النظام السياسي بمثابة الإطار العام الذي يحكم السياسة العامة، وضمنها السياسة الخارجية، ويمثل البيئة الداخلية بالنسبة لعملية صنع قرارات السياسة الخارجية، وبالتالي يفترض أن النظام السياسي بمكوناته يلعب دورا مهما في التأثير على الشكل الذي يمكن أن تتخذه عملية صنع السياسة الخارجية، وكذا تراتبية محدداتها، التي تعتبر العوامل الشخصية إحداها. وعليه فإننا سنحاول في هذا الفصل معرفة الكيفية التي يؤثر بها النظام السياسي الجزائري على دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك من خلال التعرض إلى تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري، ثم التطرق إلى أهم مراكز صنع القرار فيه، وأخيرا محاولة معرفة ديناميكية الحياة السياسية، بالتطرق إلى التأثير الذي يمكن أن تمارسه الأحزاب السياسية على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري.

يفيد كثير من الباحثين المتابعين للشأن السياسي الداخلي للجزائر أنه من الصعب جدا تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري، ويؤكدون على أن ثمة مفارقة حقيقية، فعلى حين يبدو أنه تنصل عن طبيعته التسلطية وبدأ يخطو نحو الديمقراطية، فإن شواهد وقرائن كثيرة تؤكد عكس ذلك،* إذ تُقرّر في هذا الشأن ازدواجية طبيعة النظام السياسي الجزائري، واجهة ديمقراطية شكلية تتشدد بالمؤسسات والانتخابات وفتح المجال للتعددية الحزبية والتداول على السلطة والفصل بين السلطات ... إلخ، بينما الجوهر يعبر عن الثبات الوظيفي، وظيفة النظام التسلطي الذي كان سائدا منذ الإستقلال وإلى الآن، حتى وإن خفّت لهجته، أو تنوعت واختلقت الطرائق والأشكال التي يعبر بها. ولأجل تحديد طبيعة هذا النظام، نعتقد أن الإعتماد فقط على بنى وهياكل ومؤسسات النظام في التحليل قد يؤدي إلى نتائج مُضلّة، كما أنه لا يعكس الحقيقة الفعلية له، لذا لا بد أن يكون التحليل بنيويا- وظيفيا، يتخذ من الطابع الرسمي أو الشكلي للنظام مدخلا، ثم يرصده ميدانيا أو واقعا، بحيث يتم ربط البنية بالوظيفة. إن هذا يساعدنا على الفهم العميق لطبيعة النظام، زيادة على أنه يتيح

* أنظر في ذلك: محمد هناد، النظام السياسي الجزائري: قطيعة أم استمرار؟ في كتاب: وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي (المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، 1998). ص84. كذلك انظر: عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر (القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999). ص50.

كشف مكامن العطب والخلل في أبنيته وأجهزته المختلفة، كما أنه يشكل في الوقت نفسه أداة تقييمية له.

المطلب الأول: الطبيعة الشكلية للنظام السياسي الجزائري.

نشير في البداية إلى أن الوضع السياسي الحالي يجد له امتدادا كبيرا في الماضي، وبالتالي فإن فهم وتفسير ما يجري حاليا لا بد أن يمتد إلى الإحاطة بحقائق الماضي، وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا تمييز مرحلتين أساسيتين مرّ بهما النظام السياسي الجزائري، مرحلة الأحادية السياسية التي انبرى فيها النظام لبناء مؤسسات تستجيب للطابع الواحد في تسيير الدولة والمجتمع معا، قاصدا بذلك بناء دولة مركزية قوية، تنشُد التنمية الإقتصادية والعدالة الاجتماعية. أحادية اقتضت الإنكفاء أولا على شخصنة للسلطة يجسدها الرئيس في تربعه على مختلف السُّلط وتقلده لمناصب عدة، بلغت في عهد الرئيس الراحل أحمد بن بلة تسعة مناصب كاملة، وثانيا على الحزب الواحد والتمثل في جبهة التحرير الوطني التي أُعتبرت المؤسسة الرسمية الأولى، وتتصدر بقية المؤسسات الأخرى.¹ أحادية اتسمت كذلك بأن تكون الدولة في النهاية هي الفاعل السياسي الرئيسي والوحيد بالنسبة لكثير من الفضاءات،² وعلى رأسها فضاء المجتمع المدني. أما المرحلة الثانية التي مر بها النظام السياسي الجزائري فهي مرحلة التعددية السياسية³ التي أُعتبرت فيصلا بين جمهورية أولى ذات طابع اشتراكي وجمهورية ثانية تبنت طريق الليبرالية الإقتصادية (الرأسمالية)، ليبرالية قيل بشأنها أنها عرجاء، كونها قامت على تقويم خاطئ وغير جدي وغير موضوعي للأوضاع المتأزمة التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينيات، وذلك حينما اختزلتها في فشل نمط التنظيم الإقتصادي الذي كان قائما، وأغضت ضرورة أن تشمل عملية اللبرلة (libéralisation) المجالين السياسي والاجتماعي.⁴

وإذ اختلف الباحثون حول ضرورة أو عدم ضرورة التعددية السياسية للنظام السياسي الجزائري مباشرة بعد الإستقلال، فإنهم، في مطلع التسعينيات، اتفقوا على أنها وصفة الخلاص لكل ما يعانیه النظام السياسي والمجتمع كليهما. لقد بات من الضروري الإتجاه نحو تداول السلطة وتغيير النخب

¹ علي بو عناق و عبد العالي دبلّة، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 225، نوفمبر 1997، ص60.

² عبد الناصر جابي، النظام السياسي الجزائري: المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال. في كتاب: وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي. مرجع سابق، ص202.

³ وهي ما يهيم فترة الدراسة، كونها تعبر عن السياق الداخلي الجديد الذي يتموضع فيه النظام السياسي.

⁴ عصر العياشي، مرجع سابق، ص10.

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

الحاكمة، وإتاحة الفرصة أمام التطور المستقل لأبنية المجتمع المدني من أحزاب، ونقابات، وأندية الرأي والفكر، والرأي العام، وجماعات حقوق الإنسان... الخ. وفي هذا الشأن فقد استكملت الجزائر العديد من إجراءات التحول إلى الديمقراطية، وذلك عن طريق:¹

- تعديل الدستور، حيث تم اعتماد دستور جديد (03 فيفري 1989) يكرس التعددية الحزبية والسياسية.
- رفع الحظر عن تشكيل أحزاب سياسية جديدة.
- إجراء انتخابات على أساس التعدد الحزبي.

وفيما يبدو أن دستور 1989 كان فاتحة لتجسيد عهد جديد من التحول السياسي صوب الديمقراطية، إلا أن هناك من الباحثين من ذهب إلى أن النظام السياسي القائم هدف من كل ذلك إلى تجديد نفسه والإبقاء على سلطته، إذ لا يمكن نعت ما قام به إلا بـ "الديمقراطية الدفاعية"²، ولذلك لا عجب من أن تتيح هامشا محدودا من الإنفتاح السياسي، يرتهن بإرادة السلطة، وليس بأطر قانونية ديمقراطية، وتنظيمات سياسية فعالة، ومجتمع مدني مستقل.

وتقترب التعددية في الجزائر من أنموذج التعددية السياسية المقيدة³، والذي تظهر فيه التعددية مقيدة بقوانين كثيرة لا تجعلها تمارس العمل السياسي بسهولة، وعلى هذا يؤسس الأستاذ الهواري عدي نظرتة للنظام السياسي الذي حاول تجديد نفسه من خلال تعددية مقيدة أو مراقبة، والتي تكون فيها جبهة التحرير الوطني هي الحزب المهيمن، لكن الإنتخابات- انتخابات 1991 التشريعية- قادت إلى تطور آخر، أين أصبح دور الحزب المهيمن شكلا ضد النظام، بل ويهدد النظام نفسه.⁴

¹ حمدي عبد الرحمن، النظم الحزبية والمشاركة السياسية، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001، ص33.

² حيث تعتبر الإجراءات التي اتخذها النظام السياسي القائم في سبيل الديمقراطية إجراءات ذات طابع دفاعي، غايتها ضمان استمراره وبقائه مُتفردا بالسلطة. أنظر في ذلك: حسنين توفيق إبراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص11.

³ عمر فرحاتي، النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جوان 2002، ص79.

⁴ L'houari ADDI, Les Partis Politiques en Algérie et La Crise du Régime des "Grandes Electeurs". http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/addi_partis.htm.

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

وفيما يخص مسألة التداول على السلطة، فقد جرى تطور إيجابي بالنسبة للجزائر، حيث أنه في الثلاثين سنة التي أعقبت الإستقلال، تداول ثلاث رؤساء على الحكم، فيما شهدت الفترة الممتدة بعد ذلك، أي من 1992 إلى 1999 تعاقب أربعة رؤساء على الحكم. لكن من وجهة نظر أخرى، يمكن القول أن هذا التداول قد أُفْرغ من محتواه الحقيقي، حيث تم احتكاره من طرف الفئة الحاكمة، إذ لم تنتقل السلطة من النظام إلى المعارضة أبداً إلا مرة واحدة سنة 1991، ثم انقلب النظام عليها بتوقيف المسار الانتخابي.¹ ويضيف "برهان غليون" أن هذه الفئة الحاكمة تريد أن تبقى في السلطة بشتى الطرق، وتبقى تستخدم كل الوسائل الإستثنائية، كحالة الطوارئ مثلاً.² إنها ببساطة لا تؤمن بأن السلطة هي "غير قابلة للإمتلاك، ومجالها فارغ غير قابل للإستحواذ" على حد تعبير المفكر الفرنسي كلود لوفور.³ وبتعبير آخر، يمكننا الحديث عن توارث للسلطة في مرحلة التعددية السياسية والإفتتاح السياسي، بدل الحديث عن التداول عليها.

إن الحديث عن التداول على السلطة يقودنا إلى الحديث عن السلطة ذاتها، سلطة يقول بشأنها الهوارى عدي "أنها تتسم بالطابع المزدوج، حيث وضعت الجزائر منذ الإستقلال نظاماً يوجد فيه سلطتان: سلطة عسكرية نصبت نفسها مصدراً للشرعية، وسلطة تنفيذية تعتمد على الأولى، وبينما امتنعت سلطة الجيش عن وضع مؤسسات لإدارة مسؤولياتها، اكتفت السلطة التنفيذية بإضفاء الطابع المؤسسي على أجهزتها. إن السلطة الحقيقية (الخفية) هي تلك التي تمارسها الهيئة العسكرية، أما السلطة الظاهرة فيتولاها رئيس الجمهورية والحكومة".⁴ لقد أفضى هذا الطابع المزدوج للسلطة إلى مصدرين للشرعية: شرعية الرئيس التي يكتسبها بواسطة الجيش، والذي يُنتخب بالإقتراع العام، وشرعية الصناديق التي بواسطتها يكتسب صاحب الأغلبية الإنتخابية صفة الوزير الأول ويختار وزراؤه. فالنظام له شرعيتان: الجيش يختار الرئيس، والحكومة تُختار بواسطة الأغلبية البرلمانية. وبرغم ثنائية سلطة الدولة هذه، يبقى الجيش هو الوحيد الذي يمثل السلطة الفعلية، والذي له اليد الطولى في تعيين الرئيس،⁵ وإذا كان ذلك غير صحيح، فلما كان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دائماً يصرح بأنه سيمارس

¹ عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص78.

² برهان غليون في حوار مع الخبر، 13 ماي 2004.

³ نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية. مأخوذ من موقع انترنيت:

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=9562>

⁴ نور الدين ثنيو، الدولة الجزائرية .. المشروع العصي، المستقبل العربي، العدد 242، أبريل 1999، ص30.

⁵ L'haouari ADDI, op.cit

صلاحياته كاملة غير منقوصة، ولما كان يُصرّ على أن يعود الجيش إلى التكنات وينصرف إلى مهامه الدستورية. يبقى أن نشير إلى نقطة في غاية الأهمية في هذا المجال، وهي أنه إذا كان الوصول إلى الحكومة يتم عن طريق انتخابات برلمانية تخوضها الأحزاب، والفائز فيها يُقدم مرشحه لمسؤولية الحكومة، فإن ذلك ينتفي بالنسبة لمؤسسة الرئاسة، حيث أن الرؤساء لم يأتوا إلى السلطة عن طريق الترشح بواسطة أحزاب. ولقد عبر "مور" H.C. Moore عن هذا الوضع الغريب والشاذ عن الديمقراطيات والتعدديات الحديثة في الستينيات عندما وصف الدولة في الجزائر بأنها دولة غير قائمة على حزب.¹

وتماشيا مع ما سبق، فإن الوصف الذي أطلقه "ناير" Nair على النظام السياسي الجزائري في الثمانينيات لا يزال يصلح إطارا تحليليا وتفسيريا لطبيعة النظام في التسعينيات، حيث لعبت الأحداث المتعاقبة في هذه الفترة على إعطائه القدرة التفسيرية لذلك. إذ الرئيس ما هو في الحقيقة إلا مُسير سياسي يخضع لمصالح أساسية لجماعة أتت به إلى السلطة، هذه الجماعة في تحالفها مع البيروقراط والتكنوقراط شكلت أو أفضت إلى طبيعة عسكرية-بيروقراطية للنظام.² وإذا كان هذا هو الواقع الفعلي لطبيعة النظام حسب الكثيرين، فإن هناك واقعا منشودا، يتمثل في نمط الدولة السلطانية³ الذي تحدث عنه "لوكا وفاتان" Luka et Vatin في السبعينيات، نمط تتفوق فيه الوظيفة الرئاسية على ما عداها من وظائف، وينحو صاحبها لأن يتحرر من قيود أية فئة أو قوة من القوى المشكلة للنظام، وبالتالي فإنه يعمل على استقلاليتته في تسيير وتصريف أمور الدولة. ويبدو أن هذا ما سعى إليه الرئيس بوتفليقة من خلال المطالبة باسترجاع كامل صلاحياته المخولة له دستوريا، وضمينا استبعاد الدوائر المتنفذة في صنع القرار السياسي وعلى رأسها الجيش.

أما بشأن العلاقة بين السلطات الثلاثة، فإنها تعبر عن خلل واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث نلاحظ هيمنة الأولى على الثانية، من خلال الصلاحيات الممنوحة للرئيس، والمخولة له الحق في التشريع بأوامر في ظل شغور المجلس الشعبي الوطني، أو بين دورتي انعقاده العاديتين، أو في حالة الاستثناء، هذا في دستور 28 نوفمبر 1996، بينما دستور 03 فيفري 1989 لم

¹ محمد هناد، مرجع سابق، ص 84.

² علي بو عناق و عبد العالي دبله، مرجع سابق، ص 56.

³ المرجع نفسه، ص 54.

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

يكن ليثبت له هذه الرخصة إلا في حالة الإستثناء فقط.¹ كما نلاحظ أن هيمنة السلطة التنفيذية تمتد حتى إلى السلطة القضائية - التي من المفروض أنها مستقلة كلياً في جميع أنواع النظم - حيث أن الدستور يجعل من الرئيس القاضي الأول للبلاد من خلال ترأسه للمجلس الأعلى للقضاء، وتعيين القضاة، ونقلهم ... إلخ.

لقد أدى كل هذا إلى عدم وضوح طبيعة الحكم، فعلى حين وضعه البعض في خانة النظم شبه الرئاسية، بسبب الصلاحيات الكبيرة الممنوحة لرئيس الدولة على حساب البرلمان، فإن البعض الآخر رأى أن تضخيم الصلاحيات² إلى حد كبير يجعلنا نتكلم عن نظام رئاسي بالفعل. وهذا ما انتقده رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش عندما قال أنه مهما جرى تغيير الدساتير في الجزائر إلا أنها سوف تخفق في نهاية المطاف، لأن الطاغي فيها هو هيمنة السلطة التنفيذية - التي ترفض التعددية، تعدد مراكز القرار، وترفض عمل المؤسسات - على باقي السلطات الأخرى. ولهذا فالنظام قد وصل إلى حدوده ويجب البحث عن قواعد أخرى بديلة للحكم.³ هذا عن الطبيعة الشكلية للنظام السياسي، فماذا عن الطبيعة الوظيفية⁴ له؟

¹ علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002). ص142.

² إن تضخيم صلاحيات الرئيس له طبيعة ازدواجية، حيث ترتبط بشخصية الرئيس ونمط وصوله إلى السلطة، وعلى أساسها تقوى أو تضعف مؤسسة الرئاسة. ونميز هنا حالتين تخصان الجزائر:

- عندما يصل الرئيس إلى السلطة عن طريق الجيش ويكون ذا شخصية ضعيفة، فإن مؤسسة الرئاسة تميل إلى الضعف، حيث تتبع المؤسسة العسكرية، وحدث هذا مع الرؤساء: الشاذلي بن جديد، علي كافي، واليمين زروال.
- عندما يصل الرئيس إلى السلطة عن طريق الجيش ويكون ذا شخصية قوية، فإن مؤسسة الرئاسة تميل إلى أن تقوى، وتدخل في صراع مع المؤسسة العسكرية، وحدث هذا مع الرئيس بوتفليقة. وتبقى حالة أخرى، أين يصل الرئيس إلى السلطة عن طريق الإرادة الشعبية، وهي غريبة عن الجزائر.

³ الخبر الأسبوعي، العدد 121، من 06/25 إلى 01/07/2001.

⁴ في بعض الأحيان يصعب التمييز بين ما هو شكلي وما هو وظيفي في طبيعة النظام السياسي الجزائري، فهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مثلاً تعبر عن الشكل الخارجي للنظام، بيد أنها تخفي هدف النظام المتمثل في الإنفراد بتسيير وتصريف أمور الدولة، بعيداً عن المؤسسات التمثيلية للشعب وعلى رأسها البرلمان، وهكذا يتحول الشكل في حد ذاته إلى وظيفة.

المطلب الثاني: الطبيعة الوظيفية للنظام السياسي الجزائري.

على الرغم من الظروف الدولية الجديدة والتغيرات التي عرفتتها العديد من الأنظمة التسلطية في العالم وقادتها نحو ولوج الديمقراطية، فإنه يمكن وضع النظام السياسي الجزائري ضمن الأنظمة التي لا تزال تراوح مكانها، وترفض قياداتها التكيف مع هذه الظروف الجديدة، وأقصى ما تفعله أو تبديه هو أشكال من الإنتخابات وظيفتها إعادة إنتاج نفس النظام وإبقاء نفس الأشخاص،¹ ليتحقق بذلك ما كان يقوله ميكيافيلي من أن "هدف كل حاكم هو تحقيق متعة السلطة والحفاظ عليها"²، بغض النظر عن كون الحاكم فردا أم جماعة.

لقد تسبب الإقصاء والغلق النظام السياسي منذ الإستقلال وحتى بداية التعددية. فتبعاً للأحادية التعسفية، هناك خنق للحريات الفردية والعامية، وتضييق على حرية التفكير والتعبير، وتهميش لمنظمات المجتمع المدني. انضاف إلى ذلك صفة رئيسية تجذرت في النظام منذ الإستقلال وأصبحت لصيقة به، بل وأصبحت مكوناً أساسياً ترتكز عليه هوية هذا النظام، وبالتالي يصعب فصلها عنه خارجياً أو التخلي عنها طواعية، وهي أنه لا يقبل أية منافسة أو تهديد يمكن أن يأتيه من الداخل أو من الخارج،³ وطرق التعامل مع هذه التهديدات أو المنافسات تراوحت بين السلمي منها والعنيف (وصلت حد التصفية الجسدية). ويبدو أن النظام لا يملك الجدية ولا الإرادة السياسية في الذهاب بعيداً نحو التعددية السياسية والحزبية، فهو لا يعترف من الناحية الفعلية بالتنظيمات الحزبية كشريك فعلي في العملية السياسية،⁴ إنه يرفض تبادل المواقع بين السلطة والمعارضة من خلال ما يقرره الشعب عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، لذا نجده يفرض قيوداً ويرسم حدوداً لأدوارها وطموحاتها، ويجعل من دور الحزب يتمثل أساساً في إضفاء مسحة من الديمقراطية على النظام نفسه، لا النضال من أجل الوصول إلى السلطة، وأسس في الواقع لتقاليد سياسية تؤمن بالأحادية في العمل والنشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي ... إلخ، بينما يُغلق الباب في وجه مؤسسات المجتمع المدني، وما وجد منها - على قلته وعدم فعاليته- هو آلية من آليات عمل النظام. إذن هناك خنق للمجال

¹ عمار جفال، قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الأول، شتاء 2001-2002، ص 175.

² رابح لونيبي، مرجع سابق، ص 107.

³ علي بوغناقة وعبد العالي دبله، مرجع سابق، ص 51.

⁴ علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص 71.

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

السياسي الممتد بين الدولة والمجتمع، والمفترض أنه مخصص للجمعيات الوسيطة أو ما يطلق عليه بمنظمات المجتمع المدني.

إن كل هذا وغيره زكى أطروحات الذين يعتقدون بالطبيعة اللاديمقراطية للنظام السياسي الجزائري، وأبعد من ذلك هناك من اعتقد أن النظام يلعب دور الكابح لمسيرة الديمقراطية في الجزائر، إذ يعمل على استمرار الفئات المهيمنة التي تستخدم النظام لخدمة مصالحها الشخصية، كما أنها تسهم في إنتاج واستمرار نظام سياسي غير متجانس ويفتقد التخصص المؤسسي، لتبقى الدولانية Etatism هي السمة الأكثر تمييزاً لهذا النظام، وذلك من خلال سعيه إلى التنظيم الكلي للمجتمع.¹ وحسب هؤلاء دائماً، فإنه لا يمكننا أن ندرج توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 إلا في هذا الإطار، والذي أوضح أن الديمقراطية هي لعبة في أيدي الأنظمة، وأن الأنظمة تلغي كل مسار ديمقراطي لا يكون في صالحها. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تابع النظام سياسة الإقصاء، وأقصى كل قوة سياسية تطرح بديلاً لما يعتبره النظام الطريق الأنسب والأمثل لحل الأزمة التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي.² ليخلص هؤلاء إلى أنه إذا كانت المسألة الديمقراطية قد طُرحت بشدة بعد أحداث أكتوبر 1988، فإن ما عرفته الجزائر في السنوات التالية لها، جعل مسألة الديمقراطية تتراجع لصالح مسائل أخرى اعتلت الأولوية حسب ما يراه قادة النظام، من استعادة الأمن والحفاظ على مؤسسات الدولة، وقد انعكس هذا سلبياً على باقي أداء ووظائف المؤسسات، خصوصاً ما تعلق منها بالمجتمع المدني.

وفيما يخص المؤسسات التمثيلية وعلى رأسها البرلمان، فإنها من الضعف ما يجعلها غير قادرة على التعبير عن انشغالات المواطنين ومطالبهم،³ ومن ثمة المساهمة في صنع القرارات السياسية التي تخصهم. إن هذا الضعف مرده إلى طبيعة هذه المؤسسات ذاتها، التي لا تعكس في الكثير من الأحيان الصفة التمثيلية للإرادة الشعبية من جهة، ومن جهة ثانية، القيود الدستورية التي ترد عليها، إذ يتساءل الكثيرون في هذا الصدد عن معنى إنشاء غرفة برلمانية ثانية (مجلس الأمة) ثلث أعضائها يعينهم الرئيس، وقاعدة التصويت فيها ثلاثة أرباع الأعضاء؟! فعندما تنأى الأطر المؤسسية عن

¹ إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1)، (2002). ص129.

² عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية: الواقع والأفاق، المستقبل العربي، العدد 226، ديسمبر 1997، ص07.

³ حسين علوان البيج، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، المستقبل العربي، العدد 223، سبتمبر 1997، ص72.

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

العمل السياسي، يجري استعاضة دورها بأطر أخرى يحتل فيها الفرد موقعا متميزا،¹ ويصبح المحرك الأساسي للعملية السياسية.

تبقى نقطة مهمة جدا، وهي إشكالية الشرعية التي لا تزال مطروحة رغم اتجاه النظام نحو الشرعية الدستورية أو المؤسساتية. إن هذه الإشكالية التي لم تكن مطروحة بقوة في الستينيات والسبعينيات² بدأت تطفو إلى السطح مع بداية الثمانينيات، أين بدأ يخبو بريق الشرعية الثورية والتاريخية، نظرا لأن جيل الثمانينيات يعتبر بعيدا نوعا ما عن الثورة. وكذلك فشل النظام في عمليتي التنمية والتحديث، الشيء الذي أدى إلى تأزم الأوضاع، وكانت أحداث أكتوبر 1988 أحد مظاهر هذا التأزم، ودفعت فيما بعد إلى البحث عن نمط جديد للشرعية، تَمَثَله النظام في الشرعية القانونية والمؤسساتية من خلال دستور 23 فبراير 1989. ويتفق أغلب الباحثين على ضرورة المطابقة بين الشرعية الدستورية والتجسيد الميداني لها، وأن أي تضائل في هذه الشرعية، أو قصور في فعاليتها، يؤدي حتما إلى عدم الإستقرار السياسي من خلال:³

- **عدم استقرار المؤسسات السياسية:** ويتضمن ذلك أساسا ظاهرة عدم الإستقرار الحكومي.

- **التفكك السياسي:** بمعنى شيوع عدم التكامل بين النخبة الحاكمة والجماهير، فضلا عن عدم التكامل على مستوى المجتمع، حيث تبرز قضايا الولاءات الجهوية والإقليمية.

- **العنف السياسي:** ويتضمن العنف الحكومي الموجه إلى المجتمع والقوى السياسية والإجتماعية الناشطة فيه من جهة، والعنف الشعبي الذي يتمثل في لجوء القوى السياسية والإجتماعية والجماهير غير المنظمة، بشكل عام، إلى استخدام الوسائل العنيفة بقصد التأثير على الحكومة، أو إضعاف مواقفها، أو الإطاحة بها كلية من جهة أخرى.

وهذا ما عاشته الجزائر خلال فترة نهاية التسعينيات. إذن يمكن مراوحة طبيعة النظام السياسي الجزائري بين لا ديكتاتورية تخص الجانب الشكلي للنظام، ولا ديمقراطية تعكس طبيعته الوظيفية. وهذا ينعكس على عملية صنع القرار السياسي ككل، وعلى المراكز التي تتولى هذه العملية من ناحية، ومن ناحية

¹ المرجع نفسه، ص 76 .

² بحكم أن الجيل آنذاك عايش الثورة، وبسبب الشعارات الكبرى التي كانت مرفوعة وكذا المشاريع والورشات التي فتحتها الجزائر: الثورة الزراعية، الثورة الصناعية... إلخ.

³ مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987). ص 271.

أخرى تُبقي القيود والضوابط التي يمكن أن تحد من الدور المتزايد لصانع القرار في السياسة الخارجية ضعيفة وعديمة الفعالية.

المبحث الثاني: مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

تتعدد وتتنوع مراكز صنع القرار السياسي، وتختلف درجة أهمية وتأثير كل منها حسب موقعها في تراتبية وبنية النظام السياسي، وحسب ما تحوزه من صلاحيات وإمكانات، وكذا حسب مدى اهتمامها بمجال السياسة الخارجية ذاتها، وعلى هذا الأساس تتراتب القوى والمؤسسات في التأثير من الأكثر إلى الأقل. وإذا كان من الصعوبة وضع معايير حاسمة ومحددة لقياس هذا التأثير، فإنه يضاف إليها عدم الوضوح والمعرفة الحقيقية للفاعلين المساهمين في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، كما أن تنوع وتعدد مسائل هذه الأخيرة، يؤثر على تراتبية هؤلاء الفاعلين أنفسهم، وبالتالي هذه التراتبية نفسها غير ثابتة - على الأقل من الناحية النظرية. إن تحديد أي الفاعلين أكثر تأثيرا في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية ليس بالأمر السهل، بيد أن عددا من الباحثين المهتمين بالشؤون الجزائرية يتحدثون عن مؤسستين تتجاوزان عملية صنع القرار السياسي عموما، المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، الأولى بصفتها الصانع الفعلي للقرار السياسي، والثانية تحاول أن تنتزع هذا المركز لتتطابق سلطتها الرسمية أو الشكلية مع السلطة الفعلية، وخاصة بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية.

يُعتبر الجيش بالتعريف مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة، إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء أو رئاسة الدولة مثلا¹، وعليه فإنه يمتنع عن الإشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويُفترض أن يكون محايدا وملتزما بمهامه المنوطة به دستوريا. إن هذا الحياد يقتضيه تموقعه ضمن المؤسسات التي تعبر عن مجال السيادة، وهو مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة برمتها، ومجال السعي إلى صون هذا الكيان وحمايته، وبالتالي هو مجال إجماع²، بعكس مجال السياسة والمنافسة الذي يتحقق فيه مبدأ المشاركة السياسية بمعناه الواسع، حيث يُتيح للمواطنين تقرير مصيرهم السياسي وفق إرادتهم المشمولة

¹ عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، في كتاب: الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002). ص ص 15، 16.
² المرجع نفسه، ص 19.

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

بضمانات القانون. إذن يمكن القول أن العلاقة بين الجيش والسلطة هي علاقة انفصالية، بحيث يكون الجيش تابعا للدولة لا للسلطة، ولا يخضع لها- للسلطة- إلا في إطار ما حدده الدستور، وهذا ما يؤدي به إلى أن ينأى عن الصراعات والخلافات السياسية التي تعتري مجال السلطة.

إذا كان هذا هو الوضع الإعتباري للجيش في الدول الديمقراطية الحديثة، فإن وضعه يختلف بالنسبة لبقية الدول (خاصة غير الديمقراطية منها)، إذ تتميز المؤسسة العسكرية أو الجيش بتفوقها على باقي مؤسسات الدولة الأخرى، وذلك بسبب جملة من الخصائص والعوامل، يتجلى أهمها فيما يلي:¹

- احتكار القوة.
- أنها أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي.
- أنها أكثر المؤسسات تقدما من الناحية العصرية، التكنولوجية، والتنظيمية.
- الضعف السياسي للطبقة الوسطى وقواها المدنية وأحزابها، وغياب مؤسسات اجتماعية حديثة ومنظمة.

إن هذه الخصائص والعوامل أدت بالمؤسسة العسكرية لأن تتدخل في شؤون السياسة، ففي نقطة أولى يشكل عدم التوازن المؤسسي أحد مداخل الظاهرة العسكرية، وفي نقطة ثانية، وبسبب موقعها المتفرد، تعتبر المؤسسة العسكرية أن لها رسالة اجتماعية ووظيفة سياسية- خارج نطاق مسؤولياتها العسكرية الخالصة - وجب تأديتها،² أما النقطة الثالثة فيتمثلها كل من فاينر S. Finer وهنتنغتون S. Huntington في أن تدخل المؤسسة العسكرية في أمور السياسة يرجع إلى عجز السلطة المدنية في حماية النظام السياسي عن طريق الأنماط النظامية والأدوات الأخرى للسيطرة، وليس كما يروج له البعض من أن انخفاض الثقافة السياسية هو الذي يتيح هذا التدخل.³ وبالمقابل فإن ما يمنع تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، ليس الإحتراف العسكري فقط، وإنما وجود تقاليد راسخة من استقلالية المؤسسة العسكرية مقترنة بشكل دقيق من أشكال السيطرة المدنية على الحياة السياسية.

¹ مجدي حمّاد، مرجع سابق، ص131.

² المرجع نفسه، ص150.

³ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

في الجزائر المستقلة، يُعتقد أن تدخل الجيش¹ في السياسة ليس حكرا على فترة دون أخرى، حتى وإن اختلف شكل هذا التدخل ومداه. وتُثبت قرائن وشواهد عديدة صحة هذا الافتراض، فمن الناحية الدستورية أو القانونية، نجد أن الميثاق الوطني الصادر في 1976 وفي 1986 قد أناط بالجيش ثلاث مهمات رئيسية:²

- الدفاع عن سلامة التراب الوطني.
 - الذود عن الثورة الإشتراكية.
 - المساهمة في تنمية البلاد، وبناء مجتمع جديد.
- وواضح أن المهمة الأولى تشترك فيها كل جيوش العالم، بينما ما تبقى لا يمكن أن يُدرَج إلا في إطار تدخل الجيش في السياسة. ومن الناحية العملية، حسب الأستاذ الياس بوكراع، فإن هناك صيغا أربعة لهذا التدخل، تتمثل في:³
- الجيش الوطني الشعبي كان ممثلا في السلطة السياسية إلى غاية شهر مارس 1989 (مع بداية التجربة الديمقراطية انسحب من المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني).
 - يتولى الجيش مهمة اختيار رؤساء الجمهورية.
 - يحسم ويفصل في الصراعات السياسية.
 - يمارس الجيش أيضا دورا سياسيا من خلال محافظته على الإستقرار الداخلي ومراقبة النمط السياسي.

¹ يعتبر الجيش الوطني الشعبي امتدادا لجيش التحرير الوطني، هذا الأخير ترجع نواة تكوينه إلى المنظمة السرية (O.S) التي أنشأت عام 1949، والتي اعتبرت بمثابة الجناح العسكري لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD)، لكنها لم تدم طويلا، حيث تم اكتشافها من طرف الإستعمار في مارس 1950 وتم حلها. حاول أعضاؤها بعثها من جديد، لكن اصطدمت رغبتهم برفض القيادة السياسية للحزب بدعوى الحفاظ عليه، وبذلك تشكلت نظرة احتقار العسكري للسياسي ووصفه بالإنتهازي والمتأمر والجبان. وعقب الأزمة التي عرفها حزب (MTLD) بين رئيس الحزب مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية الذين أرادوا تحديد صلاحيات الرئيس، تدخل العسكريون المتمثلون في أعضاء المنظمة الخاصة القداماء (المحلة) وشكلوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) ليأخذوا بذلك زمام المبادرة والإعلان عن الثورة المسلحة وإجبار الأطراف المتصارعة على الإلتحاق بها، وهكذا تم حسم الصراع السياسي العقيم بين المركزيين والمصاليين. تسبب العسكريون قيادة الثورة إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، أين أقرت أولوية السياسي على العسكري، بحجة وجود اتصالات جد متقدمة مع السلطة الفرنسية، إلا أن اغتيال عبّان رمضان في ديسمبر 1957 اعتبره الكثيرون عدولا عما قرره مؤتمر الصومام، وبداية لتسلط العسكريين على الثورة ومصير الجزائر فيما بعد. أنظر في ذلك: رابح لوئيسي، مرجع سابق، من ص11 إلى ص18.

² محمد هناد، مرجع سابق، ص94.

³ إلياس بوكراع، العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر: هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري؟ مجلة الجيش، العدد 461، ديسمبر 2001، ص34.

إن هذه النقطة الأخيرة أدت إلى أن تصبح مهمة الجيش تتمحور حول قضايا الأمن الداخلي، رغم أن دستور 1996 جعل مهمات الجيش تختص بالدفاع الخارجي، حيث جاء في المادة 25 منه "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على الإستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية".

هل هناك إمكانية لانسحاب الجيش من الإشتغال بالسياسة؟ يمكن القول أن هذه الإمكانية ترتبط بتوفر مجموعة من الأسباب والعوامل، منها ما هو متعلق بالجيش ذاته، من حيث موقعه الداخلي وروابط القوة السائدة فيه (إذ يُعتقد أن الجيش المتماسك والمتربط داخليا هو أقدر على ضبط والحد من تدخله في السياسة إذا رغب)، واحترافيته، ورغبته في الإنصراف إلى مهامه الدستورية المنوطة به . وأسباب أخرى ترتبط ببيئة النظام السياسي ككل ، تتمثل في:¹

- درجة نمو الوعي السياسي للجماهير، ودرجة تطور منظماتها السياسية الحزبية والنقابية، و مدى تَدَعْم ونمو خبرة القوى المؤيدة للمشاركة السياسية.
- ضرورة الإستجابة لمطلب التنمية الإقتصادية، وهذا يتطلب خبرات فنية وتكنولوجية متخصصة ليس لدى ضباط الجيش في الغالب رصيد كبير منها.
- وجود نخبة مدنية ملائمة لتسلمها السلطة أو لدخولها معترك استرداد السلطة وانتزاعها نزعا.

وعادة ما ترجح الأسباب الأولى مع عدم إهمال الثانية.

المطلب الثاني: مؤسسة الرئاسة.

يؤكد الباحثون على خصوصية السياسة الخارجية بالنسبة إلى السياسات الأخرى التي تتبعها الدولة في إدارة نشاطاتها المختلفة، وبالتالي فإن الرقابة الديمقراطية عليها قد تحد من فعاليتها، لذا يجب ألا تخضع لنفس الرقابة السياسية التي تخضع لها المبادرات الحكومية الأخرى،² لأنها تتعلق

¹ مجدي حماد ، مرجع سابق، ص294.

² Maria Rogina Soares DE LIMA, Foreign Policy and Democracy: A Preliminary Analysis of The Brazilian Case. <http://www.isanet.org/noarchive/Lima.html>

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

بالمصلحة القومية والأمن الوطني والمصالح الإستراتيجية للدولة في ظل محيط دولي مليء بالخصوم، وعليه يُحَبَّد أن تضطلع السلطة التنفيذية بمجال إدارة الشؤون الخارجية. إن هذا التحديد يجد أساسه ومصوغاته كذلك في:¹

- إن تعقد وتزايد أهمية الشؤون الدولية، إضافة إلى السرعة التي تتم بها مختلف التفاعلات الدولية، أدى إلى ضرورة أن تكون عملية صنع قرارات السياسة الخارجية أكثر مركزية.
- يمكن لشخص واحد- كرئيس الهيئة التنفيذية مثلا- أن يرسم السياسة الخارجية بصورة أفضل من هيئة جماعية كالبرلمان.
- طابع السرية التي عادة ما تتسم بها الشؤون الخارجية.

وينتج عن هذا أن يكون تدخل البرلمان في المجال الخاص بالشؤون الخارجية تدخلًا لاحقًا، إذ لا يأخذ المبادرة فيما يتعلق بصنع قرارات السياسة الخارجية، وإنما يقتصر دوره على الموافقة أو الاعتراض على السياسة التي تقترحها السلطة التنفيذية، وضمن هذه الأخيرة نجد أن مؤسسة الرئاسة تلعب الدور المركزي في صنع قرارات السياسة الخارجية، وفق نظرية "المجال المحجوز" التي تعتبر أن عملية صنع القرار هي حكر على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة،² ولأن مؤسسة الرئاسة أكثر حيادية واستقرارًا نسبيًا مقارنة بالحكومة، وأبعد عن مجال الخلافات والصراعات السياسية التي تثيرها الأحزاب، خاصة إذا كانت الحكومة عبارة عن ائتلاف حزبي.

نستطيع القول عن الجزائر أن مجال إدارة الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية، وتحديدًا مؤسسة الرئاسة، نظرًا لما أُتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك، ويبقى للبرلمان إمكانية فتح نقاش حول السياسة الخارجية بناء على طلب من رئيس الجمهورية، أو من رئيس إحدى الغرفتين، كما أوردته المادة 130 من دستور 28 نوفمبر 1996. وتظهر الرئاسة بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، حسبما يبدو من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر، حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية، فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين (58) منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها، وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يُقرر الرئيس السياسة العامة

¹ لويد جنسن، مرجع سابق، ص 135.

² مارسيل ميرل، مرجع سابق، ص 327.

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية "يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها"¹، وبذلك فإنه "يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامهم". والشئ نفسه نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77. إذن من الناحية الدستورية، يتفرد الرئيس بصنع سياسة الجزائر الخارجية وفق ما خول له من صلاحيات. لكن من الناحية الفعلية، فإن الأمر على غير هذا النحو، إذ يرتبط أولاً بطبيعة العلاقة التي تربط بين المؤسستين العسكرية والرئاسة، وثانياً بالشخصية التي تشغل منصب رئيس الجمهورية، ومدى استعدادها لممارسة كامل الصلاحيات التي يتيحها هذا المنصب.

بالنسبة للنقطة الأولى، يمكن تصورها على وجهين يصعب الفصل بينهما، فمن ناحية تظهر العلاقة وكأنها تعاونية، إذ ما فتى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يؤكد احترامه للجيش، وامتنانه للدور الكبير الذي لعبه في مقاومة الإرهاب، وفي المحافظة على الطابع الجمهوري للدولة، وكذا سعيه الحثيث لمحو الصورة السلبية التي ارتسمت حول النظام، وخصوصاً المؤسسة العسكرية، في الداخل والخارج، وتمير أطروحات هذه الأخيرة في حل الأزمة الجزائرية.²

ومن ناحية أخرى تكشف عن الطابع الصراعي بينهما، إذ ما انفك الرئيس كذلك يؤكد على أنه رئيس الجمهورية، وزير الدفاع، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وأن الجيش ما هو إلا مؤسسة من مؤسسات الجمهورية،³ دوره محكوم بإطار دستوري لا ينبغي تجاوزه. ولقد أعرب عن استعداده للموت من أجل وقف تدخل المؤسسة العسكرية في عمله، إذ قال في هذا الصدد "أنا لا أخشى أحداً في أي موقع كان، وسأمضي في تنفيذ ما يملية عليّ ضميري، لأنه لن يموت الإنسان أكثر من مرة، ولن يتأخر أجله أو يتقدم دقيقة واحدة".⁴

وهكذا يمكننا أن نتحدث - حسب الوجه الأول- عن توظيف مؤسسة الرئاسة في خدمة المؤسسة العسكرية، أي تبعية الأولى للثانية، وهذا يعني أن صانع القرار الحقيقي هو الجيش، والرئيس ما هو إلا مُعَبَّر عما يقرره الجيش، قد يترك له

¹ سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري (الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)، ص 248.

² نور الدين العويدي، الرئاسة والعسكر بالجزائر.. تعاون وصراع وتعايش. مأخوذ من موقع انترنيت:

http://www.islamonline.net/iol_arabic/dowalia/q_politic_act_2000/q_politic_10.asp

³ International Crisis Group, la Concorde Civile : Une Initiative De Paix Manquée. http://www.algeria-watch.de/pdf/pdf_fr/icg_rapport.Pdf.

⁴ محمد جمال عرفه، انتخابات الجزائر.. العسكريون في الحكم حتى إشعار آخر! مأخوذ من موقع انترنيت: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/06/article_01.shtml

الحرية في بعض القضايا والمسائل دون أن يتجاوز الحدود التي يرسمها له، ونظرا لأن المؤسسة العسكرية لا تهتم كثيرا بالشؤون الخارجية إلا في حالات تهديد الأمن القومي أو تفاقم الصراعات الدولية،¹ فإن الرئيس يُترك له هامش كبير من الحرية في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية. أما حسب الوجه الثاني، فإن قوة شخصية الرئيس وحنكته تدفعانه إلى أن يحقق مزيدا من الحرية والإستقلالية في صنع القرار السياسي عموما. وهذا ما حاوله الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عندما اتجه إلى اكتساب شرعية جديدة غير شرعية الجيش، إضافة إلى الشرعية القانونية اتجه إلى الشعب من خلال الإستفتاء للتسلح بالشرعية الشعبية، وهذا لخدمته في مواجهته مع الجيش الذي أتى به إلى السلطة. إذن حاول الرئيس بوتفليقة المطابقة بين السلطتين الرسمية (الشكلية) والفعلية من خلال تحجيم دور الجيش في الحياة السياسية، وهذا يعني له إستقلالية أكبر في تقرير السياسة العامة للبلاد وعلى رأسها السياسة الخارجية، في ظل غياب أو ضعف القوى السياسية الأخرى وعلى رأسها الأحزاب .

المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية

يكاد يجمع الباحثون على أن دور الأحزاب السياسية² في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية يثير إشكالات نظرية حقيقية، تجعل من الوصول إلى أنموذج نظري موحد يحكم ويفسر هذا الدور أمرا متعذرا. ويرجع ذلك إلى أن الأدبيات المختلفة في العلاقات الدولية- خاصة قبل الثورة السلوكية- ركزت كثيرا على الدولة كفاعل وحدوي ووحيد في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، وأهملت باقي الفاعلين، وفيما بعد الثورة السلوكية ركزت على الفاعلين فوق-القوميين، وأهملت نوعا ما الفاعلين عبر القوميين أو تحت مستوى الدولة.³ وتزداد الصعوبة أكثر من الناحية العملية، بحيث أنه إذا كان من المستطاع تتبع دور الأحزاب في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية في دول أوروبية وأمريكية،

¹ عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص56.

² بالإضافة إلى الأحزاب، نجد هناك مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام والجماعات الضاغطة، والتي يفترض بها أن تشارك في الحياة السياسية عموما، ونظرا لعدم امتلاكنا معلومات كافية عنها، فإننا ركزنا على دور الأحزاب السياسية بوصفها الأكثر اهتماما بالشؤون السياسية، وبوصفها الأقرب إلى مراكز صنع القرار عن طريق تسلمها أو مشاركتها في السلطة بواسطة الإنتخابات. ونشير الإنتباه إلى أنه عند دراسة دور الأحزاب في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، يجب أن نميز بين تلك التي خارج السلطة (المعارضة) وبين تلك التي في السلطة. على أننا في دراستنا هذه سنقتصر الإستواء بينهما، نظرا للضعف الواضح الذي تشهده الأحزاب في الساحة السياسية الجزائرية، والذي ينأى بها عن المشاركة الفعلية في صنع قرارات السياسة الخارجية، سواء كانت في السلطة أو خارجها.

³ عمرو هاشم ربيع، الأحزاب والسياسة الخارجية: أي دور؟، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001، ص55.

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

فإن ذلك بالغ الصعوبة بالنسبة للأحزاب في العالم الثالث، على اعتبار هشاشة التجربة الحزبية فيها، وتميز دورها المنصب حول التحديث والتعبئة السياسية والمشاركة وغيرها من قضايا التنمية السياسية.¹

المطلب الأول: العوامل الداخلية المحددة لدور الأحزاب السياسية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية.

وهي عوامل متعلقة بالأحزاب ذاتها، من حيث نشأتها وتطورها، هيكلتها وتنظيمها، خصائصها، أدوارها... إلخ. إن الأحزاب في الجزائر لم تعرف المنشأ والتطور الذي عرفته بقية الأحزاب في النظم السياسية الديمقراطية الحديثة، إذ ماعدا حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) الذي أُعتبر منذ الإستقلال الحزب الطلائعي الوحيد، وحزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) غير المعترف به والذي كان يمثل حزب المعارضة، فإن بقية الأحزاب الأخرى كانت وليدة الإنفتاح على التعددية السياسية الذي أقره دستور 1989، إذ بلغت ما يقارب الستين حزبا بمناسبة الإنتخابات البلدية لسنة 1990.² وإذا كان من المعروف أن الأحزاب تمثل تعبيرا عن الإتجاهات السياسية والإجتماعية والثقافية للمجتمع، وبالتالي لها امتدادات شعبية تصون بقاءها، فإن تطورات العشري الأخيرة من القرن المنصرم أفضت إلى تقلص هذا العدد بشكل كبير، وكانت البداية مع انتخابات جوان 1990 وديسمبر 1991 التي أظهرت أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، وجبهة التحرير الوطني (FLN)، وجبهة القوى الاشتراكية (FFS)، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)، هي وحدها التي حصلت على مقاعد، بينما أهملت الأحزاب الأخرى وأقصيت، لأنها لم تحظ بدعم الشعب ولم يحتضنها.³ ثم توالى الأحداث بعد ذلك لتكشف بحق، ليس فقط عن العدد المحدود للأحزاب التي يمكنها البقاء والمنافسة في الحياة السياسية، وإنما عن الضعف الواضح الذي يعتريها، ويجعلها على هامش اللعبة السياسية التي ظهرت فيها السلطة كمركز مهيم ومسيطر، وبالتالي يمكننا القول أن الأحزاب السياسية ليس لها القدرة الكافية لأن تؤثر في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية. إن عدم القدرة هذه ترجع في جزء منها إلى خصائص ومميزات تتعلق بالأحزاب ذاتها، منها:

¹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² L'haouri ADDI, Les Partis Politiques en Algérie et La Crise Du Régime Des Grande Electeurs, op.cit.

³ Ibid.

أولاً: الإنقسام الواضح واتساع الهوة بين قيادة الحزب وقاعدته، حيث كثيراً ما يُلاحظ أن القيادات تنفرد بقرارات لا تعكس طموحات أو على الأقل آراء القاعدة،¹ وهذا ما يؤدي بالحزب إلى أن يتصل عن وظيفة التعبير عن آمال ومطالب مناضليه ومؤيديه، ويؤدي به في النهاية إلى أن يفقد قاعدته الشعبية.

ثانياً: غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وفي سلوكها السياسي، حيث ما تفهمه الأحزاب من الديمقراطية والتعددية هو ذلك الجانب الذي يسمح لها ببلوغ سدة الحكم، وإلا فإنها تنفي الآخر وتنكر وجوده. وهناك من يجد لهذا مبرراً تاريخياً، حيث نجد في الفكر السياسي العربي أن الصراع على السلطة لم يكن أبداً يعني الحد من تسلطها أو تقييدها، وإنما كان يعني الحلول محل الحكام كأشخاص، وليس تغيير السلطة من حيث هي شكل للحكم،² أي غلبة فكرة من يحكم على فكرة شكل الحكم. إن خير تجسيد لهذا، هو الانتخابات التشريعية لسنة 1991، أين استنصر حزب (RCD) جميع قواه لأن تلغى نتائج انتخابات الدورة الأولى التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد، ولم يحصل فيها (RCD) على أي مقعد، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل دعا الجيش بشكل علني، إلى منع الفيس (FIS) من الوصول إلى الحكم.³ إن غياب الديمقراطية داخل الأحزاب، ارتبط بمسألة التداول على قيادة الحزب، والملاحظ في هذا الشأن أنه كثيراً ما ترتبط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه، وإذا كان لا عجب أن ترتبط الشخصية بالأحزاب كذلك،⁴ وتصيح ولاءات الأعضاء والمناضلين والمؤيدين للحزب ترتبط بقيادته، لا ببرامج وأهداف الحزب، ومن هنا تكون النتائج الوخيمة عند رحيل مؤسسه أو قائده. وكمثال على ذلك حزب حركة النهضة بعد رحيل مؤسسه عبد الله جاب الله وتأسيسه لحزب آخر هو حركة الإصلاح الوطني.

ثالثاً: التشرذم والإنشقاق، فبالنسبة للتيار الإسلامي مثلاً، في بداية التسعينيات انقسم إلى حوالي 16 حزبا يتنافسون على تمثيله، وبالنسبة لانتخابات 1999 الرئاسية فإن قضية مرشح الإجماع قد أدت بالكثير من الأحزاب إلى الإنقسام على نفسها، بدءاً من حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) الذي تولى قيادته

¹ أحمد الأصغر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية، في كتاب: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000). ص129.

² عبد النور بن عنتر، إشكالية الإستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 273، نوفمبر 2001، ص11.

³ هدى ميتكيس، توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي)، المستقبل العربي، العدد 172، جوان 1993، ص41.

⁴ علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص176.

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

أحمد أويحي بعدما أُبعد أمينه العام الطاهر بن بعبيش الراض آنذاك لدعم مرشح الإجماع، وحدث الشيء نفسه مع حركة النهضة عندما عزّل عبد الله جاب الله من قيادة الحزب، والأمر نفسه كذلك بالنسبة لجبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بترشيح مولود حمروش للرئاسة.¹

رابعاً: الإنتهازية وعدم الثبات على المواقف، ويتجلى ذلك في المواقف المتقلبة التي تبديها الأحزاب حيال ما يحدث في الحياة السياسية الوطنية، إذ بات من الصعب تصنيف هذه الأحزاب في أي إطار تتموقع، هل هي مشاركة في الحكم أم أنها في المعارضة؟ وينطبق هذا على عدد معتبر من الأحزاب (أحزاب الائتلاف الحكومي مثلاً) ممن تُفضل لعبة الإنتقال بين مواقع السلطة والمعارضة. ولكل حزب تبريراته الخاصة به، فالـ (RND) مثلاً يُبرر مشاركته في الحكومة بضرورة وضع حد للقيادة الإسلامية للمؤسسات،² بينما حزب حركة مجتمع السلم (MSP) يجد له مبرراً في إرادته وقف مسار علمنة الدولة من جهة، ومن جهة أخرى، إستراتيجية الخيارات المفتوحة التي ينتهجها الحزب من خلال دراسته كل البدائل التي تتيحها الحياة السياسية، والتعامل معها وفق منطقي عقلاني،³ حتى أن الكثيرين وصفوا هذا الموقف بالمائع أحياناً، والبراغماتي أحياناً أخرى.

خامساً: ضعف برامجها وتنظيمها الداخلي، إذ تفتقد إلى برامج واضحة ومحددة وبديلة عما تعرضه السلطة الحاكمة، كما أنها تتسم بضعف التنظيم الداخلي لحدثة عهدها بالتجربة الحزبية، ولا تمتلك قدرة التعبير عن مطالب ومصالح القوى الشعبية المختلفة (تنسيقية العروش مثلاً أضحت بديلاً عن الأحزاب في طرح مطالبها وتمثيل مصالحها). وبالتالي ما زالت الأحزاب غير قادرة على أن تشكل معارضة حقيقية وفاعلة للسلطة الحاكمة.

إن هذه الخصائص والمميزات جعلت الأحزاب السياسية ضعيفة وغير قادرة على بلورة برامج وأهداف حقيقية، تجعل منها قوى فاعلة في الحياة السياسية وتسهم في صنع القرارات السياسية الخارجية، خاصة إذا وصلت إلى السلطة، على أساس أن النظم الديمقراطية تفترض ذلك. إلا أن هذا يبقى بعيداً- على الأقل- في المدى المنظور، ذلك أن الرئيس لا يمثل أي حزب سياسي، ورئيس الحكومة قد لا يكون صاحب الأغلبية في البرلمان (أويحي مثلاً)، وعليه فإن هناك عوامل أخرى مُحددة لدور الأحزاب في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية.

¹ بدر حسن شافعي، الديمقراطية في المغرب العربي، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001، ص 251.

² L'haouari ADDI, Les Partis Politique en Algérie et La Crise Du régime Des Grandes Electeurs, op.cit.

³ جريدة النبا، العدد 376، 01 مارس 2004. وهي جريدة تابعة لحركة مجتمع السلم.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المحددة لدور الأحزاب السياسية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية

ونقصد بها العوامل المتعلقة بالنظام السياسي القائم، من حيث القيود أو التسهيلات التي يمنحها للأحزاب، ورؤيته لدورها في الساحة السياسية، وكذا فهمه ونظراته للمعارضة عموماً. يحلل عدد من الباحثين العلاقة التي تربط بين النظام السياسي والأحزاب السياسية في إطار التفاعل التبادلي، مع التركيز على تأثير أكبر للأول في الثانية، لذا يعتبرون أن جزءاً مما تشهد الأحزاب هو انعكاس لبيئة النظام المأزومة بمختلف عناصرها منذ التسعينيات.¹ ولئن فسّر توقيف المسار الانتخابي عام 1992 بأن النظام السياسي الجزائري ليس مستعداً لإدماج الأحزاب المستقلة في وظيفته وخدمته،² فإنه أعتبر كذلك بداية لأزمة انسحبت على منظمات المجمع المدني، وعلى رأسها الأحزاب، وذلك عندما عمد النظام إلى:³

- حل كل الجمعيات والنقابات المرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ أو التابعة لها، بعد حل الجبهة نفسها في مارس 1992.
- التضييق على منظمات المجمع المدني، وضمها للأحزاب، أمنياً بسبب الظروف السياسية المتأزمة، واقتصادياً بسبب الإقتصاد المتردي، ومعلوماتياً بسبب الرقابة الحكومية الصارمة على حرية تدفق المعلومات.

ولم يكتف النظام بهذا، بل سعى إلى التقييد القانوني للأحزاب، من خلال المادة 42 من دستور 28 نوفمبر 1996، والتي نصت على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، لكن لا يعني ذلك تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو مهني أو جهوي، كما لا يجوز لها أن تتخذ كافة أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، كما قيدها بالإعمال الفعلي لقانون الطوارئ بحجة هشاشة الوضع الأمني، والخوف من شيوع عدم الاستقرار وتقويض أركان الدولة.⁴ وبالتالي بات محظوراً على الأحزاب التجمعات والمظاهرات والمسيرات إلا بتراخيص تمنحها وزارة الداخلية.

إذن، النظام لم يمنع وجود الأحزاب السياسية، ولكن سعى إلى أن تكون امتداداً له وفي خدمته، لأنه كان يدرك أن قوته وبقائه هي في ضعف مؤسسات

¹ أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة، الحصار، الفتنة)، المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000، ص70.

² L'haouari ADDI, Les Partis Politique en Algérie et La Crise Du régime Des Grandes Electeurs, op.cit.

³ أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص73.

⁴ علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص148.

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب، وقوتها واستقلاليتها تعني إضعاف مركزه، لذا كان من الواجب عليه لتفادي هذا الأمر اللجوء إلى:¹

- إضعاف المعارضة السياسية وإن اقتضى الأمر إلغائها.
- تأميم القاعدة المادية للعديد من مؤسسات المجتمع المدني، ومن أمثلة هذا التأميم القضاء على العديد من وسائل الإعلام التي تستغلها هذه المؤسسات لتعبر عن نفسها.

ببساطة، لقد حاول تدجينها وابتلاعها، ونجح في ذلك إلى حد كبير، حتى إن بعضها تحول إلى لجان مساندة للرئيس،² وبعضها الآخر هو امتداد للإدارة الحكومية، تتمثل مهمته في الدفاع عن السياسات الحكومية، وضبط قوائم المترشحين لمختلف المواعيد الانتخابية.³

وطبقا لما يراه محمد المجذوب من أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، ومن ثم فإن الحزب الذي تسنده هو أقوى الأحزاب حتى وإن كان يفتقد للتأثير الجماهيري أو الفاعلية السياسية،⁴ نرى أن هناك بعض الأحزاب ليس لها دور فاعل في الحياة السياسية سوى أنها ديكور تزين به مختلف المواعيد الانتخابية، تستعملها السلطة وتستخدمها لذلك، وهي لا تمتلك امتدادا على المستوى الشعبي ولا على المستوى الحكومي، بالمقابل هناك أحزاب شعبيتها تحدها السلطة وهي التي تقيسها، وتُعبّر عنها كيف ما تشاء من خلال مختلف المواعيد الانتخابية، وإلا بماذا نضمر أن حزب الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني لسنة 1997 يفقد 108 مقاعد في انتخابات 2002 التشريعية، بينما حزب آخر يرتفع من 15 مقعدا إلى 156 مقعدا؟!

ولا تزال التعبئة السياسية تمثل أحد أدوار الأحزاب وفق ما يراه النظام الحاكم.⁵ هذا النمط القديم الذي كان سائدا في عهد الأحادية السياسية، والذي كان يقوم به حزب جبهة التحرير الوطني، أُريد له أن يستمر في عهد التعددية، وبالتالي بدل أن تكون الأحزاب أطرافا فاعلة في الحياة السياسية، تصبح أجهزة

¹ زياني صالح، واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جانفي 2004، ص79.

² بومدين بوزيد، قراءة في التجربة الديمقراطية المتعثرة بالجزائر. مأخوذ من موقع انترنيت:

<http://aldemokrati.com/index.php?eption=content&task=view&193&itemid=0>

³ L'hauari ADDI, Les Partis Politique en Algérie et La Crise Du régime Des Grandes Electeurs,op.cit.

⁴ فرحاتي عمر، مرجع سابق، ص76.

⁵ محمد سعد أبو عمود، الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001، ص42.

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

للدعاية والترويج للسياسات التي يقوم بوضعها النظام السياسي. كذلك أُريدَ للأحزاب أن تكون مُجسّدة لإجراءات ديمقراطية، يسعى النظام لأن يتقنّع بها، دون أن تكون تعبيرا عن قيم ديمقراطية حقيقية، قيم تقتضي أن تكون الأحزاب التي هي خارج الحكم تمثل المعارضة، وتعمل كقوة توازن مكملة للسلطة¹، وبالتالي تؤدي دورا كبيرا في مجال الإستقرار السياسي، غير أن النظام يعتبرها مصدر إزعاج، وبذلك يبقى النظام السياسي القائم الرافد الأساسي لأزمة المعارضة. وإزاء كل هذا، تتقلص فرص الأحزاب السياسية في عملية صنع القرارات السياسية عموما إلى أضيق نطاق ممكن، و تؤول إلى الإندام فيما يخص مجال صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.

إذا كان النظام السياسي الجزائري يجسد الحد الأدنى ديمقراطيا من الناحية الشكلية، من خلال فتح المجال للتعددية السياسية والحزبية، وإجراء انتخابات بانتظام، وإقرار مبدأ التداول على السلطة، واستكمال بناء الصرح المؤسساتي ... إلخ، فإنه ليس كذلك من الناحية الوظيفية، حيث لا تزال تعتوره بعض النفاض والممارسات التي تجعل البنية الوظيفية للنظام لا تسير بنيته الشكلية، وتُفرغ الأطر المؤسسية من محتواها، وذلك عندما تصبح العملية السياسية محكومة بالإطار المؤسسي في ظاهرها، وبالأطر الفردية في باطنها. إن هذا يفسح المجال لازدياد تأثير السمات الشخصية لصانع القرار في مقابل تراجع تأثير عامل الدور الذي يحكم سلوكات وتصرفات صانع القرار، وبالتالي لا يزال يعمل النظام السياسي الجزائري على بقاء عملية صنع قرارات السياسة الخارجية محكومة بالأطر الفردية. وإذا كانت المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الداخلية المهمة في صنع القرار السياسي، فإنه في مجال السياسة الخارجية ينحصر دورها إلى أبعد الحدود، وذلك لعدم اهتمامها بالشؤون الخارجية إلا ما اتصل بشؤون الأمن القومي. على عكس مؤسسة الرئاسة التي تحاول أن تستفرد بهذا المجال، وذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحها الدساتير المختلفة لرئيس الجمهورية، والمُخوّلة له الحرية الكاملة في تقرير السياسة الخارجية للأمة، وكذا من خلال الجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من أجل التجسيد الميداني لهذه الصلاحيات. وتبقى الأحزاب السياسية الحلقة الأضعف في مكونات النظام السياسي التي يمكن أن تؤثر على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يرتهن ضعفها بعوامل داخلية تتعلق بالأحزاب ذاتها، من حيث حداثة نشأتها، وعدم نضجها، وانقسامها على نفسها، واهتمامها بالشؤون الداخلية التي تمس المواطن،

¹ عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001). ص11.

الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي على دور العوامل الشخصية ...

وغياب برامج حقيقية بديلة عما يعرضه النظام، وبعدها عن مراكز السلطة... إلخ من جهة، ومن جهة أخرى بالقيود الشكلية والوظيفية التي يفرضها النظام السياسي انطلاقاً من تأسيسها وهيكلتها، وصولاً إلى أهدافها وأدوارها. وهكذا تنأى الأحزاب السياسية عن مقاسمة الرئيس مهمة صنع قرارات السياسة الخارجية.

الفصل الرابع:

تأثير البيئة الدولية على دور العوامل الشخصية
في صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية

من الصعب جدا الدفاع عن فرضية أن البيئة الدولية يمكن أن تدفع إلى زيادة دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية، بالنظر إلى ما استجدّ في عالم ما بعد الحرب الباردة من متغيرات تدعوا كلها- من الوهلة الأولى- للقول بتراجع وتقلص الدور والمكانة التي يتمتع بها صنّاع القرار في رسم وتوجيه السياسات الخارجية لدولهم. إلا أن هناك من النماذج ما يجعل هذه القضية مثار جدل ونقاش، بحيث لا تزال المحددات أو العوامل الشخصية تحتل موقعا متميزا ضمن محددات السياسة الخارجية للعديد من الدول، خاصة الحديثة منها بعهد الديمقراطية. وعلى هذا الأساس سوف نبحث في الكيفية التي تؤثر بها مختلف مكونات البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة على دور وتأثير العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال محاولة معرفة طبيعة التغيرات الدولية التي توصف بالجديدة، وتأثيرها على دور صانع القرار في إدارة وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية، وكذا مجمل ما يمكن أن تقرره الدول الكبرى بخصوص هذا الدور.

المبحث الأول: طبيعة التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية

يكاد يتفق الباحثون على أن طبيعة النسق الدولي والقواعد العامة التي تحكمه لا تؤثر على السياسات الخارجية للدول فقط، وإنما تؤثر حتى على محدّداتها، وبالتالي فإن التغيرات التي قد تحدث في هذا النسق، من المفروض أن ترافقها تغيرات تمس السياسات الخارجية للدول ومحدّداتها كذلك، وضمن هذه الأخيرة نجد المحددات الموصوفة بالعوامل الشخصية، والتي - حتما - تتأثر بما يطرأ على النسق الدولي من تغير. إن هذا التأثير في الغالب يحصل بطريقة غير مباشرة، حيث أنه في المقام الأول تضغط البيئة الدولية على الأنظمة السياسية للدول، التي بدورها تضغط وتؤثر على دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية، أي أن تأثير البيئة الدولية يتم من خلال ما تحدثه من تغييرات في طبيعة الأنظمة السياسية.

المطلب الأول: طبيعة التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة.

إن أهم ما يميز الواقع الدولي في نهاية القرن العشرين عموما، هو هذه السرعة الهائلة التي تتسم بها الأحداث السياسية الدولية، في

حدوثها وانتشارها وردود الأفعال التي تثيرها، والتي باتت تفرض على الدول أنظمة وحكومات وشعوبا ضرورة مسايرتها والتكيف معها، لأجل أن تضمن لها موقعا يؤمن بقاءها، ولقد عبر عن هذا كينيث وولتز Kenneth Waltz بقوله "في العهد السياسي القديم "القوى" يأكل "الضعيف"، أما في العهد الإقتصادي الجديد "السريع" يأكل "البطيء"¹، هذه السرعة في الحقيقة، ما هي إلا أحد المظاهر العديدة التي اتسم بها الواقع الدولي - بالأخص- في أعقاب نهاية الحرب الباردة، واقع قيل بشأنه أنه لا يزال قيد التشكل أو بالأحرى قيد التشكيل، ولا تزال ملامحه لم تستقر بعد، لكن هذا لم يمنع الباحثين من محاولة تحديد أهم سماته التي تبدو كالتالي:

أولا- على مستوى البنى والهيكل:

يتجه النظام الدولي نحو الأحادية القطبية،² أحادية اقتضت أن تكون الولايات المتحدة هي مركز القوة، وتكتفي الدول الغربية الأخرى بموقع الحليف، أما الدول المتخلفة فتتمثل محيط دائرة هذا النظام. وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان بقاء هذه المكانة من خلال:³

- المحافظة على تفوقها العسكري دون منافس أو مزاحم، إلى جانب سيطرتها العسكرية في البحار والمحيطات والممرات الإستراتيجية والفضاء.
- منح حلف شمال الأطلسي مهمات حفظ السلام في مناطق النزاع، وتوسيع دوره لما يتجاوز مهمة الأمن الأوروبي.
- منع انتشار السلاح النووي وحصره فقط بالدول الكبرى.
- الأخذ على عاتقها محاربة الإرهاب الدولي ونشر حقوق الإنسان والديمقراطية.

بيد أن هناك من يعطي معنى آخر لهذا الأحادية القطبية، بحيث أضحت المنظومة الرأسمالية في غياب- منافس حقيقي- تشكل قلب النظام العالمي

¹ Kenneth D. WALTZ, Globalisation and Governance.

Http:// www.findarticles .com /cf_ dls/ m2139/4_32/59136258/p1/article.jhtml ? terme= عبد الكريم كيبش، نحو نظام عالمي جديد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد17، جوان 2002، ص218.

³ منير الحمش، النظام العولمي الجديد وموقع المشروع الصهيوني فيه. مأخوذ من موقع انترنت: <http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-005.htm>

كله، وأصبحت تتحكم في مساره. وتتكامل عناصر ثلاثة لتحريك هذه المنظومة: الدول الرأسمالية السبع المتقدمة (G7)، والشركات المتخطية القوميات، وكذا المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية.¹ وعلى صعيد آخر، هناك ضعف واضح في فاعلية وفعالية المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة، بما فيها مجلس الأمن² الذي أصبح شبه سلطة تنفيذية عالمية، تستخدمه الولايات المتحدة وحلفائها لتحقيق ما يرومونه من أغراض ومصالح، في غياب أية معارضة، حتى من أولئك الذين يمتلكون حق النقض في مجلس الأمن، الصين وروسيا. وإلى جانب الإستحواذ على سلطة مجلس الأمن، فإن هناك تصغيراً لدور الجمعية العامة عن طريق التشتيت والإغراء والمناورة والتهديد.³

ثانياً- على مستوى تعدد الفاعلين:

يتحدث كثير من الباحثين والمفكرين على أن التفاعلات الدولية تشهد في مجملها ميلاً متزايداً إلى تقليص مكانة الدولة كفاعل وحيد يدير شؤون المجتمع الدولي كما كان في السابق،⁴ فالدولة أصبحت مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً، وبرزت قوى صاعدة أضحت تنافس الدولة حتى في المجال السياسي، منها المنظمات غير الحكومية المهمة بقضايا حقوق الإنسان، والبيئة... إلخ، والمؤسسات المالية الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذا مختلف الشركات المتخطية القوميات، خاصة في إطار اندماجها وتكتلها في إطار ما يُسمى بالشركات الاقتصادية القطاعية.⁵ لكن هذا لا يعني أن الدولة قد فقدت مركزها الريادي ضمن الفواعل الأكثر تأثيراً في سير العلاقات الدولية، وإنما يعني تحجيم الهوة التي

¹ مجدي حماد، أثر المتغيرات العالمية على قضية الوحدة العربية. مأخوذ من موقع انترنت:

<http://www.awu-dam.org/politic/a3/fkr3-002.htm>

² حامد حمود، نظرة شاملة للأمن القومي العربي، في كتاب: الأمن القومي العربي في عالم متغير (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2003). ص7.

³ محمد العربي ولد خليفة، النظام العالمي: ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته؟ (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998). ص260.

⁴ غازي بن عبد الرحمن القصيبي، العولمة والهوية الوطنية (الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2002). ص53.

⁵ حيث تعتمد الشركات والمؤسسات التي تعمل في قطاعات اقتصادية متشابهة أو متماثلة إلى الاندماج والتوحد في شكل شركة أو مؤسسة كبرى تهيمن على قطاع اقتصادي معين وعلى أوسع نطاق، بغية احتكاره فيما بعد على المستوى العالمي.

كانت موجودة سابقا بين الأدوار التي تلعبها الدول وباقي أدوار الفاعلين الآخرين.

ثالثا- على مستوى القضايا المطروحة:

لا تزال إشكالية الأمن مطروحة بشدة، سواء على مستوى وطني (الدولة)، أو على مستوى إقليمي، أو على مستوى عالمي، من خلال التهديدات المتنامية التي تفرضها النزاعات العديدة بشتى أنواعها، وفي مختلف أنحاء العالم، رغم تأكيد الكثير من الباحثين على الطابع التحوّلي لها من نزاعات دولية أو بين الدول إلى نزاعات داخل الدول أو داخلية، ومن إيديولوجية إلى اثنيه- دينية، لكن الثابت كما يفترضه الواقعيون هو أن العالم لا يزال يتسم بالثقافة الهوبزية من حيث:¹

- دوام حالة الحرب في المجتمع الدولي، والذي تعتمد فيها الدول على القوة العسكرية لأجل ضمان بقائها.
- فشل السلوك التوازني لصالح هيمنة وسيطرة الفاعل الأقوى.
- استحالة عدم الإنحياز أو الحياد.

ويؤكد دوبوي R.J.Dupuy على أن هذا النظام الدولي الذي أُصطلح على أنه جديد، لن يكون أقلّ أزماتيا من سابقه. ولئن انتهت الحرب الباردة، فإن الحروب لم تنته كما صرّح الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون لجريدة لوموند "Le Monde" الفرنسية بتاريخ 11 جانفي 1994²، ويضيف الأستاذ وليد عبد الحّي أن ما يُدلل على توتر ولا استقرار الوضع الراهن، هو هذه النسب التي تثبت أن الفترة الممتدة ما بين 1991 و 2000 كانت الأكثر اضطرابا قياسا بالمائة سنة التي سبقتها، وذلك بمعدل 5.3 حرب في السنة، بينما كانت النسبة في الفترات (1898- 1947)، (1948-1967)، (1968-1994) هي: 1.1، 4.3، 2.7 على التوالي.³ وتبقى ظاهرة الإرهاب السمة الأبرز والخطر الأكبر الذي يمكن أن يشكل المصدر المزمن لعدم الاستقرار. لكن من جانب آخر، هناك من يعتقد أن عالم ما بعد الحرب الباردة ينحو لأن يكون أكثر

¹ Andrea Ribeiro HOFFMANN, A Synthetic Approach to Foreign Policy.

<http://www.Isanet.org/noarchive/hoffmann.html>

² موسى الزعبي، نهاية الحرب الباردة وإعادة فحص الأمن. مأخوذ من موقع انترنت:

<http://www.awu-dam.org/politic/17/fkr17-005.htm>

³ وليد عبد الحّي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2002). ص24.

استقراراً، وذلك لأن الصراعات ذات الطابع الكوني انتفت بانتفاء الثنائية القطبية، وولّت معه جميع أشكال الصراع التي كانت قائمة بين القطبين لما يقرب من الخمسين سنة، وما هو موجود الآن هو نزاعات في إطار ضيق ومحدود، لا ترقى لأن تززع حالة الاستقرار في العالم.¹ ويلاحظ أن هناك مشكلات جديدة تكتسي طابعاً إقليمياً ودولياً باتت تفرض نفسها بحدة على المجتمع الدولي ككل، مثل مشاكل البيئة، ونقص الموارد الطبيعية، والمشاكل الإقتصادية الأخرى (البطالة، التضخم، تقلص الأسواق..). هذا في الجانب الإقتصادي، أما في الجانب السياسي فهناك قضايا الديمقراطية، والحكم الراشد، ودولة القانون، وحقوق الإنسان،... إلخ. إن كل هذه المشاكل وغيرها تنضوي تحت السيورة الجديدة لواقع العلاقات الدولية، والتي تشكل فيها العولمة حجر الزاوية، عولمة تبشر لعالم بلا حدود، يتزايد فيه اختراق كل ما هو "خارجي" لكل ما هو "داخلي".²

إذا كان هذا في طبيعة التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة، فماذا عن تأثيرها على دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية؟

المطلب الثاني: تأثيرها على دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية.

ذكرنا آنفاً، أن التغيرات التي تحدث في البيئة الدولية تؤثر على دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية بطريقة غير مباشرة، حيث يكون النظام السياسي وسيطاً بينهما، وتأسيساً على هذا فإنه من المهم جداً معرفة كيف تتأثر النظم السياسة بهذه التغيرات. وإذا كان البعض يعتقد أن هذه الأخيرة باتت تفرض قيوداً كثيرة، تحد من نشاطات الدول وتحدد تصرفاتها وسلوكاتها، خاصة في إطار القيم الليبرالية والديمقراطية، وبالتالي تدفع إلى ديمقراطية الأنظمة السياسية، فإن البعض الآخر يرى أن ذلك لا يتعدى مستوى الشعارات والخطابات الرسمية، حيث أن هذه التغيرات والظروف الدولية الجديدة لا تدفع بحق عملية الديمقراطية إلى أقصى مداها. وعليه فإنه يمكننا ملاحظة اتجاهين مختلفين يتناولان الأبعاد والإمكانات التي تتيحها التغيرات الدولية لما

¹ في تعقيب ل: عبد الخالق عبدالله على ورقة كلوفيس مقصود: المشهد السياسي العالمي. في كتاب: الوطن العربي بين قرنين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1. 2000).
² منير الحمش، مرجع سابق.

بعد الحرب الباردة في تحول الأنظمة السياسية نحو المزيد من الديمقراطية من عدمه.

الإتجاه الأول:

يشير إلى أن الأوضاع الدولية الجديدة التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة سوف تؤدي إلى فرض نمط قيمي واحد يمس جميع مجالات الحياة، هو بمثابة النموذج الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضه على أوسع نطاق ممكن من أرجاء العالم، هذا النموذج يتضمن في شقه السياسي الديمقراطية الليبرالية بأبعادها المختلفة: الحكم الراشد، المشاركة السياسية، التداول على السلطة، احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية... إلخ¹، ويتوقع أن الدول غير الديمقراطية لا تملك إلا الإنصياع والخضوع لهذا النموذج، وبالتالي يمكننا التكلم عن مزيد من الديمقراطية بالنسبة لهذه الدول وعلى رأسها الجزائر، وضمنيا يعني ذلك الإتجاه قدما نحو المؤسسة والتراجع عن الشخصية.

ويعتقد أن الدول الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي جادة في هذا المسعى، وتستخدم كل الوسائل الممكنة لذلك، خاصة الإقتصادية منها، حيث أصبحت تتعامل "بالمشروطة السياسية" Political Conditionality لمنح القروض والمعونات للدول، ففي أبريل من عام 1990 صرح "هيرمان كوهين" مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية بأنه "إضافة إلى سياسة الإصلاح الإقتصادي وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطي قد أضحي شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية"². وفي شهر جوان من العام نفسه أكد وزير الخارجية البريطاني "دوغلاس هيرد" المعنى السابق نفسه حينما قال "إن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التي تتجه نحو الديمقراطية، وتحترم القانون، وحقوق الإنسان، ومبادئ السوق"³، وعلى المنوال نفسه أوضح الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميثيران" أن المساعدات الفرنسية سوف تمنح مستقبلا للدول التي تتجه نحو الديمقراطية. ويعتقد كذلك أنه إذا كانت مرحلة الحرب الباردة قد

¹ عبد الكريم كبيش، مرجع سابق، ص219.

² حمدي عبد الرحمن حسن، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا : القضايا والنماذج وأفاق المستقبل، السياسة الدولية، العدد 113، جويلية 1993، ص14.

³ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فرضت على هذه الدول التفرغ لمواجهة الشيوعية، وبالتالي تركت هامشا كبيرا من الحرية للأنظمة التسلطية، فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت إيذانا بتقليص هذا الهامش إلى أضيق نطاق ممكن، تحت وطأة ضغط الرأي العام في الدول الغربية، وكذا ضغط منظمات حقوق الإنسان، والمؤسسات المالية الدولية.¹

إن الضغط الكبير الذي تفرضه البيئة الدولية على الأنظمة السياسية، خاصة في دول العالم الثالث، سيجعلها تتبنى أنظمة ديمقراطية، ترسخ تقاليد العمل المؤسساتي، وتناهى بالممارسة السياسية عن كل الأطر التي تؤدي إلى شخصيتها. وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى الحد من إفراط الدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل الشخصية لصانع القرار في تقرير وتوجيه السياسة العامة عموما، والسياسة الخارجية بالخصوص، ومنه فإن هذه الظروف الجديدة تعمل على التقليل من دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية. ويبقى هذا الكلام على رغم صحة ما فيه، لا يمثل الحقيقة كاملة، لذا برز اتجاه آخر يستقري الظروف الدولية الجديدة بطريقة مغايرة.

الإتجاه الثاني:

يجادل أصحابه أنه التغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة لا تقود إلى ديمقراطية حقيقية تجسد قيم الحرية السياسية والحريات المدنية، وإنما تقود إلى ديمقراطيات انتخابية،² تقتصر فيها العملية الديمقراطية على السماح بالتعددية الحزبية الشكلية وبحق الإنتخاب الصوري، بينما يغيب فيها التمثيل الشعبي والمشاركة السياسية التي تعكس بحق الإرادة الشعبية. وبالعودة إلى استقراء الواقع، فإن هذا ما تجسد فعلا إلى حد الآن في العديد من دول العالم الثالث التي هي في طريق الديمقراطية. كما يجادلون أيضا أن الدول الغربية (خاصة الكبرى منها) غير جدية في دعم مشروع الديمقراطية بالنسبة لهذه الدول، وبالأخص العربية منها، لأنه لو تم فعلا، فإنه قد يعرض مصالحها للخطر، خاصة إذا تبوء الإسلاميون مقاعد الحكم.³ ومن هنا فإن الدول الغربية

¹ عبد الإله بلقزيز، الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، المستقبل العربي، العدد 219، ماي 1997، ص140.

² وليد عبد الحي، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص23.
³ برهان غليون في حوار مع جريدة الخبر، مرجع سابق.

تعمل فقط على تحسين وتجميل واجهة الحكم في الأنظمة العربية، من خلال العمل على توسيع دائرة الحكم شكليا من خلال إجراءات ديمقراطية كالإنتخابات، وكذا تمكين الشعب من بعض المزايا لتفادي الثورات التي يقوم بها ضد هذه الأنظمة. فالدول الغربية تعمل في الحقيقة على صون والمحافظة على الأنظمة القائمة، وبالمقابل تعمل هذه الأنظمة على صون وحفظ مصالح هذه الدول لديها.

وإذا كانت الدول الغربية تضغط بقدر كبير على الدول العربية في مجال الإنفتاح الإقتصادي من خلال المؤسسات المالية الدولية، ومن خلال المنظمات العالمية (كمنظمة التجارة العالمية)، والمنشآت الإقتصادية، فإنها لا تفعل ذلك بالنسبة إلى المجال السياسي،¹ حيث تخف الضغوطات، وأحيانا تقع في مفارقات عجيبة تكشف عن طبيعة تعاملها الإزدواجي مع الأنظمة العربية، فهي تغض الطرف، بل وتدعم أنظمة لا ديمقراطية من جهة، وتشن حملات عسكرية ضد أخرى باسم الديمقراطية من جهة أخرى، وهكذا بالقدر الذي تسهم فيه في نشر الديمقراطية نظريا، بالقدر الذي تسهم فيه على تخييبها عمليا.

لقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتؤكد على أن قضية الديمقراطية ليست ضمن أولويات الدول الغربية في تعاملاتها الخارجية، ولقد اعتبرت هذه الأحداث جزءا من ظاهرة عالمية "الإرهاب" يمكن أن تمس استقرار وأمن جميع الدول، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت مكافحته أحد الركائز الأساسية لسياستها الخارجية بعد هذه الأحداث، ويتمثل جزء من مكافحته في دعم الحكومات والأنظمة التي مسها الإرهاب (الجزائر مثلا) وحمايتها من السقوط في أيدي من أسمتهم بالمتطرفين، حيث يمكن - في حالة وصولهم إلى السلطة - أن يشكلوا خطرا على استقرار بلدانهم، وربما في استقرار مناطق بأكملها- إذا كانت الدولة محورية- ومن ثمة استقرار العالم كله. لذا لجأت الولايات المتحدة إلى إحياء نظرية "الدومينو" ولكن بشكل آخر، شكل يراه كل من بول كينيدي، روبرت شاس، ايميلي هيلي (Hilly, Chass, Kenedy) في نظرية الدول المحورية،² التي تفترض أن مصالح الولايات المتحدة

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 11.

² محمد سعدي، الجنوب في التفكير الإستراتيجي الأمريكي: نموذج أطروحة صدام الحضارات، المستقبل العربي، العدد 236، أكتوبر 1998، ص 63.

تتطلب الاستقرار في المناطق الحيوية في العالم، وبالتالي ينبغي مضاعفة جهودها ومساعداتها للدول التي يؤثر مصيرها ومستقبلها بعمق في الجهات المحيطة بها، وعليه فإنه كلما زادت المساعدات الأمريكية لهذه الدول تقلصت إمكانية انهيارها، وهذا ما يخدم بشكل أفضل المصالح الأمريكية عبر العالم، وضمن هذا المنظار فإن الجزائر تعد إحدى هذه الدول المحورية. إذن، يمكن القول أن أقصى ما تتيحه هذه الظروف الدولية الجديدة هو ممارسات شكلانية للديمقراطية تُغلف واجهات الأنظمة السياسية في العالم الثالث، وتناهى بها عن الديمقراطية الحقيقية، التي لا تزال مؤجلة وطريقها شاق وطويل، وبالتالي لا يمكننا وصف هذه الأنظمة بأنها ديمقراطية- على الأقل في المدى المنظور، لتبقى العوامل الشخصية لصانع القرار إحدى المحددات الأكثر أهمية وتأثيراً في رسم وتوجيه وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني: تأثير الدول الكبرى على دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية

سنحاول في هذا المبحث معرفة كيف تؤثر سلوكيات ومواقف الدول الكبرى على دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية، بالزيادة أو بالنقصان، وذلك دائماً في إطار الافتراض السابق من أن تأثير البيئة الدولية يكون بطريقة غير مباشرة، أي من خلال الأنظمة السياسية. وبالتالي فإن ما سنبحثه هنا هو هل تدفع سلوكيات ومواقف الدول الكبرى إلى نظام سياسي جزائري يزيد من دور صانع القرار في رسم وتوجيه السياسة الخارجية؟ سنعتمد على مثالين للدول الكبرى، الأول يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، والثاني يتعلق بالدول الأوروبية المنضوية تحت لواء الإتحاد الأوروبي، وذلك باعتبارهما الدول الأكثر فاعلية في توجيه وتسيير العلاقات الدولية الراهنة، وكذلك بحكم طبيعة العلاقات التي تربطهما بالجزائر خاصة الاقتصادية منها.

المطلب الأول: بالنسبة لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية.

يبدو للوهلة الأولى أن الولايات المتحدة كانت حريصة جداً على تغيير الواقع السياسي العربي بما يتماشى ومختلف التغييرات التي عرفتها العشرية الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، وأكثر تحديداً، بعد الأحداث التي عرفها الحادي عشر من سبتمبر 2001،

الفصل الرابع: تأثير البيئة الدولية على دور العوامل الشخصية...

والتي اعتبرت نقطة حاسمة في رسم السياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة اتجاه العالم العربي، حيث تضمنت ما يلي:¹

- العمل على إصلاح النظم السياسية العربية وفق ما تقتضيه الديمقراطية الليبرالية من تعزيز المشاركة الشعبية، والتعددية السياسية، وتحسين أساليب الحكم.
- تبني إصلاحات عميقة على مستوى البنى الاقتصادية، وفتح الأسواق وتعزيز دور القطاع الخاص.
- إحداث إصلاحات في البيئة التشريعية، والإرتكاز على دولة المؤسسات والقانون.
- تحديث مناهج التعليم في الدول العربية، وإدخال تغييرات على المفاهيم الثقافية السائدة، والتي تحض على العنف والإرهاب وكراهية الآخر (وفق المنظور الأمريكي).

إلا أن المتأمل والمتفحص لمختلف السلوكات والمواقف التي تبديها الولايات المتحدة اتجاه العالم العربي، يتبدى له بوضوح ذلك الخلل والتناقض بين المبادئ أو الشعارات التي تدعو إليها، وبين المصالح التي تعمل على تحقيقها. ولقد أكد تقرير صادر عن "مجلس العلاقات الخارجية" الأمريكي Foreign Relations Council نُشر في سبتمبر 2003 تحت عنوان "استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة الأمريكية" أن الولايات المتحدة لا تزال:²

- تدعم أنظمة حكم غير ديمقراطية.
 - تدعم إسرائيل من غير حق، ولا تبالي بمعاناة الفلسطينيين.
- فالولايات المتحدة، في الحقيقة، لا تدعم الديمقراطية كأولوية ضمن مصالحها الإستراتيجية، حسبما أظهره استطلاع الرأي الذي قام به مجلس شيكاغو للعلاقات الدولية عام 1999 Chicago Council of Foreign Relations، ومسّ شريحة كبيرة من قادة الرأي والقادة السياسيين في الولايات المتحدة، ومن بينهم حتى أعضاء في حكومة كلينتون، حيث أظهر التقرير أن تحسين الظروف المعيشية للدول الأكثر فقراً في العالم وإقامة نظم ديمقراطية في دول أخرى هي آخر

¹ ماجد الكيالي، إشكالية الديمقراطية في الخطاب الأمريكي إزاء العالم العربي، مأخوذ من موقع انترنت: http://www.falasteen.com/imprimersans.php3?id_article=1776

² المرجع نفسه.

الفصل الرابع: تأثير البيئة الدولية على دور العوامل الشخصية...

القضايا المثيرة للاهتمامهم.¹ إن تبني الولايات المتحدة لمسألة نشر الديمقراطية في العالم الثالث - خاصة في العالم العربي- الهدف منع هو حماية وتأمين مصالحها، وذلك عن طريق إعادة تشكيل نخب سياسية وأنظمة حليفة، أو موالية لها.²

وبالنسبة للجزائر، فإنه يمكن ملاحظة أن الموقف الأمريكي اتسم بنوع من الحذر والتردد من جهة، وبالمنطق البراغماتي من جهة أخرى، كما أنه اختلف ما بين الجمهوريين والديمقراطيين. من الناحية النظرية، وعلى مستوى الخطابات الرسمية، كثيرا ما أكدت الولايات المتحدة أن على الجزائر التوجه صوب الديمقراطية، وفتح المجال للتعددية الحزبية والسياسية، وإجراء الانتخابات واحترام حقوق الإنسان، فلقد باركت دستور 1989 الذي أقر التعددية في البلاد، وأيدت إجراء الانتخابات التشريعية لسنة 1991، ووجهت مذكرة رسمية للحكومة الجزائرية سنة 1994 تضمنت:³

- ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية.
- استئناف العملية الانتخابية.
- إجراء المزيد من الإصلاحات الإقتصادية.
- احترام حقوق الإنسان.

ثم بعد ذلك باركت الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 والتي أتت بالرئيس السابق اليمين زروال على رأس الجمهورية، وأثنت على انتخابات 1999 التي أفضت إلى أن يتولى عبد العزيز بوتفليقة الحكم، ورحبت بالانتخابات التشريعية لعام 2002، والتي قال بشأنها الناطق باسم الخارجية الأمريكية "ريتشارد باوتشر" إن بلاده مرتاحة لتنظيم هذه الانتخابات في الجزائر التي هي في طريق تعزيز الديمقراطية، وأن على الرئيس بوتفليقة وحكومته بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك.⁴ وصبت الانتخابات الرئاسية لعام 2004 في هذا المنحى العام، حيث أبرقت

¹ وليد عبد الحى، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحويلات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 277، ماي 2001، ص 61.

² حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 27.

³ أحمد مهابة، الجزائر تحت المجهر الأمريكي-الفرنسي، السلسلة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 124.

⁴ محمد جمال عرفة، مرجع سابق.

الولايات المتحدة في تصريحها أن فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هو انتصار لمسيرة الديمقراطية في الجزائر.¹

إن الولايات المتحدة عملت على دعم مختلف الإنتخابات التي عرفتها الجزائر، كأحد آليات تجسيد الديمقراطية، وكان هناك توافق بين الجمهوريين والديمقراطيين في هذا الشأن، لكن هناك بعض المواقف التي عرّت على حقيقة أن الولايات المتحدة لا تدعم ديمقراطية تهدد مصالحها، وتجلّى ذلك في تفاعلها مع ما أفرزته الإنتخابات التشريعية لسنة 1991 التي فازت فيها الجبهة للإنقاذ الإسلامية (FIS) بأغلبية المقاعد، حيث أن الإدارة الجمهورية، بقيادة جورج بوش الأب، ساندت بشكل غير مباشر وقف المسار الإنتخابي عام 1992، وذلك عندما اكتفت بالتأسف على وقف العملية الديمقراطية في الجزائر.² إن موقفها هذا فسّر آنذاك بمعاداتها الشديدة لظاهرة الإسلام السياسي، حيث رفضت جملة وتفصيلا أن يصل إلى الحكم أو حتى أن يشارك فيه،³ ولقد عبر عن هذا الصحفي الأمريكي دانيال بالست، حينما نشر مقالا له في مجلة Middle East Quarterly يشير فيه أن على الولايات المتحدة أن تقف ضد تسلم الإسلاميين الحكم في الجزائر، وأن عليها أن تقف مع الحكومة الجزائرية، التي هي في نهاية المطاف لا تشكل تهديدا لمصالحها.⁴ إذن وفق هذا المنظار الذي أُعتبر أمنيا بالدرجة الأولى، وقفت الولايات المتحدة إلى جانب النظام رغم علاقته، أو بالأحرى إلى جانب مصلحتها التي كانت تقتضي بقاء النظام حتى ولو كان على حساب الديمقراطية.

بعد وصول بيل كلينتون إلى الرئاسة سنة 1993، حاولت الإدارة الأمريكية نهج خط بديل عما انتهجته الإدارة الجمهورية من قبل، حيث ركزت أكثر على المسائل الإقتصادية في تعاملها مع الجزائر، وارتأت ضرورة التعامل بحكمة مع مختلف ما تفرزه الأوضاع الداخلية الجزائرية، وبالتالي أبدت مرونة في التعامل مع الإسلاميين لاعتقادها بإمكانية وصولهم إلى السلطة، وحتى لا يتكرر سيناريو إيران الخمينية،

¹ فهمي هويدي، شهادات الغرب للانتخابات الجزائرية مشكوك في مصداقيتها، مأخوذ من موقع انترنيت:

<http://www.algeria-voice.org/errai/errai21-40/errai22/>

² شريف عبد الرحمن، الرؤية الأمريكية للجزائر .. من الإقتصادي للأمني. مأخوذ من موقع انترنيت:

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article11.shtm>

³ منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، في كتاب الأزمات الجزائرية: الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999)، ص56.

⁴ ناظم عبد الجاسور، الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر: أبعاده الإقليمية والدولية، المستقبل العربي، العدد 202، ديسمبر 1995، ص56.

من جهة، ومن جهة أخرى دعم النظام في مواجهة من أسمتهم بالأصوليين¹ وظل الموقف يشوبه الحذر الترقب. إن الإدارة الديمقراطية إذ ركزت على الجانب الإقتصادي كثيرا، فإنها عملت على أن تكون أكثر تحفظا في الجانب السياسي، خاصة اتجاه كل ما من شأنه أن يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للجزائر.² وهذا ما أدى إلى أن تخف ضغوطها في دفع النظام السياسي الجزائري إلى أن يكون أكثر ديمقراطية.

وعملت إدارة جورج ولكر بوش الابن على انتهاج نفس الخط الذي اختطه الديمقراطيون، حيث أن المقابلة التي اختص بها بوش الرئيس بوتفليقة في سنة 2001، لم يُثر معه أي أسئلة تتعلق بالأوضاع الداخلية الجزائرية، وإنما أثر فتح الملفات الاقتصادية.³ ليستمر بذلك غض الطرف عن الضغط الذي يمكن أن تفرضه الولايات المتحدة على النظام الجزائري فيما يخص قضايا الديمقراطية والحريات الفردية وحقوق الإنسان. لكن أحداث 11 سبتمبر 2001، جاءت لتؤكد عودة المنظار الأمني كعامل رئيسي محدد لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، ومعها حُسم الموقف لصالح النظام السياسي القائم في الجزائر ضد كل ما يمكن أن يهدده، وفي مقدمته الإسلام السياسي.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعم بحق الديمقراطية في الجزائر، وإنما تسهم فيها بالقدر الذي يخدم مصالحها. إنها تعمل على تأجيل أن تكون التقاليد المؤسسية هي وحدها التي تحكم العمل السياسي والحياة السياسية ككل، وبذلك يمكننا القول أنها تعمل في الأخير على أن تظل الأطر الفردية هي المتحكم في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثاني: بالنسبة لتأثير الدول الأوروبية.

على منوال الولايات المتحدة الأمريكية، أكدت الدول الأوروبية منذرة وفي إطار الإتحاد الأوروبي، أن الجزائر لا مناص لها من التوجه صوب الديمقراطية، وأن تلقى المساعدات الأوروبية مرهون بهذا التوجه. وهذا ما أعلنته الجماعة الأوروبية في 28 نوفمبر 1994، واتفاقية

¹ شريف عبد الرحمن، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

الفصل الرابع: تأثير البيئة الدولية على دور العوامل الشخصية...

ماستريخت عام 1992 التي أنشئ على أساسها الإتحاد الأوروبي.¹ وقدّم هذا الأخير ما يقارب الـ 70% من مجمل المساعدات الخارجية التي تلقتها دول الشمال الإفريقي،² على اعتبار أن هذه الدول تحتل مكانة مهمة في سياسته المتعلقة بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن هناك من جادل بأن صدقية هذا الموقف مرتبطة بأشياء أخرى، تتمثل أساسا في مفهوم المصلحة، الذي يشكل مدخلا مهما لضم مختلف المواقف الأوروبية بشأن ما عرفته الجزائر في العشرية الأخيرة. فاستنادا إلى المدرسة الواقعية فإن الهدف الأول والأساسي الذي تتمحور حوله السياسة الخارجية لأي بلد هو المصلحة القومية، وأكثر تحديدا هو تلك المسائل المتعلقة بالأمن القومي، وترتّب المسائل الأخرى من قبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن المسائل الثانوية، وعلى هذا الأساس فإن المواقف الأوروبية جاءت لتصب في هذا الإطار حيث:

- وقفت موقفا سلبيا ضد توقيف المسار الانتخابي عام 1992، حيث لم تتعد ردودها الاستنكار، بل اعتبرت أن الحكم القائم أقل خطرا أو تهديدا من حكم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي أعلنت مسبقا رفضها للمفهوم الغربي للديمقراطية.
- دعمت ضرورة الحفاظ على النظام ومراقبة العنف، والتسامح مع الإستراتيجية الفضة للنظام في سياسته لاستئصال التهديد الإسلامي،³ وبالتالي بدل قطع المعونة والمساعدات عن النظام القائم، فإنها زادت من قيمتها، حيث ارتفعت المساعدات الفرنسية من 122 مليون دولار أمريكي عام 1990 إلى 209 مليون دولار عام 1994، ووصلت التسهيلات الإئتمانية التي قدمتها الدول الأوروبية الأخرى إلى 40 مليون دولار عام 1994، بينما كانت لا تتعدى الـ 10 ملايين دولار عام 1990.⁴
- عملت على التنسيق المشترك فيما بينها، خاصة في مجال تبادل المعلومات، والتعاون الأمني، والإتفاق على ضرورة منع وصول

¹ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، أوروبا و دعم الديمقراطية في إفريقيا. مأخوذ من موقع انترنت:

<http://ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read87.html>

² المرجع نفسه.

³ International Crisis Group, La Crise Algérienne N'est Pas Finie, op. cit.

⁴ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، مرجع سابق.

الإسلاميين إلى الحكم، خاصة بعد تزايد عمليات العنف التي مسّت رعاياها في الجزائر.¹

إن هذا أدى بالموقف الأوروبي العام إلى أن يتجه إلى مساندة النظام القائم وعدم الضغط عليه، وذلك بغض النظر عما يمثله ويجسده من قيم الديمقراطية. وبخصوص الموقف الفرنسي، فإنه لا يبتعد كثيرا عما عبرت عنه المواقف الأوروبية الأخرى. مع ملاحظة أن هذه الأخيرة كانت في أغلب الأحيان تتشكل وتعتمد على الرؤية الفرنسية لما يحدث في الجزائر، حيث أناط الإتحاد الأوروبي بفرنسا مهمة تشكيل سياساته اتجاه الجزائر، لما يجمعهما من روابط تقليدية² ونظرا للإهتمام الكبير الذي تبديه فرنسا بمستعمرتها السابقة. ويبقى مفهوم المصلحة إطارا ملائما لفهم الموقف الفرنسي إزاء الجزائر، ويعتبر من المحددات التقليدية للسياسة الفرنسية في منطقة المغرب العربي ككل³ وتجلي ذلك من خلال دعمها للنظام السياسي القائم في الجزائر ومدّه بالمساعدات، خاصة الإقتصادية منها، حيث أكد الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران أن فرنسا لا يمكنها الذهاب أكثر مما فعلت في مساعدة الجزائر.⁴ لقد عملت فرنسا على مساعدة النظام القائم، رغم تحفظاتها حول بعض التجاوزات والإنتهاكات التي كان يرتكبها خاصة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، والتي يبدو أنها كانت لا تنم عن إرادة سياسية حقيقية في دفع النظام إلى أن يتبنى المزيد من الإصلاحات السياسية والإقتصادية.

وهكذا على شاكلة الولايات المتحدة، لم تكن الدول الأوروبية تعمل كقوة ضاغطة تدفع النظام السياسي الجزائري إلى أن يلتزم بالقواعد الديمقراطية والأطر المؤسسية في الممارسة السياسية، على نحو يجعل القرارات السياسية ومنها الخارجية تصنع في إطار موسع، بل العكس هو الذي كان مرجوا، حيث أن توجيه القرارات الخارجية التي يصنعها أفراد لصالحها أيسر من توجيه القرارات الخارجية التي تصنعها مؤسسات، خاصة إذا كان هذا الفرد مواليا لها، وبالتالي تبقى الأطر الفردية البديل الأفضل لهذه الدول.

¹ منعم العمار، مرجع سابق، ص 86.

² مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، مرجع سابق.

³ خالد الشوكات، فرنسا والمغرب العربي.. شراكة الولاء للمستعمر ! . مأخوذ من موقع انترنيت:

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/12/article9.shtml>

⁴ أحمد مهابة، مرجع سابق، ص 126.

يبدو أن مسألة تأثير البيئة الدولية على دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية هي في غاية التعقيد وعدم الوضوح، نظرا لصعوبة الربط المباشر بين ما تفرزه البيئة الدولية وانعكاسه على أدوار صناع القرار في مجال السياسة الخارجية، وكذا صعوبة إيجاد معايير ومؤشرات على أساسها يمكن قياس المدى الذي تؤثر به مخرجات هذه البيئة على هذه الأدوار. لكن يمكن القول، إن العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة تجنح إلى عدم الإستقرار ولا تزال بعيدة عن الممارسات الديمقراطية، التي باتت تتزايد باطراد داخل الدول، دون أن يستتبع ذلك علاقاتها البيئية.

وفيما يتجه العالم نحو فرض نمط قيمي واحد في جميع المجالات، وسياسيا يسعى إلى تكريس المبادئ الديمقراطية، فإن الجدل يثور حول المدى الذي تساهم به الأوضاع الدولية التي وصفت بالجديدة في ديمقراطية الأنظمة السياسية، حيث أن الخطابات الرسمية والشعارات والمبادئ المزعومة، لا يمكنها أن تصمد أمام قوة ما يقرره الواقع، الذي يكتسي فيه مفهوم المصلحة جاذبية خاصة. وبدل أن تتجه الأنظمة السياسية - غير الديمقراطية- إلى قيم الحرية والديمقراطية، فإنها تتجه نحو أشكال تزواج بين الزينة المؤسسية من جهة، والأطر الفردية التي تحرك العمل السياسي من جهة أخرى، بمعنى آخر أن هذه الأوضاع الدولية الجديدة تعمل على أن تظل عملية صنع السياسة الخارجية في الدول العالم ثالثة ومن بينها الجزائر، رهينة الأطر الفردية، لا الأطر المؤسسية. وفي هذا المنحى يمكن إدراج مواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، على اعتبار أن مصالحهم تقتضي عدم الضغط بشدة على النظام السياسي الجزائري لتبني المزيد من الديمقراطية، وبالتالي المزيد من المؤسسية، بل حاولت تمديد عمر هذا النظام إلى أقصى ما يمكن، وهكذا ارتأت أن تحقيق مصالحها بشكل أفضل يمر عبر الأشخاص، لا عبر المؤسسات. إذن، البيئة الدولية تعمل على أن تظل العوامل الشخصية المحدد الرئيسي لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.

الخاتمة

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة مقارنة ظاهرة الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التركيز على إشكالية تمحورت حول معرفة مصادر وأسباب هذه الظاهرة. وفي محاولة البحث والتقصي، تبين لنا أنها تتعدد وتتوغل وتتداخل، وتنطوي على حركات تفاعلية-تبادلية تجعل من الصعب الحسم في أيها يعتبر المحدد أو الرافد الأساسي لهذه الشخصية. ورغم الإقرار بوجود إطار نظري يقر ارتباط العوامل الشخصية بطبيعة النظامين الداخلي (الوطني) والدولي، إلا أن قدرات التعميم تتراجع كلما اتجهنا إلى بعض الحالات المتميزة، لذا تعاملنا بحذر مع جميع مستويات التحليل، استجابة لتداخل جميع البيئات النفسية، الداخلية، والدولية في السلوك الخارجي الجزائري.

وانطلاقاً من المجهودات المقدمة طوال الدراسة توصلنا إلى أن هناك تعميمات نظرية في السياسة الخارجية لا تستطيع تقديم تفسيرات عميقة للسلوكات الخارجية لبعض الدول، فبالرغم من وجود فرضيات جاهزة حول زيادة دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية في الأنظمة التسلطية، وتراجع هذا الدور في الأنظمة الديمقراطية، إلا أنه توجد استثناءات تجعل من هذه النماذج محل تساؤل. والشيء نفسه بالنسبة للفرضيات التي تربط زيادة هذا الدور بطبيعة النظام الدولي، بحيث أن طبيعة البيئة الدولية الحالية لا تساعد على بروز دور العوامل الشخصية في صنع السياسات الخارجية، إلا أن الواقع يطالعنا بنماذج رائدة في مختلف دول العالم.

إن ربط دور العوامل الشخصية بالبيئات الثلاثة - كما فعل Daniel-S. Morey فيه الكثير من الغموض، بحيث أن إثبات زيادة دور العوامل الشخصية انطلاقاً من بيئات صانع القرار النفسية، الوطنية، والدولية تزداد صعوبة في وجود توجهات مختلفة لهذه البيئات، كما أن الموروث النظري الموجود - خاصة الواقعي منه - لا يعترف بهذه المقاربات في التفسير.

ويحتاج البحث في المحددات أو العوامل الشخصية وتأثيرها في السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى مجهودات نظرية جديدة، وذلك في وجود تغيرات عميقة، سواء في طبيعة البيئة والنظام الدوليين، أو في طبيعة الأنظمة السياسية الداخلية خاصة التسلطية منها. وفي هذا الإطار يمكننا استنتاج أن زيادة دور العوامل الشخصية في مرحلة كهذه يعتبر مفارقة حقيقية مع توجهات التنظير في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

من خلال التعامل مع السياسة الخارجية الجزائرية على أنها تنتمي لمختلف البيئات، توصلنا إلى أن المظهر الحقيقي لها - أي السياسة الخارجية الجزائرية - في فترة الدراسة تقف وراءها المحددات الشخصية لرئيس الدولة، بحيث أن إدراكات وصور وعقائد الرئيس كانت كلها عوامل محددة لتوجيه موارد الدولة الجزائرية في خدمة سياستها الخارجية. وقد ساعدته في ذلك طبيعة النظام السياسي الجزائري في هذه الفترة، خاصة وأن الجزائر مرت بأعقد مراحل أزماتها الداخلية، وكل هذا أعطى للرئيس عبد العزيز بوتفليقة صلاحيات واسعة، خاصة وأنه سيوظف السياسة الخارجية كأهم وسيلة لإعادة مكانة وانتشار الجزائر إقليمياً ودولياً.

بالرغم من صعوبة التحدث عن ربط زيادة دور العوامل الشخصية بطبيعة البيئة الدولية لأن ذلك يمثل دفاعاً عن مفارقة ليس من الهين الفصل فيها، لكن يمكن أن نتحدث عن تحكم كبير لشخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الخطاب الدبلوماسي، بحيث أنه استطاع أن يقدم نفسه للبيئة الدولية على أنه شخص يحمل تصوراً واضحاً عن الأزمة الجزائرية، وعن الأوضاع الدولية، واستفاد كثيراً من ثقل اسمه التاريخي في السياسة الدولية، لذلك فالبيئة الدولية لم تساهم في زيادة دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقاً من زوايا أو اعتبارات نظرية، ولكن يمكننا أن نتحدث عن مساهمتها في حالة واحدة، وهي إذا تعاملنا معها على أنها مجموعة من الدول أو الكتل، وهنا سنكون أمام الإعتبارات السياسية والإستراتيجية. وعليه نستطيع التكلم عن موقفين، الموقف الأول موقف نظري يحول دون زيادة دور العوامل الشخصية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية، والثاني موقف سياسي يرتبط بالحسابات والمصالح المختلفة للدول. وكنتيجة عامة، يمكن القول إن السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد ظلت رهينة لمعادلته ومحدداته الشخصية، ووظفت المعطيات الداخلية والخارجية من أجل زيادة قوة خطابها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا - باللغة العربية:

المصادر:

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 28 نوفمبر، 1996.

المراجع:

الكتب:

1- أبو دية سعد، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية (الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1983).

2- أبو علاء عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها (الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2001).

3- أيوب مدحت وآخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير (القاهرة، مكتبة مديولي، ط1، 2003).

4- بلقزيز عبد الإله وآخرون، المعارضة و السلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001).

5- بن حارب عبد الرحمن يوسف، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999).

6- بوالشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري (الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990).

7- توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية (عمّان، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 2000).

8- جمعة شعراوي سلوى، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988).

9- حتّى ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1985).

10- حمّاد مجدي، العسكريون العرب وقضية الوحدة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987).

- 11- حمودي عبد الله وآخرون، وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي (المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، 1998).
- 12- دوغرتي جيمس وبالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت، كازمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985).
- 13- الرياشي سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999).
- 14- سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998).
- 15- سليم محمد السيد، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1983).
- 16- السليمي منصف، صناعة القرار السياسي الأمريكي (مركز الدراسات العربي- الأوروبي، ط1، 1997).
- 17- شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات (الجزائر، دار هومة، ط4، 2002).
- 18- صعب حسن، المفهوم الحديث لرجل الدولة (بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، 1959).
- 19- عبد الحي وليد وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة (عمّان، دار الشروق للنشر والتوزيع، والنشر والتوزيع، ط1، 2002).
- 20- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر (القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999).
- 21- القصيبي غازي بن عبد الرحمن، العولمة والهوية الوطنية (الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2002).
- 22- قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002).
- 23- الكواري علي خليفة وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000).

- 24- لونيبي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين (الجزائر، دار المعرفة، د س ط).
- 25- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد أحمد مفتي ومحمد السيد سليم (السعودية، عمادة شؤون المكتبات، ط1، 1989).
- 26- مهنا محمد نصر، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1993).
- 27- مهنا محمد نصر، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير (الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 1998).
- 28- ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة (القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 1986).
- 29- هلال علي الدين ومسعد نيفين، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002).
- 30- ولد خليفة محمد العربي، النظام العالمي: ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته؟ (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998).
- 31- ولد دادة أحمد وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002).
- 32- يماني أحمد زكي وآخرون، الوطن العربي بين قرنين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000).

المقالات:

- 1- إبراهيم حسنين توفيق، السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية، السياسة الدولية، العدد 86، أكتوبر، 1986.
- 2- إبراهيم حسنين توفيق، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.
- 3- إبراهيم سعد الدين، تجسير الضجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 64، جوان 1984.
- 4- أبو عامود محمد سعد، الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001.

قائمة المصادر والمراجع

- 5- بلقزيز عبد الإله، الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكّنات، **المستقبل العربي**، العدد 219، ماي 1997.
- 6- بن عنتر عبد النور، إشكالية الإستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد 273، نوفمبر 2001.
- 7- بوعناقة علي ودبلة عبد العالي، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، **المستقبل العربي**، العدد 225، نوفمبر 1997.
- 8- البيج حسين علوان، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، **المستقبل العربي**، العدد 223، سبتمبر 1997.
- 9- تركي بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، التحليل السياسي لقرار تطوير الهجوم في حرب أكتوبر 1973، **السياسة الدولية**، العدد 140، أبريل 2000.
- 10- الجاسور ناظم عبد الواحد، الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر: أبعاده الإقليمية والدولية، **المستقبل العربي**، العدد 202، ديسمبر 1995.
- 11- جفال عمار، قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والإستجابة العربية، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، العدد الأول، شتاء 2001-2002.
- 12- الدسوقي أيمن إبراهيم، المجتمع المدني في الجزائر (الحُجرة، الحصار، الفتنة)، **المستقبل العربي**، العدد 259، سبتمبر 2000.
- 13- ربيع عمرو هاشم، الأحزاب والسياسة الخارجية: أي دور؟ **مجلة الديمقراطية**، العدد 04، خريف 2001.
- 14- زهران جمال علي، النمط العقلاني لتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك، **السياسة الدولية**، العدد 142، أكتوبر 2000.
- 15- زياني صالح، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**، العدد 09، جانفي 2004.
- 16- سعدي محمد، الجنوب في التفكير الإستراتيجي الأمريكي: نموذج أطروحة "صدام الحضارات"، **المستقبل العربي**، العدد 236، أكتوبر 1998.

قائمة المصادر والمراجع

- 17- شافعي بدر حسن، الديمقراطية في المغرب العربي، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001.
- 18- عبد الحي وليد، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 267، ماي 2001.
- 19- عبد الرحمن حمدي، النظم الحزبية والمشاركة السياسية، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001.
- 20- عبد الرحمن حمدي، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، العدد 119، جويلية 1993.
- 21- العلكيم حسن، السياسة السوفيتية تجاه الخليج في عهد غورباتشيف، المستقبل العربي، العدد 125، جويلية 1989.
- 22- فرحاتي عمر، النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جوان 2002.
- 23- فضة محمد إبراهيم، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، السياسة الدولية، العدد 74، أكتوبر 1983.
- 24- قوراني بهجت، ما هي شروط صنع القرار الناجح: قراءة لحرب أكتوبر في عيها الثلاثين، السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003.
- 25- كيبش عبد الكريم، نحو نظام عالمي جديد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جوان 2002.
- 26- مهابة أحمد، الجزائر تحت المجهر الأمريكي- الفرنسي، السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994.
- 27- مهري عبد الحميد، الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق، المستقبل العربي، العدد 226، ديسمبر 1997.
- 28- ميتكيس هدى، توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي)، المستقبل العربي، العدد 172، جوان 1993.

الرسائل:

- حجّار عمّار، السياسة الجديدة للإتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2002.

المجلات والجرائد:

- 1- الجيش، العدد 461، ديسمبر 2001.
- 2- الأيام الجزائرية (أسبوعية)، العدد 53، من 2003/12/30.
- 3- الخبر الأسبوعي، العدد 125، من 06/25 إلى 2001/07/01.
- 4- النبأ (يومية)، العدد 376، 2004/03/01.
- 5- الخبر (يومية)، العدد 4036، 2004/03/17.

مواقع الإنترنت:

- 1- أبو زكرياء يحي، الجزائر في عهد بوتفليقة.
[http// www. arabtimes.com / mixed 3/ doc 82. Htm](http://www.arabtimes.com/mixed/3/doc/82.htm)
- 2- بوتفليقة عبد العزيز، كلمة أمام منتدى العلاقات الخارجية، نيويورك، 21 سبتمبر 1999.
- 3- / ، كلمة، المنتدى الإفريقي للسلم، الجزائر، 07 نوفمبر 1999.
- 4- / ، كلمة بمعهد دراسة السياسة الخارجية لميلانو، إيطاليا، 17 نوفمبر 1999.
- 5- / ، مداخلة بمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، جوهانسبورغ، 18 أكتوبر 2001.
- 6- / ، خطاب إلى الأمة، الجزائر، 12 مارس 2002.
- 7- / ، كلمة، مؤتمر قمة المنظمات غير الحكومية لبلدان الجنوب، الجزائر، 16 مارس 2002.
- 8- / ، كلمة، التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، إسبانيا، 22 أبريل 2002.
- 9- / ، كلمة، القمة الثالثة عشر لبلدان عدم الإنحياز، ماليزيا، 24 فيفري 2003.
- 10- / ، كلمة، افتتاح أشغال الملتقى الدولي حول الحوار المثمر بين الثقافات والحضارات، الجزائر، 24 مارس 2003.

قائمة المصادر والمراجع

- 11- / ، كلمة، إفتتاح الأسبوع العلمي الوطني الثاني للجامعات: العلوم، التكنولوجيا، والبيئة، وهران، 12 أفريل 2003.
 - 12- / ، خطاب إلى الأمة، الجزائر، 30 ماي 2003.
 - 13- / ، خطاب أمام البرلمان الأوروبي، فرنسا، 03 جوان 2003.
 - 14- / ، كلمة، إفتتاح اللقاء الثامن للرابطة الدولية للمجالس الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسات المماثلة، الجزائر، 24 جوان 2003.
 - 15- / ، كلمة، إجتماع مجلس الأعمال الجزائري- الأمريكي، نيويورك، 22 سبتمبر 2003.
 - 16- / ، كلمة، مآدبة على شرف الرئيس الصيني هوجينتاو، الجزائر، 03 فيفري 2004.
 - 17- / ، كلمة، مآدبة عشاء على شرف المشاركين في الندوة 129 لوزراء منظمة الدول المصدرة للبترول، الجزائر، 09 فيفري 2004.
 - 18- / ، إفتتاح أشغال الندوة الأولى لوزارة الطاقة لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، الجزائر، 12 فيفري 2004.
 - 19- / ، كلمة، القمة السادسة عشر لجامعة الدول العربية، تونس، 22 ماي 2004.
 - 20- / ، كلمة، الإجتتماع الإفتاحي لقمة مجلس السلام والأمن للإتحاد الإفريقي: أديس أبابا، 25 ماي 2004.
 - 21- / ، خطاب، الدورة الـ 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 21 سبتمبر 2004.
- المراجع من 2 إلى 21 مأخوذة من الموقع:
- [http:// www. el-mouradia.dz /arabe/ president/ recherche/ recherche . htm](http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm)
- 22- بوتفليقة عبد العزيز، حديث مع شبكة الأخبار العربية (ANN)، 08 جويلية 1999.
 - 23- / ، حديث مع صحيفة "الحياة" اللندنية، 28 جويلية 1999.

قائمة المصادر والمراجع

24- / ، حديث مع أسبوعية "الوسط" اللندنية، 29 نوفمبر 1999.

25- / ، حديث مع مجلة " الحوادث" اللبنانية، 07 ديسمبر 2003.

المراجع من 22 إلى 25 مأخوذة من الموقع:

<http://www.el-mourdia.dz/arabe/president/interview/recherche.htm>

26- نبذة رسمية عن حياة بوتفليقة.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/presidentar.htm>

27- ثنيو نور الدين، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية.

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=9562>.

28- حماد مجدي، أثر المتغيرات العالمية على قضية الوحدة العربية.

<http://www.awu-dam.org/politic/03/fkr3-002.htm>

29- الحمش منير، النظام العولمي الجديد وموقع المشروع الصهيوني فيه.

<http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-005.htm>

30- الزعبي موسى، نهاية الحرب الباردة وإعادة فحص الأمن.

<http://www.awu-dam.org/politic/17/fkr17-005.htm>

31- الشوكات خالد، فرنسا والمغرب.. شراكة الولاء للمستعمر!

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/12/article9.shtml>

32- عبد الرحمن شريف، الرؤية الأمريكية للجزائر .. من الإقتصادي إلى الأمني!

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article11.shtml>

33- عرفة محمد جمال، انتخابات الجزائر.. العسكريون في الحكم حتى إشعار آخر!

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/06/article01.shtml>

34- العويدي نورالدين، الرئاسة والعسكر بالجزائر .. تعاون وصراع وتعايش.

http://islamonline.net/iol_arabic/dowalia/qpolitic_act_2000/qpolitic10.asp

35- الكيالي ماجد، إشكالية الديمقراطية في الخطاب الأمريكي إزاء العالم العربي.

http://www.falasteen.com/imprimersans.php?id_article=1776

36- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، أوروبا ودعم الديمقراطية في إفريقيا.

<http://ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read87.html>

37- فهمي هويدي، شهادات الغرب للإنتخابات الجزائرية مشكوك في صدقيتها.

<http://algeria-voice.org/errai/errai21-40/errai22>

ثانيا - باللغة الأجنبية:

الكتب:

- 1- FRANKEL Joseph, **The Making of Foreign Policy: Analysis of Decision Making** (London, Oxford University Press, 1963).
- 2- KORANY Bahgat with Contributors, **How Foreign Policy Decisions are Made in The Third World: A Comparative Analysis** (Westerview Pres INC, 1986).
- 3- SPANIER John, **Games Nations Play** (Congressional Quarterly INC, Seventh Edition, 1990).
- 4- SULLIVAN Michael, **International Relations: Theories and Evidence**. (Prentice-Hall, INC, 1976).

المقالات:

- 1- GIDEON Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, **World Politics**, Vol 51, N°1, October 1998.
- 2- SMITH Steve, Theories of Foreign Policy: An Hitorial Overview, **International Studies**, Vol 12, December 1986.

مواقع الانترنت:

- 1- DE LIMA Maria Regina Soares, Foreign Policy and Democracy: a Preliminary Analysis of The Brazilian Case.

<http://www.isanet.org/noarchive/lima.html>

- 2- HERMANN Margaret.G and HAGAN Joe.D, International Decision Making: Leadership matters (The Frontiers of Knowledge).

http://articles.findarticles.com/p/articles/mi_m1181/is_n11/ai_20492570

- 3- HOFFMANN Andrea Rebeiro, A Synthetic Approach to Foreign Policy.

<http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html>

- 4- MOREY Daniel.S, Presidential Foreign Policy Activity: President- Centered, Presidency-Centered, or International Pressure?

<http://www.qaa.ac.uk/crmtwork/benchmark/politics.pdf>

- 5- RITTBERGER Volker, Approaches to The Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories.

<http://www.isanet.org/noarchive/ritberger.html>

- 6- WALTZ Kenneth.D, Globalisation and Governance.

http://www.findarticles.com/cf_dls/m2139/4_32/59136258/p1/article.jhtm?term=

- 7- NO NAME, Approaches to International Relations.

<http://www.yorku.ca/dmuntimer/lect03.htm>

- 8- ADDI L'houari, L'armée, la nation et la politique.

http://www.Algeria-watch.org/fr/article/analyse/armee_nation_politique.htm

- 9- ADDI L'houari, Les Partis Politiques en Algérie et La Crise Du Régime Des « Grands Electeurs ».

http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/addi_partis.htm

- 10- International Crisis Group (ICG), La Crise Algérienne N'est Pas Finie.

http://www.Medintellogence.free.fr/bd/Alger_crise_pas_finie.htm

- 11- International Crisis Group (ICG), La Concorde Civile : Une Initiative De Paix Monquée.

<http://www.Algeria-watch-de/pdf/pdf-fr/icg-rappot-pdf>

- 12- QUANDT William, Flirt Contrarié entre Washington et Alger.

<http://www.mond-diplomatique.fr/2002/07/quandt/1669>

